آفاق برلمانية

عدد خاص

١ تشرين الأول ٢٠١٣ م المجلد السابع عشر العدد ٢ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 1 October 2013 Volume 17, No. 2

المؤتمر السنوي التاسع عشر

التفتت والتجزئة في مواجهة الثورة: فلسطين والعالم العربي

قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني - رام الله

الجمعة والسبت ٦ و ٧ أيلول ٢٠١٣

ملخصات أوراق العمل المقدمة للمؤتمر

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الثانية

الجلسة الثالثة

الجلسة الرابعة

الجلسة الخامسة

الجلسة السادسة

بالتعاون مع مؤسسة "هيزش بُل" - مكتب الشرق الأوسط العربي

المؤتمر السنوي التاسع عشر

التفتت والتجزئة في مواجهة الثورة فلسطين والعالم العربي

اليوم الأول | ٦ أيلول ٢٠١٣

المؤتمر السنوي التاسع عشر

إذا نظرنا إلى المشـــهد في فلسطين والوطن العربي اليـــوم، نجد متضـــادات، بعضها يدفع باتجـــاه التفتـــت والتجزئة، وبعضها يســـعى إلى تحقيق الوحدة من أجـــل التغيير والإصلاح والثورة.

فمن جهة، لم يشـــهد الوطـــن العربي لعقود خلت، ظاهرة مثل التي نراها اليوم: تفتت الهويات والولاءات، تشـــرذم الأهداف، اســـتحضار لنزاعات متحوصلة اســـتجلبت مـــن كهوف مـــن ألف عام مضت؛ سُـــنّة وشـــيعة، علويـــن ودروز، بهائيين وســـلفيين وقبط وفرس وأكراد وعـــرب. تفتت لا مثيل له في الذاكرة الحية، وأولويات غير تلك التي طمح إليها العرب طيلة قرن من الزمن.

يقابـــل هذا مشـــهد آخـــر، مشـــهد ميادين التحرير: حرية، كرامة، عدالـــة اجتماعية. وحدة وطموح وأمل ومسعى. وحدة هدف. ثورة وثورة مضـــادة. وإذا كان البعـــض يـــرى أن ما سُـــمّي بـ«الربيـــع العربي» قد تحول إلى «خريف» أو حتى «شـــتاء»، فإن العين التي تحيـــط بتاريخ ثورات الشـــعوب ترى جلياً أن «الثـــورة المضادة» كانت دائماً مرافقة لأي مسعى للتغيير الجذري.

فالثـــورات تبـــدأ ولا أحد يعـــرف تماماً متى تنتهـــي، وكيف تنتهي، ولكننا نعرف أنها تمر بمراحل، وكل مرحلة لها ســـماتها وخصائصها وقضاياهـــا وصراعاتها. ولكـــن، يبقى محركها الأساســـي هو إرادة الشـــعوب متى تحررت من الأغلال التي كبلها بها حاجز الخوف.

غيـــر أن واقـــع التجزئة في فلســـطين يختلف نوعياً عن بعض عناصر المشهد العربي. إنه تجزئة شـــعب بأكمله: داخل وخـــارج، ثم داخـــل، وداخل الداخـــل؛ ثلاثة أجيال تواترت فـــي ظل هذا الواقع منذ العـــام ١٩٤٨. على الرغم مـــن ذلك، فإنه ليس مشـــهداً طائفيـــاً أو مذهبياً أو عرقيـــاً تتفتت من جرائـــه الهويات والـــولاءات. فالتحدي الماثل أمام الفلســـطينيين اليوم، يكمن في كيفية اســـترداد وحدتهـــم السياســـية لغرض تحقيـــق أهدافهم الأخـــرى، كيـــف يمكـــن «إعـــادة مجمـــل التجربة الفلســـطينية إلى الاعتبار» بعـــد أن نابها التفتت بفعل مســـاعي التســـوية المختلفة انتهاءً بفشل مسار أوسلو الذي ضاعف من هذا التفتت؟

سيسعى هذا المؤتمر السنوي التاسع عشر إلـــى إلقاء الضوء على بعض هـــذه المحاور عربياً وفلســـطينياً، وإلى اســـتخلاص العبر من الواقع الحالي، ونقـــد جوانب محددة منه، لعل في ذلك ما يقوّم الرؤية، وينبّه إلى مزالق الاســـتغراق في صراعات اللحظة وتفتت قضاياها.

الجلسة الافتتاحية

كلمة الافتتاح

ممدوح العكر

رئيس مجلس أمناء "مواطن"، مفوض في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

ممدوح العكر

باسم مؤسسة مواطن، طاقماً تنفيذياً ومجلس أمناء، أرحب بكم أصدق ترحيب، وأتمنى، بل أتوقع، أن يكون أمامنا يومان ثريان بالطروحات والتحليلات، التي قد تفتح نافذة لطريق الخلاص، وأن تكون حافزاً لاستنهاض الهمم، لاستعادة وحدتنا الوطنية، نحو برنامج جامع يجسد ركائز المصلحة الوطنية العليا، بكل قواسمها المشتركة، لاسيما أن دروس التاريخ تعلمنا أن الوحدة الوطنية هي أحد أهم شروط نيل الشعوب لاستقلالها، وحقها في تقرير المصير.

اسمحوا لي بدءاً أن أنوّه إلى توجه واعٍ من قبل مؤسسة مواطن، لتجسيد قناعتها بأهمية دور المرأة والشباب في صناعة القرار الوطني، وفي صياغة رؤية وطنية في الحالة الفلسطينية. لعلكم ستلاحظون هذا التوجه الواعي لمؤسسة مواطن، من خلال العديد من الجلسات، والأوراق المقدمة في هذا المؤتمر، متمنياً أن تعزز كافة مؤسساتنا هذا التوجه الواعي بتوفير المنبر اللازم لدور الشباب، وكذلك المرأة.

ينعقد هذا المؤتمر، ليطل على المشهد العربي والفلسطيني، من منظور لافت؛ منظور التفتت والتجزئة في مواجهة الثورة. لا يستطيع المرء إلا أن يتوقف أمام مفارقة تاريخية محيرة، إن لم تكن صادمة في الوقت ذاته. وتتبدى هذه المفارقة التاريخية عندما نقارن ما بين حال الحركة الوطنية الفلسطينية، وحال انتفاضات أو ثورات الربيع العربي. ففي المشهد العربي نجد، من منظور معين، انتفاضات أو ثورات للربيع العربي، تجلت في نموذج ميادين التحرير، مقابل ثورة مضادة تحاول الإجهاز على هذه الثورات من خلال عمل ممنهج لتفتيت الهوية الوطنية إلى هويات تقوم على اعتبارات أو ولاءات دينية أو إثنية أو طائفية أو مذهبية أو حتى جهوية، كما هو الحال في ليبيا مثلاً، تُدخلها في صراعات جانبية داخلية وحروب أهلية تشتت قواها، وتفقدها زخمها وبوصلتها الأصيلين كتوق للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي مقابل ذلك، ماذا نجد على الجانب الفلسطيني؟ حركة وطنية فلسطينية كانت منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، تمثل طليعة حركات التحرر الوطني في الوطن العربي والعالم الثالث، حيث شكلت الانتفاضة الشعبية العام ٨٧، ذروة هذا النهوض الوطني الشعبي الفلسطيني، وقدمت نموذجاً للحراكات العربية الشعبية العارمة ذات الطابع السلمي، التي تحدت أنظمة القمع والاستبداد والفساد في بلاد الربيع العربي.

وفجأة، وأقول فجأة على سبيل المجاز فقط، لأن لهذه الفجاءة بدايات ومقدمات بالتأكيد ... أقول فجأة، وفي انعطافة تاريخية حادة، فقد هذا النهوض الوطني الفلسطيني زخمه، وتخلت الحركة الوطنية الفلسطينية عن جوهر برنامجها التحرري، دونما أن تكون صاغرة لا تملك خياراً آخر، وارتضت لنفسها أن تدخل في نفق مظلم ومسدود دون التفات لكل المحاذير، ودون تبصر أو تدبر جادين، لتوفير بوابات طوارئ للخروج من هذا النفق، إذا ما دعت الحاجة لذلك يوماً ما، حتى بعد عشرين عاماً بالتمام والكمال.

ما يعنيني اليوم، في سياق هذا المؤتمر، سياق التفتت والتجزئة، أن أحد تداعيات اتفاق أوسلو الذي أدخلنا في هذا النفق المسدود، هو واقع الشرخ والتفتت في الكيانية الفلسطينية على أكثر من صعيد، فاتفاق أوسلو، ومنذ لحظات ولادته الأولى، همش فلسطينيي الشتات، وعزل القدس ونفاها إلى تيه قضايا الحل النهائي، وتخلى عن فلسطينيي ٤٨، وحتى قضية الأسرى تم تفتيتها إلى تصنيفات ومواصفات تخضع لابتزاز تفاوض لا يتوقف.

تمت تجزئة ما يسمى بالتسوية إلى مرحلة انتقالية ومرحلة نهائية، دون أي ضمانات بأن تقود إحداهما إلى الأخرى، وبدلاً من التعامل مع الأرض الفلسطينية المحتلة فعلاً كوحدة جغرافية واحدة، تم تقطيع أوصال الوطن إلى (أ) و(ب) و(ج)، بعد سلخ القدس عنها، فلا هي (أ) ولا (ب) ولا حتى (ج)، وبدلاً من ربط الضفة الغربية بغزة بممر أرضي يجسد وحدتهما الجغرافية، تم التخلي عن هذا المطلب، واختزاله إلى "مرور آمن"، لم يبقَ منه لا مرور ولا ما هو آمن، إلا ما آلت إليه الأمور بالانقسام السياسي الذي عزز الانقسام الجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ناهيك عن تفتيت المرحلة النهائية من قضية واحدة عنوانها إنهاء الاحتلال، إلى قضايا حدود، واستيطان، وأمن، ولاجئين، ومياه ... إلخ. ثم ناهيك عن التفتيت على الصعيد الاقتصادي، الذي سيسهب فيه د. رجا الخالدي. ولعل ما يمعن الآن في هذا التفتيت، ذلك الإصرار على المضي في سلوك طريق مفاوضات تخلو من أبسط الضوابط والأسس والدروس التي استندت إليها نتائج مختلف تجارب التفاوض التي خاضتها حركات التحرر الوطني في العالم.

صدقاً أقول، إنني كلما أحدق في رسالة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى إسحق رابين، والمؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أي قبل أربعة أيام من توقيع اتفاق أوسلو، وأقرأ فيها جملة ما احتوته من تعهدات والتـزامات، أسائل نفسي: كيف جرى ذلك؟ كيف ارتضينا لأنفسنا في بند من بنود تلك الرسالة أن نلتزم لإسحق رابين، وأمام العالم، ألا نسلك طريقاً للخلاص وانتزاع حقوقنا الوطنية، سوى طريق المفاوضات، وعبر ما سمي بعملية السلام سيئة الذكر؟ هذا الالتزام بطريق المفاوضات كطريق وحيد ترجمه كبير مفاوضينا إلى أن "الحياة مفاوضات".

أخيراً، وليس آخراً، أقول: مقابل ما نشهده من ثورة مضادة شرسة من خارج الثورة في المشهد العربي، نجدنا في المشهد الفلسطيني أمام تفكك وتفتت من داخل القلعة، ويبقى السؤال، ويبقى التحدي: هل يمكن إعادة تركيب ما تفتت؟ وكيف؟

الجلسة الافتتاحية

القضية الفلسطينية: حديث في الكل والجزء

رائف زريق

أستاذ فلسفة القانون في المركز الأكاديمي- الكرمل
مدير مشارك في مركز "منيرفا" للآداب في جامعة تل أبيب

رائف زريق

منذ فترة، هناك شعور آخذ في الازديـاد بأن هناك أزمة في العمل السياسي الفلسطيني، وأقصد بالأزمة ليس عدم القدرة على تحقيق إنجازات في الواقع، إذ أن نيلسون مانديلا قضى سنين يعيد المقولة نفسها. وكفارق عن الفكر الخلاق، هناك في السياسة يكون الملل أحياناً سيد الموقف، فأحياناً يجب أن تعيد الموقف إلى أربعين سنة إذا كان هو الموقف الصحيح، ولكن في أحيان أخرى أن يكون المرء خلاقاً في السياسة هو ضرب من الانتهازية. وبالتالي الإصـرار على الموقف هو ما على رجل السياسة القيام به في بعض الأحيان.

المقصود بالأزمة ليس عدم تحقيق الإنجازات، إنما الوصول إلى قناعات داخلية بـأن الإنجازات غير ممكنة، وهذا شيء يختلف عن عدم تحقيق الإنجازات، لأنه يحوّل السياسة إلى طقس آخر من العمل، وحينها من يمارس السياسة يمارسها وهو غير مقتنع بما يقوم به.

هناك اقتناع متنامٍ لدى الفلسطينيين في إسرائيل بأن موقعهم المتدني هو ليس نتيجة سياسة هذه الحكومة الإسرائيلية أو تلك، بل هو بنيوي، وبالتالي عليهم أن يقبلوا بأن يكونوا "نصف مواطنين" في دولـة. وهناك في المقابل اقتناع متزايد في الضفة والقطاع بأن الموجود في أيدي الفلسطينيين اليوم هو دولتهم القادمة أو الممكنة، بما معناه أنهم سيكونون مواطنين في "نصف دولـة". على الفلسطيني أن يـراوح بين أن يكون "نصف مواطن" في دولة، أو مواطن في "نصف دولة"، وبالتالي تصبح المواطنة والدولة خياراً غير وارد.

وهناك قناعة متزايدة أيضاً، بأن كل ما يمكن إنجازه وتحقيقه لن يكون عادلاً، بمعنى أن ما هو ممكن غير عادل، وما هو عادل بالحد الأدنى هو غير ممكن، ومع ذلك يستمر السياسيون في العمل بالسياسة. هنا سأقتبس توصيفاً لأحد أساتذتي، وهو توصيف ليس بالسيئ للسياسة الفلسطينية، سواء في الداخل أم في الضفة، "كالكهنة الذين فقدوا إيمانهم لكنهم يستمرّون في الجلوس بالكنيسة، ويقفون أمام الهيكل، ويرددون المقولات نفسها ... لقد فقدوا إيمانهم، لكنهم يستمرون في عملهم"!

أتحدث عن هذه الأزمة؛ أزمة الاستمرار في العمل مع أفق مسدود، وليس عدم الإنجاز. في ظل هذا الانسداد الذين يطال الكل الفلسطيني، قد يكون من المفيد أن يجتمع المأزومون من كل الأطراف، في محاولة لاكتشاف ما هو العامل المشترك بين الجميع في ظل هذه الأزمة. ومن هذا المنطلق، وفي هذا السياق، فكرت أن أتحدث قليلاً في أفكار أولية عن علاقة الجزء بالكل. والجزء قد يكون جزءاً من الشعب الفلسطيني، وقد يكون الفرد الفلسطيني، والكل هو الشعب الفلسطيني برمته.

هناك طريقتان للتعامل ما بين الجزء والكل، الأولى هي العلاقة المعرفية، بمعنى أن يكون الكل، ولو أحياناً، هو الشرط المعرفي للجزء أو لفهمه، بما معناه لا يمكن الحديث عما هو القلب والرئتان إذا لم يكن لدينا مفهوم الجسد جلياً، وهذا لا ينطبق على العلوم الدقيقة وحسب، بل ينطبق أيضاً على العلوم السياسية. البعض يرى أن الكل ضرورة لمعرفة الجزء، بينما الحداثة تقوم على قلب هذه الصورة، حين ترى في الكل بقايا تفكير ديني أو ميتافيزيقي، وترى الأسبقية للجزء على الكل، فلا يمكن أن نفهم المادة دون أن نفهم الإلكترون، ولا أن نفهم الجسد دون أن نفهم الخلية. وبالتالي الكل هو لا شيء سوى تراكمات الأجزاء، ولكن المعضلة في هذا المفهوم، هي كيفية معرفة أن هذا الجزء هو جزء يساهم في تشكيل الكل، إذا لم يكن لدينا تصور عن ماهية الكل.

ولذلك، لا يمكن التخلص من مفهوم الكل بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي هو مجموع أجزائه، فبدون تصور ماهية الكل لا يمكن تحديد الأجزاء. هل بدو سيناء جزء من الشعب الفلسطيني أم لا؟ وبالتالي لا بد من تحديد مفهوم الكل لتحديد ماهية الأجزاء. هذه العلاقة معرفية، وهناك علاقات أخرى.

الطريقة الثانية للتعامل بين الجزء والكل، هي الطريقة المعيارية: هل هناك أسبقية للشعب على الفرد؟ في الفكر القومي قد تكون الإجابة نعم، لكن الفكر الليبرالي، وفي ظروف معينة، يرى أن هناك أسبقية للفرد على الشعب، فعلى سبيل المثال نمنح الأفراد أحقية الاستعانة بمحامين على الرغم من أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع. في كل هذه الموضوعات هناك من يبدأ من الجزء، وهناك من يبدأ من الكل.

وهناك علاقات الجزء بالكل إستراتيجياً: هل نبدأ في مشاريع محلية كمشروع محو الأمية في مدرسة معينة، أم بصندوق لدعم التعليم العالي، أم بمشاريع كإعادة بناء منظمة التحرير؟! لا جواب شافياً على ذلك.

التاريخ السياسي الفلسطيني بدأ بثلاث وحدات: الأولى، وحدة السؤال الفلسطيني مع المشروع القومي العربي، باعتبار أن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، ولا يمكن فك السؤال الفلسطيني عن سياقه العربي حتى العام ١٩٧٤. والثانية، هي وحدة الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية. والثالثة، هي اعتبار الطريق النضالي هو طريق الكفاح المسلح. هذه المقولات لم يبقَ منها شيء اليوم، ولا أتحدث من باب التندر كأننا كنا في جنة عدن والآن بتنا في جهنم، إذ جرى فك الوحدة مع الجانب العربي، وجرى تجزيء الشعب والأرض الفلسطينية في "أوسلو" بواقع الأمـر، وتم تحويل المفاوضات إلى الطريقة الوحيدة التي من خلالها يمكن إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني.

أحياناً، في الخطاب السياسي، يجري اصطفاف، وكأن هناك موقفاً معيناً يصر على هذه المواقف السابقة، وهناك موقف تنازل عنها. وهنا أقترح الإصرار على شيء منها، والتنازل عن شيء منها.

أريد عن الحديث عن نقطة فارقة، وهي اتفاقية أوسلو مع مـرور عشرين عاماً عليها، والمشكلة التجزيئية في "أوسلو"، وهنا أريد أن أقدم تقديري للمشكلة الأساسية في "أوسلو" التي تحتوي على مشاكل عديدة لا حصر لها، لكن المشكلة الأساسية في "أوسلو" تتعلق بعلاقة الجزء بالكل، ليس فقط في عـدم قدرتها على تحقيق إنجاز على أرض الواقع فحسب، بل في كونها أفقدتنا المفردات اللغوية التي نستطيع من خلالها أن نرتب الرواية الفلسطينية. في "أوسلو" كان هناك اختصار للغة، فالعبارات الواردة فيها توحي بأن المشكلة ليست في الاحتلال، بل في مقاومته، عبر ما يسمى "التخلي عن الإرهـاب"، على الرغم من الحديث في مبنى "أوسلو" عن ضرورة إنهاء الاحتلال. وعليه، إن لم تعطنا إسرائيل شيئاً في المفاوضات، فنحن أغلقنا بقية الأبواب أمام المقاومة التي وافقنا في "أوسلو" على تسميتها لغوياً بـ"الإرهـاب". من مشاكل "أوسلو" أنها "ورطة لغوية" بالمعنى السياسي، وما سُقته هو مثال واحد.

المشكلة الأساسية في "أوسلـو"، هي فقدان مرجعيـة العـام ٤٨ كنقطة مـوحـدة للشعب الفلسطيني، وكنقطة انطلاق لصياغة الأسئلة. مشكلة "أوسلو" الأساسية باعتقادي ليست في نقطة النهاية التي تريد أن تصل إليها، حيث أعتقد أن فكرة دولة على حدود ٦٧ ستحظى بأغلبية لدى الشعب الفلسطيني، لكن المشكلة أن "أوسلو" بدأت من ٦٧، وتبخرت الـ٤٨ في خضم المفاوضات. ومن يبدأ في الـ٦٧ لن ينتهي بها، ومن يبدأ بفلسطين مقسّمة سينتهي بتقسيم الضفة. المشكلة في صياغة الأسئلة وليس الأجوبة، وليس في الرؤية الإستراتيجية للحل، بل في الصياغة التاريخية له. وبالتالي عندما يُفقد هذا البعد التاريخي، لا يسجل للفلسطينيين أنهم قدموا كل ما قدموه من تنازلات، وأعني ٧٨٪ من وطنهم، وبهذا المعنى هناك تجزيء للتاريخ واختزال له وليس تجزيئاً للحدود فقط. دون مرجعية العام ١٩٤٨، وهي النقطة الوحدوية في تاريخ الشعب الفلسطيني، التي كان الفلسطينيون فيها أرضاً وشعباً وحدة واحدة؛ دون هذه المرجعية، هناك أزمـة تجعل الطريق إلى الهاوية مفتوحة أمامنا.

لا أعني عدم القبول بتقسيم فلسطين، فهذه البلاد لا بد أن تقسم إما بدولة واحدة ثنائية القومية أو بدولتين، لكن عند التنازل عن اللحظة التاريخية الفارقة فإنك تخسر، بل وتخسر حتى قدرتك في التعبير عن حجم الخسارة. إذا بدأت عند العام ١٩٦٧، حجم الخسارة بات وراءك، إذ لا بد من التنازل عن شيء من هذه الحدود، فمبدأ أي مفاوضات يقوم على تقديم تنازلات من الطرفين.

لا معنى للمساواة بين المنتصر والمهزوم، ولا معنى للمساواة بين شعب يبني مدينته وبين شعب خسر مدينته، ولا معنى للمساواة بين شعب يبني مشروعه الحداثي وشعب خسر مشروعه الحداثي، وبين من قاتل كي تقوم الدولة ومـن قاتل ضد الدولة. لا يمكن أن تكون المساواة إن لم يعد إلى واجهة الحديث أننا خسرنا شعبنا وأرضنا ومدينتنا وبتنا أقلية، وكذلك خسرنا بناء مشروعنا القومي، ومشروعنا الحداثي كبقية الشعوب في العام ١٩٤٨.

في المفاوضات، يجهودنك بغابة من الأرقـام والتفاصيل المركبة واللانهائية، وهو ما يحصل مع فلسطينيي ٤٨ ومع المفاوض الفلسطيني، مع اختلاف الصيغ والأشكـال. وبالتالي، دون نقطة الانطلاق (العام ١٩٤٨)، يتحول استحقاق العودة وإنهاء التشرد وعـذاب الشعب الفلسطيني من استحقاق إلى حاجة، وهناك فرق كبير بينهما، ودون هـذه المرجعية يصبح خطاب حق تقرير المصير خطاباً مهوداً، أي يصبح مبنياً على النموذج الصهيوني، والقائم على فكرة البيت القومي، على عكس الفلسطيني الـذي يقوم فكره على أساس البيت الـفـردي. وهنا، وفـق الرؤية الصهيونية، يحدث قطع بين الفلسطيني وبيته الخاص، ويتحول الفلسطينيون إلى شعب متشرد بحاجة إلى دولة أو وطن، وبالتالي يفرغ التاريخ الفردي والذاكرة الفردية للشعب الفلسطيني من مضامينهما، ولذلك هناك أهمية خاصة للتوحد على هذه اللحظة الفارقة في التاريخ الفلسطيني.

هناك موازين قوى، وواضح أنها تعمل ضدنا، ونعلم أن المؤامرة التي تآمرت علينا، ولا تزال، كبيرة، ولكن هناك أمرين لا يخضعان لموازين القوى، وعلينا الالتفات إلى ذلك، أولهما أنه لا يمكن لأي جلاد أن يجبر ضحية على الانتحار، ولا أن يجبرها على حبه، وبالتالي الحب والانتحار هما المساحة الحرة لأي ضحية في العالم. لو فرضت علينا إسرائيل تقديم أي تنازلات في شكل الحل، فهذا ليس مبرراً للتنازل عن التاريخ، فليس هناك تناقض في أن نقول إن فلسطين كانت عربية، وإننا أصحاب البلاد الأصليون، ونحلم بالعودة إلى صفد وإلى يافا، لكن من أجل الحل الوسط التاريخي، نحن نقبل بألا نرجع، مع رغبتنا في العودة، وبهذا أشير إلى علاقة الكل بالجزء وإلى علاقة الوحدة بأجزائها، وعلاقة الماضي بالمستقبل. إذا كانت الحلول تفترض تجزيء فلسطين، لا يفترض بالفلسطينيين التعامل معها وكأنها ولدت مجزأة.

الجلسة الافتتاحية

خطر "الديمقراطية" في مرحلة البداية

جورج جقمان

المدير العام لـ "مواطن"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

جورج جقمان

(١)

عنوان مداخلتي اليوم هو خطر "الديمقراطية" في مرحلة البداية. وقد وضعت كلمة "ديمقراطية" بين مزدوجين للتحذير من أنه سيرد في هذه المداخلة استخدام خاص للكلمة غير ما هو معهود ومألوف. ذلك أن موضوعي هو مصر، وإلى حد ما فلسطين، والتفتت الحاصل في كلتا الحالتين، وإن كان لأسباب مختلفة. لكن ما هو مشترك هو فهم خاطئ للديمقراطية يختزلها إلى الانتخابات، أو كما يقال "الصندوق"، أو رأي الناخب كما يبان كنتيجة للانتخابات.

ويستغرب المرء كم هو شائع هذا الاعتقاد. في مصر مثلاً، عند من هم في الحكم وعند المعارضة على حد سواء، وفي وسائل الإعلام العربية والغربية أيضاً، يجري الحديث مثلاً، عن انتخابات ديمقراطية، وعن شرعية الانتخابات، وعن الشرعية السياسية بفعل الانتخابات. وفي السجال الدائر والصخب الإعلامي حول ما إذا كان انقلاباً أو ثورة بعد إقصاء الرئيس السابق محمد مرسي عن الحكم، يكمن جوهر الخلاف على الشرعية السياسية؛ أي ما إذا كانت تأتي من خلال الانتخابات أو من ما سُمِّي بـ"الشرعية الثورية"؛ أي إرادة الجمهور أو أغلبية منه خارج نطاق الانتخابات.

ويبدو هذا جلياً في هذا السجال حول ما إذا كان انقلاباً أو ثورة. فخصوم الرئيس السابق مرسي يقولون إنه ليس انقلاباً، بدليل قبول الأخوان المسلمين أنها ثورة بعد إقصاء حسني مبارك عن الحكم من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فما الفرق بين الإقصاءَين؟ ويجيب مؤيدو مرسي أن مبارك لم يكن منتخباً بصورة نزيهة وحرة وشفافة، وأن هذا هو الفارق الرئيسي بين الحالتين. ويقبل ضمناً الطرف الآخر هذا المنطق ويجيب أن الديمقراطية ليست فقط الانتخابات، وأن الإرادة الشعبية هي في نهاية الأمر مصدر الشرعية السياسية، وأن هذا تجلى بوضوح في ٣٠ حزيران/يونيو وما بعد. وهكذا دواليك.

(٢)

وخلافاً لهذا السجال والنقاش والافتراضات الصريحة أو المضمرة فيه، فإن جوهر ملاحظاتي هنا يكمن في أن الانتخابات ليست أساس الشرعية السياسية في مرحلة البداية في الثورة على النظام القائم، وإنما العكس من ذلك تماماً، إذ أنها، في حالة تعدد الأحزاب وتعدد البرامج، عنصر مفسّخ يؤدي إلى التفتت بدلاً من التوحد، وأن مصدر الشرعية السياسية في مرحلة البداية، يكمن في المسعى إلى تحقيق أهداف الثورة، وأن الانتخابات تؤدي إلى الابتعاد عن هذه الأهداف في معظم الحالات.

إن أهداف الثورة في مصر وفي تونس أيضاً مشتركة إلى حد كبير، حتى لو صيغت على شكل شعارات عامة في ميادين التحرير: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية. صحيح أن هذه شعارات عامة لا بد لها أن تترجم إلى برامج سياسية واجتماعية، وصحيح أيضاً أن مطالب عمال مصانع النسيج في مدينة المحلة -الذين كان إضرابهم الكبير في ٦ أبريل ٢٠٠٨ مؤشر على ما هو قادم- تختلف مثلاً عن مطالب خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، أو عن مطالب الطبقة الوسطى عامة، ولكن ليس من المتعذر ترجمة هذه الشعارات إلى برامج اجتماعية وسياسية، لأن الحاجات الأساسية للناس وللبشر عامة معروفة، منها العمل، والصحة، والتعليم، والأمن الشخصي، ودرء العوز، بما في ذلك في الشيخوخة.

والآن أسأل: ماذا تفعل الانتخابات بأهداف الثورة التي تَوحّد حولها جميع الأحزاب والحركات إضافة للجمهور العريض؟ ما تفعله الانتخابات هو تحويل هذه الوحدة إلى أحزاب تتنافس مع بعضها البعض ببرامج مختلفة، وأحياناً متعارضة ومتنافرة، وتُفتت مصالحهم، وتُجزّئ أهدافهم، وتُقلّص اهتماماتهم وتختزلها إلى مصالح أحزابهم، وكلهم يدّعون أنهم سيحققون أهداف الثورة. فيا لها من صفقة خاسرة.

إن الانتخابات تفترض نظاماً سياسياً مستقراً إلى حد كبير، فيه قدر من التوافق بين مراكز القوى الرئيسية في الدولة حول طبيعة الدولة، والعناصر الرئيسية في أمنها القومي وتكوينها الداخلي، من ضمن أهداف أخرى، وهو الأمر الذي ينعكس عادة في دستور الدولة، حتى وإن كان في صيغ عامة، لكنها تسمح بالبناء عليها واشتقاق قوانين وسياسات منبثقة من مواد الدستور. ما حدث في مصر هو العكس تماماً. فقد شكلت الانتخابات بداية الانحدار إلى هاوية الشقاق والاحتراب الداخلي، تبعها دستور افتقد إلى حد أدنى من التوافق، الأمر الذي نجم عنه انشقاق داخلي عميق انتهى بالاستقطاب الذي توج بأحداث ٣٠ حزيران/يونيو وما بعد. هذا بدوره أدى إلى اصطفاف المعارضة السابقة مع "الفلول" "والدولة العميقة" في مواجهة الأخوان. كل ذلك بفعل الانتخابات ونتائجها. وما زال البعض يعتقد أن الانتخابات أساس الشرعية السياسية في بداية ثورة. وأستذكر هنا قول أحد الكتاب: "إذا أردت أن تجهض ثورة، فابدأ بالانتخابات".

(٣)

أشرت سابقاً إلى أن مصدر الشرعية في الثورة؛ أي في المسعى إلى تغيير طبيعة النظام القائم، وليس فقط استبدال مجموعة حاكمة بمجموعة أخرى كما حصل في مصر، أن مصدر الشرعية هو المسعى إلى تحقيق أهداف الثورة. وصحيح أن لكل ثورة خصوصيتها، وأنه لا يمكن اعتبار أي واحدة منها نموذجاً لثورات أخرى، ولكن لو أخذنا الثورة الفلسطينية مثلاً، لوجدنا أن شرعية فصائل المقاومة التي انضوت لاحقاً في منظمة التحرير الفلسطينية قامت على مسعاها إلى تحرير الأرض المغتصبة وإزالة الاحتلال الصهيوني. وقد سلكت حماس الدرب نفسه لاحقاً، وبنت شرعيتها على هذا الأساس قبل أية انتخابات نيابية. وما زالت المقاومة، مهما تعددت أشكالها، مدخل الشرعية السياسية في الحالة الفلسطينية، وبخاصة مع فشل المفاوضات في إنجاز الدولة الفلسطينية المنشودة. وسأعود إلى الحالة الفلسطينية لاحقاً.

لكن، فيما يتعلق بالانتخابات، فهي آلية هدفها التداول السلمي على السلطة، إضافة إلى تمثيل الناخبين والإنابة عنهم. غير أن البدء بالانتخابات قبل تحقيق أي هدف من أهداف الثورة، كما حصل في مصر، أفرز معارضة قوية قوامها النظام القديم بكامل عدته وعتاده، ما عدا عدد محدود من الأشخاص الذين أودعوا السجون، إضافة إلى جميع من عارض نظام مبارك خارج الحكم بعد الانتخابات. وقد أدى هذا إلى تحالف موضوعي بين النظام القديم الذي ما زال يمسك بمفاصل الدولة، والمعارضة الجديدة خارج الحكم، انتهى بميادين تحرير جديدة، ومسعى مستمر إلى إفشال حكم مرسي. وقد دفع هذا الرئيس السابق محمد مرسي إلى مهادنة النظام القديم، والإحجام عن التغيير المطلوب من قبل ميدان التحرير، من تطهير أجهزة الأمن المختلفة، ووزارة الداخلية، والقضاء، والإعلام الرسمي، التي تضافرت جميعها لغرض إفشاله في الحكم.

ومن الجلي أن تغيير النظام برمته في مصر لم يكن ممكناً دون توحيد كافة القوى والأحزاب والحركات التي شاركت في ميدان التحرير وفي الثورة. ولم يكن هذا في مقدور أي حزب واحد في الحكم حتى لو كان حزب الإخوان المسلمين. هذا ما أدت إليه الانتخابات من نتائج، منعت تحقيق أهداف الثورة. فمن أين يا ترى أتت هذه الشرعية المزعومة للانتخابا

(٤)

في هذا الفهم المغلوط للديمقراطية، وفي غمرة الصراع الداخلي والتراشق الإعلامي، جرى في مصر إضفاء هالة من القداسة على صندوق الاقتراع، وإهمال عناصر أساسية أخرى من النظام الديمقراطي. فلو افترضنا جدلاً، وأقول جدلاً، أن الانتخابات خطوة أولى مناسبة لغرض تأسيس نظام ديمقراطي بعد الثورة، وهو الهدف المعلن لمعظم الأحزاب والحركات في مصر، فإن إهمال العناصر الأخرى الجوهرية المكونة لهذا النظام، قد ينتج نظاماً سلطوياً آخر، لا يختلف كثيراً عن النظام السابق. فمقولة "الأغلبية تقرر"، وأن الاحتكام للشعب "ليقرر ما يريد"، وأن "الصندوق هو الحكم" دون قيد أو شرط، هي مقولة واسعة الانتشار بين مختلف الأحزاب والحركات في مصر، وتجد انعكاساً لها في وسائل الإعلام باختلاف توجهاتها.

وصحيح أن للشعب أن يقرر ما يريد؛ فله أن يقرر، مثلاً، أنه يريد إعادة النظام القديم، أو أنه يريد نظاماً ملكياً وراثياً لا انتخابات فيه، أو أنه يريد نظام الحزب الواحد، أو أنه يريد للجيش أو لقوى الأمن من أن تحكم، ولكن لا يمكن للشعب أن يقرر ما يريد دون أية قيود على قراره إذا كان يريد هو وقياداته نظاماً ديمقراطياً، كما هو الموقف المعلن في مصر. هذا النظام يضع قيوداً على ما يمكن للشعب أن يختار أو يقرر، تلك القيود التي تشكل مرتكزات هذا النظام السياسي، من بينها الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاجتماعية التي يمنحها، وأولها حقوق المواطنة المتساوية.

إضافة، إلى ذلك، فإن العبرة الأساسية التي جرى استخلاصها، وبثمن مرتفع، خلال تطور هذا النظام عبر قرون عدة تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأغلبية والأقلية، وأولها الأقلية العددية، مضافاً إليها "أقليات" أخرى، سواء أكانت عرقية أم أثنية أم قومية أم دينية أم مذهبية. إن العبرة الأساسية هذه تكمن في أن إهمال مطالب الأقلية مهما كان نوعها، والاعتقاد أن الأغلبية لها الحق أن تحكم كما تشاء دون اعتبار لمواقف الأقلية ومطالبها، يؤدي في كثير من الحالات إلى شرخ داخلي كبير، وصدع نازف واحتراب داخلي قد لا تنجو منه الدولة، إلا إذا جرى استخلاص العبر الضرورية قبل فوات الأوان. وهذا ما حصل في مصر حول موضوع الدستور، الذي أقل ما يقال بخصوصه، أن الأغلبية افتقرت إلى الحكمة والخبرة والمعرفة التاريخية والمقارنة، الأمر الذي أدى إلى الاستقطاب الحاد الذي شهدناه طيلة الفترة التي جرى فيها نقاش الدستور الجديد، وما بعد إقراره. وقد دفع هذا بعض الأوساط في المعارضة إلى التحالف الضمني على الأقل، مع بعض فلول النظام السابق، الأمر الذي بدورة أجّج الصراع وعمّق الاستقطاب. هذا كله أنجز بفعل الاعتقاد السائد أن "الأغلبية تقرر"، وأن "الصندوق يضيغ الشرعية"، والاعتقاد المغلوط أن تحقيق أهداف الثورة، وإنشاء نظام

يتبع ←

ديمقراطي في مرحلة البداية ما بعد الثورة، يبدأ بالانتخابات.

(٥)

سأنتقل الآن إلى الحالة الفلسطينية، وبإيجاز شديد، نظراً لضيق الوقت. إن التفتت الحاصل في الحالة الفلسطينية واضح وبيّنٌ ومعروف للجميع، وغير مقتصر على الاقتران بين غزة والضفة. هذا الافتراق حاصل في الداخل، مضافاً إليه داخل الداخل، ثم الخارج، في الشتات والمنافي، وتكرار مأساة اللجوء والنزوح والتشرد، في العراق وفي سوريا الآن. ثلاثة أجيال نشأت في المنفى يتكلمون لغات مختلفة، لا إطار سياسياً يوحدهم، ولا وطنٌ يوحدهم، فقط شعار حق العودة. ومن هنا يمكن أن نفهم كيف رُفع هذا الشعار إلى مرتبة القداسة، فيقال حق مقدس، ذلك أنه لم يعد فقط مطلباً سياسياً أو قانونياً، وإنما أضحى أيضاً تعبيراً عن الهوية؛ عن من أنا، عن من نحن. وليس من المستغرب أيضاً أن يكون التمسك بحق العودة هو أيضاً تمسكاً بالهوية.

وعلى الصعيد السياسي الأضيق؛ أي وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني، هذا أمر مدرَك، بدليل أن مطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي جامع وموحد لكل الفلسطينيين، مُتضمنٌ في الاتفاقيات كافة التي وقعت؛ ابتداءً باتفاقية القاهرة في آذار من العام ٢٠٠٥، مروراً باتفاقية الأسرى، واتفاقية مكة، وانتهاء باتفاقية القاهرة العام ٢٠١١.

هنا تلعب الانتخابات دوراً بنّاءً، لأننا نتحدث عن نظام سياسي أو هيئة سياسية قائمة لها تاريخ مستقر نسبياً، ووتيرة اجتماعات لهيئاتها ومجالسها فيها قدر من الانتظام، واعتراف عالمي بها، إلى أن هرمت وشاخت منذ اتفاقية أوسلو وتماهي السلطة مع المنظمة.

أما الدعوة إلى الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة التي ما فتئت تظهر بين الحين والآخر، والتي يزعم أنه يراد منها تجديد شرعية النظامين السياسيين القائمين في الأرض المحتلة، فلا علاقة لها بالشرعية السياسية من قريب أو بعيد. والواقع هو أن الانتخابات في الضفة وغزة فقط، تلعب الآن عنصراً مفتتاً إضافياً ما دام ينظر لها، كما هو الحال، كجولة ملاكمة أو مصارعة، يتشوق أحد الأطراف، أو الطرفان معاً، لهزيمة الآخر بالنقاط، إن لم يكن بالضربة القاضية. إضافة إلى ذلك، وهذا هو الأهم، فإن الانتخابات إن عقدت، أو تمت الدعوة لها، فإنها تموه أزمة الشرعية التي يعاني منها كل من حماس وفتح، أو غزة والسلطة الفلسطينية. فمعضلة حماس تكمن في أنه لا يمكنها أن تكون سلطة علنية ومقاومة في الوقت نفسه، لأن إسرائيل ستستهدفها. وقد كان عدوان إسرائيل على قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ يهدف إلى إيصال هذه الرسالة من بين أهداف أخرى. وقد مررنا بتجربة شبيهة في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الثانية، واستهداف السلطة الفلسطينية، وحصار الرئيس عرفات واستشهاده. ومنذ ذلك الحين، توقفت المقاومة من غزة، التي ما زالت تحت الاحتلال لأنها فاقدة للسيادة على حدودها، وفي الجو وفي البحر.

أما معضلة فتح ومعها السلطة الفلسطينية، فتكمن في أن الفلسطينيين لم يتصورا أن الهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان المدنيين في الضفة وقطاع غزة، كوضع دائم. وبالتالي، فإن السؤال يدور عن شرعية استمرار وجودها كما هي. وكان الرئيس "أبو مازن" نفسه قد أشار إلى هذه المعضلة في أكثر من مناسبة، أي عدم تحوّل السلطة إلى دولة ذات سيادة بالفهم الفلسطيني للدولة، بسبب فشل مسار أوسلو.

وإذا كان الهدف المنشود في قطاع غزة والضفة هو الانعتاق من الاحتلال، وتحقيق السيادة الوطنية، وحق تقرير المصير على أرض فلسطين، فإن الانتخابات لا علاقة لها بهذا الهدف، وأن الشرعية السياسية تكمن في العمل على تحقيق هذه الأهداف، أياً كان شكل الآلية المستخدمة، ما دامت تسعف هذا الغرض بفعالية واضحة وبيّنة.

إن التساؤل الأساسي الآن في الوضع الفلسطيني هو عن شرعية استمرار الوضع الحالي، وشرعية السلطة السياسية في غزة والضفة في ظل استمرار الاحتلال وانسداد الأفق السياسي. ولن تسعف الانتخابات في تغيير هذا الوضع حتى لو عقدت، بل ستؤدي إلى تكرار سيناريو انتخابات المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦؛ مجلس نيابي جديد تحت الاحتلال.

نقاش الجلسة الأولى

وطرح المشاركون في الجلسة الأولى جملة من المواضيع والتساؤلات والتعليقات، بينها أن الأوراق المقدمة ينبغي أن تركز أكثر على طرح أفكار حول الحلول الممكنة للمشاكل، حيث اقترح البعض على مؤسسة مواطن تنظيم مؤتمر يتم خلاله تقديم "ورقة حلول"، إن جاز التعبير، يتفق عليها الكل الفلسطيني، عبر الاتفاق على مرجعية العام ١٩٤٨، وتقديم شكل ما يمكن تطبيقه نحو إعادة صياغة منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تقدم صيغة كهذه يضعها أكاديميون ومفكرون إلى الساسة وصناع القرار الفلسطيني، في حين طالب البعض مواطن وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني بتشكيل "لوبي" ضاغط على القيادة "من أجل تصحيح العديد من المظاهر الخطيرة، التي تجرفنا إلى الهاوية".

ووجد آخرون أنه منذ أن ارتهنت الثورة الفلسطينية لـ"عطف" الولايات المتحدة منذ اجتياح لبنان العام ١٩٨٢ حتى اليوم، انتكست الحركة الوطنية الفلسطينية، في حين تساءل البعض، بما أن الانتخابات ليست هي بالضرورة مصدر الشرعية، فهل يمكن استحضار "آليات دكتاتورية" لتحقيق مطالب الثورة، باعتبار أنها مصدر الشرعية، وتساءل آخرون عن آليات بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

واعتبر عزمي الشعيبي، مفوض الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، أن التحدي الأساسي الذي يواجهه الفلسطينيون هو التجزئة الناجمة عن القبول بحل الدولة الفلسطينية من حيث المبدأ على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا فتح موضوع تجزئة الشعب الفلسطيني، والتحدي الثاني هو مصدر الشرعية: الانتخابات في الحالة الفلسطينية، أم المقاومة ما دام الاحتلال قائماً. وقال: برأيي، أن القيادة الفلسطينية أخذت القرار بخصوص هذين التحديين في العام ١٩٨٨، عبر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث قبلت المنظمة بتجزئة الشعب الفلسطيني ... وقبلت بموضوع نبذ العنف والاستعداد لترك المقاومة. وهنا بدأت الإشكالية الرئيسية فيما يتعلق بشرعية البرنامج وشرعية القيادة، والتنازل الذي قدم في هاتين القضيتين كان بسبب ضعف المنظمة، والضغوط المالية، وحالة القيادة التي كانت تبحث عن طوق لنجاتها وليس للبرنامج الوطني أو وحدة الشعب الفلسطيني، خشية ضياع المنظمة .. اليوم، وفيما يتعلق بهذين التحديين، يمكننا التساؤل: هل بالإمكان تصويب ما فات، في إطار القيادة الحالية والمنظمة بما هي عليه بإيجابياتها وسلبياتها، ودون جراحة قوية، أم العودة إلى البدايات؟

وفي تعقيبه على الأسئلة والمداخلات، قال زريق: لا أعرف كيف يمكن إعادة بناء منظمة التحرير؟ تجربة بناء المنظمة كانت في ظرف معين في ستينيات القرن الماضي، وجاءت لتلبي حاجات معينة، وفي ظل مد قومي عربي معين. الحديث عن إعادة بناء منظمة التحرير متواصل منذ ما يزيد على خمسة عشر عاماً، وقد يخيل للمرء أن هناك حالة من الإجماع على هذا التغيير، ولكن لو كان ثمة إجماع فلماذا لم يحدث ذلك؟!

وأضاف: أتصور أنه يجب أن نبدأ بشيء جديد، وبخاصة مع قناعتي بأنه لا يمكن إعادة بناء القديم. فهناك أمور حدثت ولا يمكن التراجع عنها. كنت ضد أوسلو، ولكن ما بعد أوسلو خلق واقع معين يجب التعامل معه. الآن ماذا الذي يمكن عمله؟ من الصعب على الفلسطينيين أن يصيغوا أي عقد اجتماعي الآن، إضافة إلى المساحة الممتدة بين الشعور بعمق العدالة التاريخية للقضية الفلسطينية من ناحية، والاختلال المتفاقم في موازين القوى من ناحية أخرى، لكن على المستوى المعرفي أولاً يمكننا العمل في مجالات معينة، من بينها قضية التعامل مع الاستيلاء على الأراضي في الداخل وفي الضفة الغربية. على المستوى المعرفي، هناك حاجة من قبل الفلسطينيين لدراسة هذا الكائن المسمى إسرائيل وكيف تعمل مؤسساته، وليس الاكتفاء بالنضال العشوائي دون الاستفادة من خبرات الآخرين.

ونوه إلى أن "هناك مستويات رمزية لا تحتاج إلى الكثير من الجهد، بل تحتاج إلى بعض الخيال والكثير من المثابرة". وقال: لا أدري لماذا لا يتم تخصيص دقيقتين في العام حداداً على أرواح الشهداء الفلسطينيين، لكل أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده؟ مثل هذه الخطوة لا تحتاج إلى جهود خارقة، لكنها تخلق ما من شأنه توحيد دلالات الرمز واللغة والتاريخ.

وتابع: باعتقادي، هناك مستويات عملية أيضاً يمكن الفعل في إطارها، دون الشروع في مشاريع كبرى من قبيل إعادة بناء منظمة التحرير. يمكن بناء مشاريع صغيرة ومتعددة عينية، كإنشاء صندوق فلسطيني للتعليم العالي على سبيل المثال، بحيث يتبرع كل فلسطيني بنسبة ١ إلى ١٠٠٠ من دخله السنوي، وبالتالي تقام مؤسسة لدعم المؤسسات الجامعية. مثل هذه المشاريع تحتاج إلى مثابرة، وقد تفضي إلى خلق مؤسسات تبنى على مشاريع كهذه، وبخاصة مع قناعتي بعدم إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير، وبالتالي يجب النظر إلى أفكار جديدة، وشخوص جدد، وطرق عمل جديدة.

وقال زريق: منظمة التحرير أنهت دورها. فهي أنقذت اسم فلسطين من براثن النسيان، وبهذا المعنى حققت إنجازاً مهماً، لكنها أنهت دورها سلباً بتوقيعها اتفاق أوسلو، وبالتالي هي ظهرت على مسرح التاريخ حتى تختفي. في أوسلو، إسرائيل كانت الجهة الأكثر اهتماماً بأن تكون منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لأنه في اللحظة التي اعترفت فيها المنظمة بإسرائيل، وأدانت فيها المنظمة تاريخها باعتباره "تاريخاً إرهابياً"، في تلك اللحظة بالذات لا معنى لهذا الاعتراف ولا قيمة له إلا إذا كانت منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد لجميع أبناء الشعب الفلسطيني، وبعد قيام المنظمة بهذا الدور، لم يعد لها أي دور في الواقع.

وأضاف: الحديث عن إعادة بناء المنظمة، كالحديث عن إحياء العظام وهي رميم، وبالتالي أمر صعب الحصول إن لم يكن مستحيلاً، ولو حصل فلا فائدة منه. نحن بحاجة لما هو جديد، وللعمل وفق أسبقية الجزء على الكل من ناحية الأداء، مع النظر بطريقة بعيدة المدى، وهكذا الناس تناضل عبر معيشتها اليومية، بعيداً عن تجليات البطولة، التي تارة تجد فيها الكل يمجد الانتفاضة، ثم يأتي الكل ذاته ليدين حمل السلاح، ومن كان يدين الانتفاضة وقت الانتفاضة كان يعتبر خائناً، ثم باتوا في موقع صنع القرار وهكذا ... .

وأوضح زريق أن "التاريخ الفلسطيني يعاني، فإما أن نضع العدالة في الصدارة لأن قضيتنا عادلة، أو أن نرضخ لموازين القوى التي هي ليست في مصلحتنا إطلاقا ... وأيضاً من يتحدث عن العدالة عليه أخذ موازين القوى بعين الاعتبار. هناك حديث كثير عن مشروع الدولة الواحدة، ولكنه لا يزال في إطار الحديث، وهذا موضوع طويل ومتشعب وشائك، ولا يمكن الدخول كثيراً في تفاصيله، لكن لا شك أن هناك أهمية للحديث عن مشروع الدولة الواحدة، ليدرك المفاوض الفلسطيني أن التاريخ لا يغلق إن لم يعرض الإسرائيليون علينا حلاً عادلاً ... الفلسطيني يستطيع أن يعيش مع حلول عدة (دولة، دولتان، كونفدرالية، لا كونفدرالية)، أما إسرائيل فلا تستطيع أن تعيش إلا مع حل واحد. بهذا المعنى، جغرافياً وتاريخياً، مساحة الحراك أمامنا أكبر بكثير مما هو أمامهم.

بدوره، قال جقمان: أعتقد أن صعوبة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية أمر خاضع للنقاش، فالبعض يعتقد أنه على الرغم من المعيقات، فإنه بالإمكان إنجاز هذا المشروع، وهو ما عبرت عنه الدكتورة كرمة النابلسي في مشروعها الذي يتضمن تسجيل الناخبين في أوروبا والولايات المتحدة والشتات بشكل عام لغرض انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، وقطعت شوطاً في هذا المضمار، وبالتالي البعض يعتقد أنه صعب، لكنه ممكن.

وأضاف: أما إذا كان مشروع إعادة بناء منظمة التحرير مرغوباً فيه أم لا، فالأمر بحاجة إلى بعض التوضيحات ربما، وهنا أوافق د. رائف بما ذهب إليه بخصوص نقطة الانطلاق من العام ١٩٤٨، والتركيز على البعد الإنساني، ولكن هناك أيضاً البعد السياسي، وما يمكن أن يوفره مشروع كهذا من وحدة سياسية للشعب الفلسطيني، وهنا الإنجاز الرئيسي للمشروع، وبخاصة أن المنظمة حولت الفلسطينيين من لاجئين إلى كيان سياسي معترف به، وله مطلب معترف به، وأعني حق تقرير المصير. المشكلة برأيي تكمن في التخلي عن الجانب السياسي الذي ينبغي أن يستند إلى محطة أو تجربة ١٩٤٨، التي من شأنها رد الاعتبار للتجربة الفلسطينية.

وتابع جقمان: في الواقع، لا تزال بقايا منظمة التحرير موجودة، وإن عبر أشكال كالمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، لكنها موجودة وتعقد اجتماعات، وتلعب بشكل أو بآخر دوراً سياسياً. بالنسبة للحالة الفلسطينية، أرى أن التحدي الرئيسي الآن يتمحور حول سؤال مفاده "إلى أين؟!" واضح أن موضوع بقاء السلطة كما هي، وأقول كما هي، بات على المحك، وهذا ما سبق وقاله الرئيس "أبو مازن" مرات عدة.

وأكد أن "الأزمة الفلسطينية الحالية بالنسبة للسلطة في الضفة وفي غزة هي أزمة شرعية، بمعنى أنه من المتعذر استمرار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والسلطة الفلسطينية في غزة، كما هي الآن وإلى ما لا نهاية، والحفاظ على شرعية استمرارها، وبالتالي هذه المرحلة فاصلة".

ونوه إلى أن "هناك مشكلة أيضاً في المفاوضات، بمعنى أن المفاوضات قد تؤدي إلى ترتيب ما يعيد الحياة لفترة ما، عبر ترتيب سياسي يدير الصراع ولا يساهم في حله. وقيل مؤخراً إنه عرض على السلطة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وتم رفض هذا الاقتراح، وهو موقف فلسطيني تم التعبير عنه مرات عدة عبر الرئيس أبو مازن، ولكن لا ندري كيف ستتبلور الأمور، وما هي الضغوطات التي ستمارس على السلطة عربياً أولاً ثم أميركياً".

وفيما يتعلق بالانتخابات، قال جقمان: قد يكون هناك دور وظيفي للانتخابات وليس سياسياً، بمعنى تحسين الأداء، ولكن هذا مرتبط ببقاء السلطة الفلسطينية كما هي عليه الآن، لكني أرى أنه من المتعذر أن يبقى الحال على ما هو عليه بالنسبة للسلطة، أو أن تستمر كما هي الآن بسبب أزمة الشرعية.

وأضاف: بخصوص تحقيق أهداف الثورة بالنسبة لمصر، أشرت إلى أن الانتخابات لا تضفي شرعية في الحالة المصرية بخلاف حالات أخرى، وبخلاف السائد ليس فقط عند الإخوان المسلمين، وإنما عند معارضيهم أيضاً، وإنما الشرعية تتأتى بتحقيق أهداف الثورة، وذلك يتم من خلال تشكيل سلطة سياسية ممثلة للجميع. المشكلة الأساسية بدأت في الإعلان الدستوري الأول، ومحاولة الإخوان تحقيق الاستفادة الكبرى من نتائج الانتخابات ... طبعاً القوات المسلحة المصرية طرف ولا تزال طرفاً، وهذا عنصر لا يمكن إهماله، وأثر على مسار الثورة، وبرأيي سيستمر تأثيره.

ولفت إلى أن "معارضي الرئيس مرسي، ومن هم جزئياً اليوم في الحكم، وجدوا أنفسهم في تحالف موضوعي على الأقل مع الثورة المضادة، أو ما يسمى بالدولة العميقة وتتعلق بالجهاز البيروقراطي والأمن ووزارة الداخلية والجيش والفلول والمستفيدين من النظام السياسي ممن شنّوا حملة مستمرة ومبرمجة ضد نظام مرسي. الآن هناك بعض الأصوات بدأت تطالب بالانفصال عن هذا التحالف".

وقال جقمان: الشيء الوحيد الذي يمكن أن ينقذ الثورة في مصر، برأيي، ولا أدري مدى إمكانية تحقيقه، هو التحالف بين الإخوان المسلمين ومعارضيهم ممن كانوا يشاركونهم قبل ثورة ٢٥ يناير في معارضة النظام السياسي السابق برئاسة مبارك، وأركان الدولة العميقة المرتبطة بذلك النظام.

الجلسة الثانية

إدارة الجلسة: نجوى ارشيد
عضو مجلس أمناء "مواطن"، وطبيبة أخصائية

هل يمكن ترميم الاقتصاد الفلسطيني بعد تفتته؟

رجا الخالدي

متخصص في دراسات التنمية الاقتصادية الفلسطينية. عمل بين ١٩٨٥ و٢٠١٣ في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في جنيف.

الورقة التي أعددتها هي جزء من كتاب سيصدر في ألمانيا عن تجربة الحكم الذاتي في فلسطين وكردستان، حيث طلب مني مقال عن النظام الاقتصادي الفلسطيني، وأخبرتهم أن لا وجود لنظام اقتصادي! وللأسف الشديد، كتبت مداخلتي بالإنجليزية، لذلك سأعمل على ترجمة نفسي.

دون الدخول في النظريات، سأتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني وفق الفكر التنموي المستند إلى نظرية الاتّكالية أو الاعتمادية، وأبرز منظريها الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش. في فلسطين اقتصادان: اقتصاد الضفة والقطاع ويصنف على أنه اقتصاد الدولة الفلسطينية، والاقتصاد الإسرائيلي المهيمن، وهو اقتصاد متقدم لكنه قادر على التعامل مع الاقتصاد المهيمَن عليه. وهذا يعيدنا إلى فكرة الاقتصاد الثنائي في حقبة الانتداب البريطاني، وهذه النظرية أغفلت عنصر الاستعمار الاستيطاني، وأن لا ثنائية اقتصادية حقيقية في ظل مشروع استعماري صهيوني كهذا.

عندما ننظر إلى الاقتصاد العربي الفلسطيني في إطاره الجغرافي الأوسع، أظن أن رؤية بريبش تطفو على السطح مجدداً، وهي القائمة على فكرة أن مناطق تصدر السلع أو بعض السلع إلى المركز، وهذه المناطق هي هوامش للمركز أو المحور، والعلاقة بينها علاقة الهامش بالمركز. اليوم، لدينا استيطان وعملية توسع استيطاني صهيوني من المركز اليهودي إلى كل أنحاء مع يسميه المخطط الإسرائيلي بـ"أرض إسرائيل"، ولربما، ودون تخطيط، خلقت إسرائيل أطرافاً مهمشة تعتمد عليها بدرجة أو بأخرى. السياسة تحكمنا للنظر إلى الضفة والقطاع ككيان منفصل، لكن الواقع على الأرض ليس كذلك.

بعد ستين عاماً على ما كان يسمى بثنائية الاقتصاد العربي والاقتصاد اليهودي في حقبة الانتداب البريطاني، لا ندري إن كان ثمة اقتصاد عربي لا يزال قائماً في فلسطين. في العام ١٩٤٧ جاء قرار التقسيم، الذي نص على تقسيم الأرض، ولم ينص على تقسيم الاقتصاد، بل على اتحاد اقتصادي يهودي عربي. ما حصل أن تقسيم الأرض لم يتم وفق القرار، لكن وحدة الاقتصاد تمت في المرحلة الأولى ما بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧، حيث بقي في إسرائيل اقتصاد عربي ضُم إلى الاقتصاد اليهودي، وامتدت بعد العام ١٩٦٧ لتتسع الوحدة الاقتصادية فتشمل الأرض الفلسطينية كلها، وفي العام ١٩٩٤ تم اعتبار هذه الوحدة الاقتصادية قانونية، عبر اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، حيث تحولت من حيز الأمر الواقع إلى الحيز القانوني.

إذا قارنا المعطيات الاقتصادية في العام ١٩٤٤ باليوم، فإن الاقتصاد العربي (الضفة، والقطاع، والقدس، والـ٤٨)، وحينها كان اليهود يشكلون ما نسبته ٣١٪ من السكان، كانت نسبة دخل اليهودي إلى العربي بمعدل ٢ إلى ١، في حين أن ثمة توازناً ديموغرافياً في العام ٢٠١٠ بين العرب واليهود، لكن الخلل في التوازن الاقتصادي مخيف، فدخل اليهودي هو ٣ أضعاف دخل الفرد العربي في إسرائيل، و٢٥ ضعف دخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو القدس الشرقية، أي بمعدل (٥ر٧) إلى (١). في ١٩٤٤ كان العرب ينتجون تقريباً ٥٠٪ من الإنتاج الكلي للاقتصاد اليهودي العربي، اليوم الاقتصادات العربية الفلسطينية تنتج ١١٪ من المغلف الكامل للاقتصاد اليهودي العربي.

الرواية التي أقدمها تقوم على فكرة وجود اقتصادين في حيز جغرافي موحد، الأول هو الاقتصاد الإسرائيلي المسيطر المعولم والمصنّع والمُؤَمْوَل والعضو الجديد في منظمة التعاون الدولي، وضمن هذا الغلاف الاقتصادي الأمني الاستعماري الإسرائيلي، هناك اقتصاد عربي تجزأ، وبالتالي الاقتصاد الفلسطيني لم يعد قائماً كنظام، ولا حتى كعلاقات عضوية أو جغرافية، على الرغم من أن هذا لا يلغي وجوده، ويتكون من اقتصادات مناطقية، وهي بقايا الاقتصاد الثنائي العربي اليهودي.

هناك اقتصادات فلسطينية، كل منها مرتهن إلى المحور الإسرائيلي، وهي هامشية بالنسبة للمحور، وبالنسبة لغيرها للمناطق الأخرى، ولكل منها خصوصيتها التي راكمت بنية وخصائص تختلف عن غيرها، ومن بينها اقتصاد رام الله، واقتصاد الخليل، واقتصاد شمال الضفة، وبخاصة نابلس وجنين، واقتصاد القدس، واقتصاد غزة، واقتصاد المناطق المصنفة (ج)، والاقتصاد العربي داخل الخط الأخضر، وهذا هو واقع اللانظام الاقتصادي الفلسطيني. هناك ظواهر مشتركة بين هذه الاقتصادات، ومن يريد سياسة تنموية اقتصادية، فإن عليه أن يخطط لكل الفلسطينيين، وتوحيد هذه الأطراف (الأسواق) مع بعضها البعض. على المستثمر أو المخطط الفلسطيني استيعاب هذه المعادلة، وبخاصة أن الضم دون الاندماج هي السمة التي تتواصل فيها العلاقة ما بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني، مشددين على القواسم المشتركة بينهما، وهي الاستثناء بمختلف أشكاله، إضافة إلى التوسع الاستيطاني المسيطر، وكونها مصدراً لاستخراج الموارد باتجاه المحور، وغيرها من العوامل المشتركة.

من يقول إن إسرائيل لها مصلحة اقتصادية بالسيطرة على الاقتصادات الفلسطينية لا يقرأ الصورة الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، فجميع هذه الاقتصادات لا تنتج أكثر من ١١٪ من مجمل الاقتصاد الإسرائيلي المهمين على الاقتصادات الفلسطينية العربية، إلا من يتعاطى مع الاقتصاد كوسيلة ليس كهدف.

ليس من السهل حتى للمراقبين "المتطلعين" الوصول إلى المعلومة المؤكدة أو الموقف الثابت بشأن السياسات الفلسطينية الاقتصادية والمالية والتجارية، حتى في خضم الجدل العام الدائر منذ حين في الصحف والورش وأروقة السلطة، الذي يتصاعد بتحدٍ، ثم يخمد بتواطؤ، وهذا منذ عام على الأقل، كما أن التأكد من دقة المعلومات المتوفرة هو أساس لا يمكن الاستغناء عنه لأي تحليل مفيد لما يدور فعلاً، وبالتالي الخروج باستنتاجات واضحة.

إن عملية متابعة المشهد الاقتصادي الفلسطيني بالذات، تتطلب قدرات تنبؤ ومعرفة في فك التشفير، غير متوفرة للمحلل الاقتصادي الاعتيادي، وإن وجدت، فهي تكمن في الوعي السياسي الفطري للمواطن الفلسطيني العادي. وعند اندلاع أزمة اقتصادية في فلسطين، أو في أي مكان آخر، غالباً ما تقوم وسائل الإعلام بنقل صورة جزئية، وذلك من خلال تصريح لمسؤول ما، في الغالب يتناقض مع ما قاله هذا الوزير أو ذاك. وهكذا يضيع اتجاه البوصلة، ويتعرض الموضوع الأساسي إلى عملية مد وجزر في اهتمام الجمهور والسياسيين.

إن المشاكل الاقتصادية التي لا تُعالج حال ظهورها، تلقي بظلالها بالعادة إلى أن تتم ربما معالجتها، وتتقدم المجتمعات والأمم والأنظمة الاقتصادية، في تجربة تراكمية تقدمية لتفادي الوقوع في فخ ما سمّاه المفكر كارل ماركس بتكرار التاريخ، "الذي يظهر أول مرة كمأساة، وثاني مرة كمهزلة".

خير مثال على خطورة عدم قراءة التاريخ جيداً، هي تجربة الأزمة الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٨، التي اعتبر البعض أنه تم الخروج من آثارها قبل أسابيع قليلة عند اجتياز مؤشر "الداو جونز" رقمه القياسي الـ ١٤٠٠٠.

تلك الأزمة التي ما زالت تفرز تبعاتها، منذ انطلاقة شراراتها الأولى، في نظام الإقراض العقاري الأميركي، ثم تحولت إلى أزمة مصرفية، ثم مالية وضريبية أميركية، قبل زحفها إلى أوروبا وإشعال أزمة ديون سيادية وركود عالمي وبطالة ومعاناة اجتماعية متصاعدة في جميع أنحاء أوروبا والبلدان المجاورة، حيث لم تتم إلى يومنا هذا معالجة الأزمة المالية من جذورها البنيوية، بل دائماً انحصرت في جزئياتها، إلى أن عاد الاقتصاد القبرصي (الصغير جداً)، ليتصدر عناوين الأخبار مع انهيار مصرفي، يدل مرة أخرى على هشاشة النماذج المختلفة "للأَمْوَلَة" الاقتصادية الفاشلة التي أظهرت خطورتها وقوة تأثيرها، وذلك بدءاً بأيسلندا، مروراً بأريزونا، ووصولاً إلى نيقوسيا.

صحيح أن المأساة الحاصلة جراء الأزمات العالمية المتتالية، خلال السنوات الخمس الماضية، لم تنته بعد، لكن السياسة الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية بدأت تستدرك فعلاً حجم تلك المأساة، وحتى أوروبا بقيادة ألمانيا المحافظة، أضحت تميل للسياسات "الكينزية" التوسعية المتبعة في أميركا واليابان، وفي العديد من الدول النامية العملاقة، مثل الصين والبرازيل، وتبتعد أوروبا عن سياسات التقشف المدمرة للنمو والانتعاش الاقتصادي.

وفي تراجع لاذع للعولمة وللأمولة في آن واحد، يسمح باستخدام الضوابط والقيود على تدفق رؤوس الأموال، لمنع انهيار الاقتصاد القبرصي تماماً. وهكذا لا تزال هناك إمكانية لأوروبا وللسياسة الاقتصادية في الدول الصناعية، لعمل ما يمكن لتفادي الكارثة الكبرى ولاستخلاص عبر تجربة العولمة الزاحفة خلال العقود الأخيرة، قبل أن يتحول المشهد الأوروبي إلى مهزلة تفكيك الاتحاد.

إن التجربة الاقتصادية الفلسطينية خلال المرحلة الأخيرة، تبدو أكثر فأكثر مأساوية (على الرغم من انتعاش هنا أو هناك)، وذلك منذ الخروج من الانتكاسات الاقتصادية للانتفاضة الثانية، والانقسام في العام ٢٠٠٧، وإطلاق برنامج بناء "مؤسسات الدولة" في ٢٠٠٩، دون المقدرة على إقامة الدولة المحتضنة لتلك المؤسسات "الجاهزة"، مروراً باحتجاجات شباط وأيلول ٢٠١٢، الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى صراع السلطة الفلسطينية، مع أزمة مالية خانقة، تهدد بإفلاس حكومي، وسط ركود اقتصادي وتضخم أسعار متصاعد وعدم يقين سياسي إلى ما لا نهاية.

التخبط في البحث عن "حلول" اقتصادية من بين الأدوات القليلة المتوفرة في مربع "أوسلو/ باريس" المغلق، هو عنوان الساعة لدى الجميع، مع أنه لم يبلغ ذروته بعد. ونرى ذلك في سياسات السلطة الفلسطينية، مثل محاولة تقليص التوظيف العام، أو فرض اقتطاعات على رواتب فئات ومناطق معينة، ورفع التعرفة الجمركية على أصناف معينة من البضائع المستوردة، التي تعتبر "إغراقا" للسوق المحلية ومضرة للمنتج المحلي، وفي السعي وراء تأمين "شبكة الأمان" العربي الموعود، وأخيراً في التفاوض حول تغيير نظام المعابر التجارية والتسهيلات التجارية.

وفي هذه الأثناء، تقوم القوة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، بإيقاف عمليات المقاصة المالية مع السلطة تارة، أو الخصم منها تارة أخرى، وباستئنافها أو حتى تسليفها في بعض الأحيان، وذلك حسب الظرف السياسي، أو توصيات "الشاباك" أو الجيش، أو ربما حسب رؤية موظف متوسط في أية وزارة إسرائيلية، إذا اقتضت الحاجة.

كما أن المجتمع الدولي منقسم بين من لا يريد مشاهدة انهيار السلطة الفلسطينية، وبين من لم يعد يكترث كثيراً، بالمقارنة مع متطلبات وأولويات أهم بالنسبة له، ثم أن هناك أيضاً من يعتقد بإمكانية النجاح في إنقاذ الوضع قبل فوات الأوان، وأن يجدد مصداقية تجربة "الحكم الذاتي" الفلسطيني تحت وطأة الاستعمار، وذلك من خلال "إصلاح" التشوهات القائمة في العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل التي يحددها بروتوكول باريس.

وعلى سبيل المثال، البرنامج الذي أطلقه البنك الدولي، مؤخراً، بعنوان "أعمال متناهية الصغر" (micro-work) يتم من خلاله توزيع مهام إنتاجية/خدمية على العديد من العاملين بواسطة وسائل الاتصال الرقمي، مع الوعد بالانخراط في "سلاسل القيمة المضافة العالمية" وخلق ٥٥٠٠٠ وظيفة "جزئية"، موزعة بين مختلف المناطق، وبمعدلات أجور منخفضة نسبياً! وكأن ٢٠ سنة من الالتزام الفلسطيني المنضبط بوصفات مؤسسات واشنطن المالية الحاكمة للعقول الاقتصادية في كل مكان، لم تكن كافية لبلوغ "الحل" الاقتصادي، الذي طالما وعدت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد بأنه على مرمى حجر، مع شرط اعتماد برنامج إضافي هنا أو قانون هناك من أجل إكمال الوصفة وإشفاء المريض!

من جهة أخرى، فإن جهات أكاديمية أوروبية "صديقة" وإسرائيلية "محبة للسلام"، بدأت تستذكر ٢٠ سنة منذ أوسلو، من خلال عقد ندوات وإعداد دراسات علمية وتقارير سياسية، منها ما تصب في تحليل الإطار الاقتصادي لأوسلو، واحتمالات إصلاح أوجه الخلل، مع أن تعدد تلك الشوائب في بروتوكول باريس ومدى تأثيرها السلبي على معيشة الشعب وتنمية اقتصاده، أصبح موضوع إجماع عام.

ومثل هذه الجهود الساذجة أو الخبيثة، تعكس اليأس الأوروبي من توقع أي حل سياسي جذري، انسجاماً مع ما يبدو كإصرار إسرائيلي، ورعاية أميركية - عربية مشتركة، وتقبل فلسطيني رسمي، على إبقاء "الأطر المرجعية" الاقتصادية والسياسية على ما هي عليه منذ ٢٠ سنة، ربما مع تعديلات

يتبع ←

سطحية وإضافات تسهيلية، لكن دون المسّ بالجوهر.

وهكذا، مع نجاح "صانعي القرار" المتكرر في تركيز الأنظار على صعيد "الميكرو"، يضيع اتجاه البوصلة وننسى "الماكرو"، أي الصورة الكبرى، ونغض النظر عما تعلمناه جميعاً بشأن استحالة تحقيق التنمية البشرية، أو النمو المستدام، أو الازدهار والمعيشة الكريمة، في ظل احتلال استعماري توسعي.

وهذا بدوره يهدد ليس فقط بالمزيد من المآسي، بل بمهزلة سياسية وطنية يصبح فيها المواطن الفلسطيني المغلوب على أمره ليس أكثر من متفرج إزاء تحركات القادة والدول والقوى، وتُسلب منه إرادته الحرة، وتتم المتاجرة بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية.

إن المأساة الكبرى في كل هذا المشهد، ليست في التخبط السياسي والتردي المستمر في الوضع الاقتصادي فحسب، بل أيضاً في المضي في محاولة إيجاد حلول حيث لا توجد حلول.

لا يُحسد وزير المالية على منصبه "والمهمة المستحيلة" الملقاة على عاتقه، كما ليس من المعقول إلقاء اللوم فقط على من أداروا الإرث الاقتصادي والمؤسسي الفلسطيني بعد حقبة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، حتى ولو كانوا أحسنوا أكثر من أسلافهم، بالتعامل الإيجابي والوفاء بأجندة مؤسسات واشنطن والدول المانحة وسلطات الاحتلال.

كل ما يهدد فعلاً بمأساة ومهزلة في آن واحد هو الاعتقاد بأن تراجع الحكم الحالي عن موازنته المقترحة (مع كل شوائبها) أو عن هذا القانون أو ذاك (مع سوء تنفيذه)، أو حتى عن حكومة أو وزير (مع كل صلاحياتهم المنقوصة حتمياً)، سيمهد لمرحلة جديدة وأفضل للحكم الاقتصادي الرشيد. فانتبهوا جيداً من المصطلح القادم قريباً إلى الساحة: "السيادة الاقتصادية".

والمطالبة اليوم بإسقاط الرموز والنخب لاقتصادية، التي ارتبطت سمعتها بإخفاقات المرحلة الأخيرة لأوسلو/ باريس بحجة سوء إدارتهم في مواجهة الأزمات، ليس غير منصف فحسب، بل يحيد الأنظار عن المسؤولية القانونية والسياسية الفعلية، عن صياغة الإطار الاقتصادي المنظم (باريس) للسياسة الاقتصادية القائمة منذ ٢٠ سنة (واشنطن)، ضمن قيود أمنية/ سياسية أوسع (أوسلو). ومن اجتهد في حمايتها والتقيد بها حتى هذا اليوم دون انحراف (ما عدا في السنوات الأولى في الانتفاضة الأخيرة)، هؤلاء هم الذين يجب مساءلتهم اليوم.

بالتالي، هذا يعني أنه على منظمة التحرير الفلسطينية (وليس على "السلطة الفلسطينية" ولا على "دولة فلسطين")، بصفتها الجهة الموقعة على جميع الاتفاقات مع إسرائيل ومع غير إسرائيل باسم الشعب الفلسطيني، أن تتجه لتبني قرار وطني مدروس، بشأن المستقبل الاقتصادي الفلسطيني في فلسطين، في ضوء تجربة الحكم الفلسطيني تحت الاحتلال، يأخذ في عين الاعتبار الممكن والمرغوب والواجب في آن واحد، ليساهم، ربما، في عدم تكرار مأساة أوسلو/ باريس، أو في مهزلة ترميمها وتمديدها.

وإذا لم يكن التخلص من أوسلو/ باريس مرغوباً سياسياً، أو ممكناً على أرض الواقع، فإن التمرد على تبعاته الاقتصادية يظهر اليوم أكثر حتمية، بفضل حجم وتراكمية الأزمات الاقتصادية المتتالية والمحتملة. وأصبح الوضع لا يطاق، لا من قبل الحكومة ولا من قبل الشعب، وأصبحت التهيئة لتغيير جوهري قادم في الوضع القائم منذ ٢٠ سنة أمراً حيوياً للجميع.

كما في شوارع العالم العربي وأوروبا وحتى أميركا، لم يعد مقبولاً إعادة التاريخ الاقتصادي الفاشل، بدعوى عدم وجود حلول من ضمن رزمة السياسات التقليدية، فإنه في فلسطين أيضاً أصبح ملحاً استخلاص العبر، ليس فقط من السنوات الأخيرة، بل خلال حقبة كاملة، من اعتماد سياسات اقتصادية "تحررية" بدل الجهاد من أجل التحرر، وإحلال السياسات "الليبرالية الجديدة" محل سياسات التكافل الوطني والتنمية المقاومة.

وتأسيساً على ما مضى، فإن أي جهد إنماء في الاقتصاد الفلسطيني، لا بد أن يسعى إلى توحيد هذه الاقتصادات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وداخل الخط الأخضر، وفي قطاع غزة، وإن كان اقتصادها بدأ يأخذ شكلاً مختلفاً ومستقلاً عن الاقتصادات الفلسطينية. على المستثمر والمخطط الفلسطيني العمل على ربط هذه الاقتصادات فعلياً.

الجلسة الثانية

دور الليبرالية الجديدة في المنطقة وتأثيرها على تراجع اقتصادات الدول العربية

سامية البطمة

مديرة مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ومتخصصة في مجال اقتصاديات العمل

سامية البطمة

سأحاول في مداخلتي نقل الوضع الفلسطيني إلى المنظومة العربية الأكبر، أو المنطقة العربية الأوسع. فالتجربة الاقتصادية الفلسطينية هي تجربة مشابهة نوعاً ما لما حصل في باقي المنطقة العربية، على الرغم من أن الوضع السياسي في فلسطين أعطاها صفة ومنحى مختلفين، لكن بالمجمل هناك الكثير من التشابه بينها وبين التجارب في المنطقة العربية بشكل عام.

الهدف من مداخلتي هو تسليط الضوء على هذه التجربة الاقتصادية في المنطقة العربية، خلال العقود الثلاثة الماضية، وضمن سياق الثورات العربية في العامين الماضيين، لأن العامل الاقتصادي عامل مهم أثر على تشعب هذه الثورات على أكثر من اتجاه. شكلياً على الأقل، كانت الثورة التونسية في بداياتها عبارة عن تضامن مع حرق محمد بوعزيزي لنفسه، احتجاجاً منه على البطالة؛ أي أنه كان للعامل الاقتصادي دور في اندلاع هذه الثورات، مع أن العوامل المؤسسة للثورات العربية أعقد من كونها مجرد عوامل اقتصادية.

النموذج الاقتصادي المتبع في المنطقة العربية على مدى ثلاثة عقود ماضية، يسمى اقتصادياً بنموذج "الليبرالية الجديدة"، ولهذا النموذج مفاهيم وأسس معينة تختلف عن نماذج أخرى. وسأعمل على إجراء نوع من المقارنة بين هذه النماذج التي أدت إلى نتائج اقتصادية وسياسية غير تلك النتائج في الدول العربية التي اتّبعت نموذج "الليبرالية الجديدة".

درجة التزام الدول العربية بنموذج "الليبرالية الجديدة" تختلف من دولة إلى أخرى، فالتزام السعودية يختلف عن التزام المغرب أو مصر أو فلسطين بهذا النموذج، ولكن يعتبر الفلسطينيون من الأكثر التزاماً بنموذج "الليبرالية الجديدة" مقارنة مع الدول الأخرى.

ويقوم نموذج "الليبرالية الجديدة" على العديد من الأسس، وهو النموذج الذي تم التفكير فيه مطلع سبعينيات القرن الماضي، وكان ذلك في الدول الغربية بناء على تدهور اقتصاداتها بسبب ارتفاع أسعار البترول، وارتفاع المديونية العامة في هذه الدول، كما أن قوة الحركة العمالية كانت في تصاعد، ما أدى إلى شلل في قطاعات اقتصادية في العديد من الدول، إضافة إلى انهيار نظام "معيار الذهب"، وكان يقوم على ربط أسعار الصرف العالمية بالدولار، وربط الدولار بالذهب. بناء على ذلك، برز تصارع في المدارس الفكرية الاقتصادية، إلى أن انتصرت المدرسة الكلاسيكية، وأنتجت ما يسمى "الليبرالية الجديدة".

قبلها كان هناك نموذج "دولة الرفاه الاجتماعي"، وجاء نموذج "الليبرالية الجديدة" على أنقاضه، وتم تصديره إلى الدول النامية، وبينها نحن، من خلال المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، اللذين اشترطا لتقديم المنح والقروض تنفيذ إجراءات عدة تندرج في إطار النموذج الجديد.

من أهم الأسس التي بني عليها نموذج "الليبرالية الجديدة"، والتي شكّلت اقتصادات المنطقة العربية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، تحرير الأسواق المالية، وتحرير سعر الفائدة، وتحرير سعر الصرف للعملات، وفتح التجارة الخارجية، وفتح الأسواق الخارجية للاستثمارات الأجنبية دون أية قيود، وضمان الملكية الفردية بشكل تام، وخصخصة العديد من المؤسسات العامة، وهي مبنية على ثلاث فرضيات أساسية: الأسواق الحرة هي المسير الأساسي والأفضل لاقتصادها، حيث لديها القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن الفرد هو العنصر الأهم قياساً بالمؤسسات والبنى في هذا النموذج الاقتصادي، وبالتالي تقليص دور الحكومة إلى الرقابة على تنفيذ قوانين الاقتصاد الحر، ومعاقبة المتطاولين على هذه القوانين، أما الفرضية الثالثة لـ"الليبرالية الجديدة"، فتقوم على أن المجتمعات مستقلة سياسياً واقتصادياً، ولديها القدرة على اختيار ما تريد، وهذا الافتراض لا ينطبق على المنطقة العربية، إذ يعتبر أن تونس، على سبيل المثال، تمتلك قدرة الولايات المتحدة ذاتها من حيث الاستقلالية الاقتصادية والسياسية.

النتيجة كانت في البلاد العربية: انهيار الاستثمار، وبخاصة في القطاعات الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص الصناعة والزراعة، وباتت المنطقة العربية تعاني من نسب بطالة هي الأعلى على مستوى العالم لربما، وهذا ينطبق على الفوارق في نسب الدخول بين الأغنياء والفقراء، كما أن نسبة الإنتاج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية لم تتحسن منذ العام ١٩٨٠، بينما في مناطق أخرى في العالم نمت هذه النسب من الضعف إلى خمسة أضعاف، وهنا أتحدث عن أميركا اللاتينية وحتى دول أفريقيا الفقيرة. الاقتصاد الفلسطيني محاط، نوعاً ما، بمجموعة من الظروف التي تعاني منها الدول العربية التي تعيش ظروفاً مشابهة وإشكاليات مشابهة.

في آخر التسعينيات، ظهر فشل نموذج "الليبرالية الجديدة"، سواء في الدول المتطورة أم النامية على حد سواء، وكان العلاج في تحسين دور المؤسسات في العمل الاقتصادي، واتّخذ منحى زيادة العمل على الشفافية، وزيادة الاتجاه نحو الديمقراطية، ومحاربة الفساد، وهذه كانت محاولات لإنقاذ الدول من نتائج "الليبرالية الجديدة" على أرض الواقع، وبالتالي لم تكن معالجة الشكليات مفيدة بالدرجة المطلوبة.

لو قارنا المنطقة العربية بمناطق أخرى كشرق آسيا التي اتّبعت سياسة اقتصادية أخرى، نجد أنه في العام ١٩٧٥ كان المستوى الاقتصادي للمنطقتين متشابهاً إلى حد كبير، لكن الاختلاف الذي بدأ منذ مطلع الثمانينيات كان اختلافاً في السياسات الاقتصادية، حيث أن بعض دول شرق آسيا عمدت إلى تشجيع التصنيع كسياسة تنموية، إذ استثمرت بشكل كبير في الموارد البشرية عن طريق التعليم والصحة، وهنا نتحدث عن جودة التعليم، على عكس المنطقة العربية التي ركزت على الكم التعليمي وليس على جودة التعليم. أما الأداة التنموية التي اتّبعت في المنطقة العربية، فقامت على التصدير بدلاً من التصنيع، كما أن هناك اختلافاً في كيفية تعامل الدولة مع التصنيع، فقد لعبت الدولة دوراً كبيراً في شرق آسيا، حيث فرضت جمارك كبيرة على قطاعات اقتصادية حيوية على عكس الدول العربية التي "رفعت يدها" بدعوى السوق الحر، كما أمنت دول شرق آسيا القروض (الائتمان) لأهداف الاستهلاك، ولكن في دول الشرق الأوسط تم منح القروض بشكل مفتوح، وكان معظم الائتمان في الدول العربية لأغراض الاستهلاك. وبينما كان التصدير في دول شرق آسيا يقوم على التصنيع، كان التصدير في الدول العربية يقوم على المواد الخام، وذلك للالتزام الصارم أحياناً بنموذج "الليبرالية الجديدة"، وهو ما جعلها عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية.

"الليبرالية الجديدة" أثبتت فشلها على مدى السنوات الثلاثين الماضية، والاستمرار في تجميل الفشل لن يتيح الفرصة للمنطقة العربية للاستفادة من التجارب الأخرى، والقدرة على تطوير اقتصاداتها، وقيل مؤخراً إن جزءاً من الاحتجاجات في مصر على سياسة حكومة الرئيس السابق محمد مرسي كان لاستمرارها في اتّباع السياسات الاقتصادية السابقة ذاتها، والتي لم تؤدّ إلى أي نوع من النهوض بالاقتصاد.

فلسطينياً، علينا التعلم من فشل "الليبرالية الجديدة" على المستويين المحلي والعربي، والابتعاد عن هذا النموذج، والاستفادة من نماذج اقتصادية أخرى ناجحة ومجربة، والابتعاد عن الارتهان لاشتراطات المؤسسات الدولية، حيث كان ذكر فيما يخص كلاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التزام المنطقة العربية بسياساتهما أدى إلى تدهور اقتصادات هذه الدول. هذا النوع من الاعتراف بمدى سوء الحال، يجب أن يجعلنا نبتعد عن هذا النموذج فلسطينياً وعربياً.

الجلسة الثانية

إنتاج المقدسيين كـ"مارقين"

هنيدة غانم

المدير العام للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، وباحثة في العلوم الاجتماعية

انتابتني حالة من التردد في الكتابة عن إعادة إنتاج المقدسيين كـ"مارقين"، وبخاصة في ظل الظروف التي نعيشها في المنطقة، والتي أدت بنا إلى أن نكون على حافة الجحيم، إن جاز التعبير، لاسيما في ظل ما تعانيه القدس من محاولة للإبادة في كل ما يتعلق بطابعها الفلسطيني الأصلاني. شعوري أن الكتابة في هذا الموضوع تشبه كتابة الشعر في ساحة المعركة، وكأنها حالة من الترف، دون توصيف هذا الترف بالخطيئة.

بالعودة إلى موضوع "إنتاج المقدسيين كمارقين"، سأعمل على استعراض عملية بناء وإنتاج السكان الأصليين بوصفهم مارقين في بلادهم، وذلك في إطار المشروع الاستعماري الاستيطاني، حيث تستهدف هذه العملية إعادة صياغة المكان ديموغرافياً وثقافياً وسياسياً بما يخدم هذا المشروع، وهو ما لا يتم بالطبع إلا من خلال تبني مجموعة من السياسات تقوم على اتّباع سياسة مزدوجة تدمج ما بين المحو والإبادة من جهة، وما بين الإحلال والإنشاء من جهة أخرى، علماً أن عملية المحو لا تعني الإبادة الجسدية، كما فعلت بعض دول أوروبا تجاه اليهود، بل تعني تغييراً جذرياً في ملامح المكان، بحيث يتم محو طابعه الأصلاني وإحلال ملامح بديلة.

وقد تتدرج عملية المحو باتجاه محو الأصلانيين وتذويب هوياتهم، سواء عبر عمليات دمج مقصودة إلى الحد الأقصى المتجسد في الإبادة الجسدية، ولكن ليس بالضرورة أن يتم ذلك، مقابل إحلال المستعمِر، وهو ما يعني عملياً أن الاستعمار الاستيطاني هو مزدوج بالطبيعة، ينطوي على المحو الذي يقابله الإنشاء، والإبادة التي يقابلها الإنشاء.

في التاريخ الفلسطيني، تراوحت هذه العملية، ما بين الإبادة الكاملة للقرى ومحو الأسماء، وبين المطاردة والملاحقة والطمس للفلسطيني كما يتجلى الآن في القدس. ليس المحو والإزالة عملية اعتباطية، بل هما مبدأ منظم، لأن كل فعل استعماري استيطاني هو فعل إبادي بطبيعته. وهكذا عندما يقوم المستعمِر بمحو الأسماء مثلاً، لا يفعل ذلك من باب النزوة، ولو كان الأمر كذلك لما أبيدت قرى استسلمت في العام ١٩٤٨ بالرايات البيضاء، بل لأنه يريد الأرض جاهزة لمشروعه.

المتسعمِر يأتي ليبقى، والغزو بهذا المفهوم ليس حدثاً عابراً، وهكذا لا يكون الهدف من الإزالة فقط إبعاد الأصلانيين عن مكانهم، بل إبعاد أو استبعاد أسمائهم وذكرياتهم أو ذاكرتهم الجمعية المرتبطة بهذا المكان، حيث الانتهاء إلى استعمار الزمان والمكان والتاريخ (تاريخ المكان وفضاؤه وصولاً إلى محو الإيحاءات الرمزية المرتبطة فيه)، وبخاصة أن محو ذكرى المكان أمر مرتبط بالعقيدة الاستعمارية الصهيونية، وتذكر بعمليات إعدام الخونة عند الرومان، حيث كان يمحى اسم الخائن من السجلات المدنية بعد إعدامه.

انتظمت سياسات المحو والإحلال في القدس كسياسة إسرائيلية منتظمة تقوم على محاور عدة متشابكة، على رأسها المحور الديموغرافي، وهذا يرتبط باعتبار الحيز المحتل حيزاً خالياً، وأراضي الأصلانيين أراضي جرداء ليس بالمفهوم المباشر، بمعنى أن لا سكان فيها، بل إن السكان في هذه الأراضي وهذا الحيز هم أقل من القادمين المحتلين من حيث القدرة على الفعل السياسي، وهذا عبرت عنه قصيدة "قدس الذهب"، حيث وصفت سوق المدينة بالخالي كونه يخلو من الوجود اليهودي، إضافة إلى المحور القانوني، ويقوم على شرعنة الوجود المقدسي باعتبارهم مقيمين دائمين، مقابل فئة المواطنين الدائمين وهم اليهود، وهو ما يعني أن دمج المقدسيين في النظام السياسي الإسرائيلي يتم من خلال إقصائهم، والتعامل معهم كأنهم النموذج الشاذ، في مقابل المحور الجسدي أو الأمني، ويتمثل في اعتبار الجسد الفلسطيني في القدس مصدراً للفوضى الأمنية، وبالتالي مواجهتهم من خلال المواجهة بحجة الحفاظ على السلامة العامة لليهود.

حدود القدس التي رسمتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، تختلف كلياً عن حدودها قبل الاحتلال، حيث تحولت من ٦٫٤ كيلومتر مربع إلى ٧٠ كيلومتراً مربعاً بعد الاحتلال، وهنا أتحدث عن القدس الشرقية، ما يعني أن ٩١٪ من الأراضي التي ضمتها إسرائيل على أنها جزء من القدس، لم تكن كذلك قبل الاحتلال، إضافة إلى الكثير من التفاصيل، من بينها ضم ٢٨ قرية فلسطينية إلى حدود القدس، باعتبارها أملاك غائبين.

تم التعاطي مع المقدسيين عبر قانون "الدخول إلى إسرائيل"، وهو الذي جاء لتنظيم دخول الأجانب ممن لا يحملون الجنسية الإسرائيلية إلى إسرائيل، وبالتالي تتيح التعامل معهم على أساس مختلف عن بقية المواطنين في إسرائيل، على الرغم من تمييزهم بحق الإقامة غير المتاح لسكان بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧.

فسيولوجياً، يعرف المارق بأنه الخارج عن الجماعة، أو عن قوانينها وناموسها، ويدمج المروق بعكس النبذ بين الواقع الزماني والمكاني، كونه يحيل إلى واقع مؤقت وعابر ومتحرك وغير ثابت، ويشير إلى فعل غير قانوني من وجهة نظر السلطة المسيطرة. في لسان العرب، المروق أن ينفذ السهم فيخرج طرفه من الجانب الآخر، وهو ما يحيل إلى ظرفية الحال، وكذلك الخروج من شيء من غير مدخله، وهو ما يحيل إلى فعل غير

هنيدة غانم

قانوني، والمارق بهذا المفهوم الذي ينطبق على المقدسي يختلف عن المنبوذ، الذي يظل على الرغم من أنه منبوذ ومرفوض اجتماعياً، وعلى الرغم من وضع الحدود بينه وبين سائر الجماعة، جزءاً من التركيبة الاجتماعية للجماعة، وهذا "النبذ"، إلى حد ما ينطبق على الفلسطينيين داخل إسرائيل، بينما المارق، وهو هنا المقدسي، يتم السعي، بشكل مستمر، نحو إخراجه من الجماعة، أولاً من خلال إخراجه من الحيز، أو عبر مجموعة من الممارسات المتواصلة لتحقيق ذلك الهدف الرامي إلى قولبة الأصلاني إلى غريب في وطنه، وتحويل المواطن اليهودي الاستعماري إلى حالة الوجود الثابت.

نقاش الجلسة الثانية

تمحورت الأسئلة والمداخلات في الجلسة الثانية، حول ما إذا كانت الاختلافات بين الاقتصادات الفلسطينية طارئة أم جوهرية، ومدى ارتباطها بالنظام السياسي، وحول ما إذا كان تبني "الليبرالية الجديدة" كسياسة اقتصادية في فلسطين نابعاً من الاشتراطات الدولية أم من قناعة بأنه النظام الأجدى، ومدى إمكانية التحول من "الليبرالية الجديدة" إلى أنظمة اقتصادية أخرى، فيما طرحت أسئلة حول مفهوم الاقتصاد الإنساني، واقتصاد المانحين، واقتصاد التدخل الإمبريالي.

وتحدث البعض في تعليقاتهم على الأوراق المقدمة، عن تورط المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الترويج الكاذب لبعض نجاحات "الليبرالية الجديدة" في فلسطين، وأكبر مثال على ذلك التقرير التي سبق وتحدث عن نمو في الاقتصاد الفلسطيني وصل إلى ما بين ٨ و٩٪، وتبين أنه مضلل.

من جانبه، استهجن سمير حليلة، الرئيس التنفيذي لشركة "باديكو" القابضة، حديث البطمة عن أن دوراً أوسع للدولة يضمن حقوقاً أفضل واقتصاداً أفضل، متسائلاً عن مفهومها للدولة "في وقت تسيطر فيه حركة حماس على قطاع غزة، وإسرائيل على القدس، والسلطة على مناطق (أ) و(ب) في الضفة الغربية، وبالتالي فهي دولة ضعيفة ومشتتة لا تملك اقتصاداً قوياً". ونوه إلى أن "من حافظ على الاقتصاد الفلسطيني الموحد هو القطاع الخاص وليس الدولة، فالشركات والبنوك الأخرى تعمل في الضفة والقطاع، الموجود الآن تحت سلطة حماس، ولذلك فإن القطاع الخاص هو عملياً ما وحد المنطقتين". كما اعتبر أن "المرجعية القانونية لحل مشاكل تتعلق بمرجعية وثقافة الاقتصاد ذات مصادر مختلفة، وهذا تتحمل مسؤوليته السلطة، وأثر على النظام الاقتصادي الفلسطيني"، لافتاً إلى أن "الاقتصاد في الضفة الغربية يشكل القوة الأكبر في الاقتصاد الفلسطيني (٧٥٪ من الدخل القومي بعد أن كان ٦٥٪)، وهو من يقوم بالصرف على الجوانب والأبعاد ذات العلاقة بالقضية الوطنية: الشتات، السفارات، اللاجئون، القدس، وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الليبرالية الجديدة، وبالتالي هو نظام غير فاشل، كما أنه نظام اقتصادي واحد وليس ٧ أو ٨ اقتصادات كما أشار الخالدي".

وفي تعقيبه على المداخلات والأسئلة، قال الخالدي: أوجه القصور المختلفة في كل اقتصاد يتعلق بمنطقة ما هي بنيوية بلا شك، تكونت عبر سنين، بل وعقود، وربما نعود لفترة الانتداب التي بدأت فيها العمليات الاقتصادية الثنائية، وتحولت الآن إلى محور وأطراف، وفي كل منطقة أخذت مسارها المختلف حسب مقتضيات القوة القائمة بالاحتلال، أو القوة المستعمرة إلى حد كبير، وبالتالي التشوهات الهيكلية التي يمكن ملاحظتها في كل منطقة هي ليست عابرة، بل أصبحت واقعاً. في كل منطقة من المناطق ثمة حلول وأجوبة، وربما مناهج للتصدي، لكن يفترض توفر أشياء بعينها قبل البدء بعملية التصدي، بمعنى إذا نحن كمستثمرين وسياسيين لم ننظر إلى هذه المناطق بمجملها وباختلافاتها في الوقت ذاته، وكوحدة واحدة، أو كطرف وليس كأطراف أمام المحور، لن نتمكن من التعاطي بإيجابية في كل منطقة من هذه المناطق.

وأضاف: لا أعتقد أن الإعانات الخارجية التي تصرف في فلسطين سنوياً، أو ما يعرف باسم التمويل الخارجي، يمكنها أن تشكل نظاماً اقتصادياً منفصلاً، ولا يمكننا اعتبارها كذلك، بقدر ما هو مكمّل، بمعنى أن توفر هذه المعونات كان لا بد منه لإطالة تجربة نموذج السلطة بشكل عام، ونموذج رام الله الناجح في الفترة الأخيرة. عمليات الإقراض من البنوك، من يقوم بسدادها عملياً هي الدول المانحة، من خلال سداد فاتورة الرواتب. البعض سألني باستنكار "أليست ظاهرة جيدة أن تتملك العائلات منازل لها في رام الله"؟ فأجبته "بالتأكيد هي جيدة، لكن من يتملك المنازل هل هي العائلات أم البنوك"؟! الدور الخارجي مهم جداً في إضافة عناصر جديدة للتهميش، بمعنى تعزيز الاتّكالية وتعزيز فكرة الاقتصاد المعتمد على الغير.

وتابع: كيف للدولة أن تلعب دورها؟ صحيح أن الدولة غير موجودة كما قال سمير حليلة، وأقر بذلك، لكن هذا لا يعني أن السياسة العامة غير موجودة. السياسة الاقتصادية العامة الفلسطينية كانت موجودة حتى في الثمانينيات من القرن الماضي، وبالتحديد في مرحلة تونس، بغض النظر عن مهنيتها وتأثيرها، وحتى في وجود اقتصاد محرر تماماً يبقى لمثل هذه السياسة العامة وجودها.

وقال الخالدي: البعض تحدث عن التأميم. هل لو تم تأميم "باديكو" أو مجموعة الاتصالات، فإن المواطن سيكون مطمئناً للحكومة أكثر من مجالس إدارات هذه الشركات؟ لا أعتقد أن ذلك سيحدث بالضرورة، ولذلك لا بد من نظام سياسي يتعاطى مع هذه الأمور كافة، بعيداً عن سياسة وفكر المعازل، وهنا قد تلعب الدولة دوراً بالمفهوم الإرشادي في حال توفرت الرغبة في ذلك، لكن الرغبة لم تتوفر منذ التوقيع على أوسلو وبروتوكول باريس، فحين تم اعتماد نظام "الليبرالية الجديدة" وقتها كان لأسباب سياسية، وإن كان تم الحسم في هذه الأيام بأنه النظام الاقتصادي الأنسب لفلسطين من قبل صناع القرار. وباعتقادي، وعلى مدار الأعوام العشرين الماضية، كان لا بد من إعادة النظر فيما إذا كان هو النظام الاقتصادي المناسب فعلاً لنا أم لا.

من جانبها، قالت البطمة: استكمالاً لما قاله رجا، "الليبرالية الجديدة" تم تبنيها في فلسطين، وفي مرحلة معينة، لسبب أيديولوجي سياسي، بمعنى أن هناك حالة من التوافق على توجه معين تعاوني مع إسرائيل، وبالتالي هذا هو النموذج الذي يسمح لأداء غرض التعاون مع إسرائيل بشكل أكبر في المرحلة الانتقالية. جزئياً، هذا هو السبب الذي دعا إلى استخدام مثل هذا النموذج، إضافة إلى أنه، وفي تلك الفترة، كان هو النموذج المعروض شرق أوسطياً كحل اقتصادي للمنطقة، لإخراجها من سياسات الدولة الموجهة للاقتصاد، التي كانت تسود في مصر وعدد من الدول العربية.

وأضافت: السؤال هو لماذا نقوم بإعادة تجارب فاشلة، ونصر عليها؟ والجواب يتعلق بوجود تضارب في مصالح القوى، فالقطاع الخاص يطمح للحفاظ على نوع معين من السياسات الاقتصادية، وهناك توجهات معينة في السلطة تطمح للمحافظة على توجهات معينة تراها مفيدة بالنسبة لها. هناك مدارس فكرية اقتصادية، وهناك بين الاقتصاديين دفاع شديد عن النموذج الليبرالي الجديد، على اعتبار أنه النموذج الناجح عالمياً، وأن التجربة الشرق أوسطية هي الاستثناء، بسبب الترويج بأننا، ثقافياً، فاسدون، وهو ما أدى إلى فشل نموذج "الليبرالية الجديدة" في بلادنا.

وتابعت: نموذج "الليبرالية الجديدة" نموذج رأسمالي، ونموذج "الدولة التنموية" هو أيضاً نموذج رأسمالي وليس نموذجاً اشتراكياً، ما يعني أن دول شرق آسيا لا تتبع النماذج الاشتراكية، لكن في النموذج الشرق آسيوي ليست الميزة فقط في قدرة الدولة على التدخل فحسب، بل إن استخدام السياسات النقدية والعمالية والمالية والتجارية مختلف تماماً، وبالتالي المنظومة السياساتية لاقتصادات شرق آسيا تختلف عن مثيلاتها المتبعة في الشرق الأوسط أو المنطقة العربية. وباعتقادي، أن الإصرار على الاستمرار في النماذج الفاشلة ليس إلا انعكاساً لمصالح قوى، أهمها أن الدول المانحة تقدم لنا الدعم بناء على مدى التزامنا بنموذج "الليبرالية الجديدة"، وبالتالي انسحابنا من تطبيق سياسات تلتزم بهذا النموذج يعني منع الدعم الخارجي. أي قرار من هذا القبيل، يجب أن تتخذه السلطة بناء على بديل واضح وجريء وطموح.

الجلسة الثالثة

إدارة الجلسة: غادة المدبوح
عضو هيئة تدريسية في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، متخصصة في دراسات الحركات الاجتماعية والفكر السياسي المعاصر

العلاقة الطردية بين تراجع الرأسمال الاجتماعي والديمقراطية في فلسطين ومصر

نادية أبو زاهر
باحثة فلسطينية، وناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (دكتوراه جامعة القاهرة).

تزايد الاهتمام بمفهوم "رأس المال الاجتماعي" من حيث قدرته على تفسير التحولات الديمقراطية، كما أن الاهتمام به تزايد لدوره في الحفاظ على تماسك أي مجتمع ووحدته ضد ما يترصده من خطر التفكك والانقسام والصراعات. ويعرف رأس المال الاجتماعي بأنه المعالم أو الروابط أو الشبكات أو الهياكل الاجتماعية التي يتفاعل معها الناس من خلال ثلاث سمات تشخيصية، وهي أولاً. روابطهم أو شبكة معارفهم وعلاقاتهم المختلفة. ثانياً. ثقافتهم المدنية (مثل الثقة والتعاون والتبادلية) الناجمة عن تفاعلهم. ثالثاً. سلوكهم ومواقفهم نحو تحقيق هدف معين قد تكون نتيجته سلبية على المجتمع (رأس المال الاجتماعي السلبي)، أو إيجابية (رأس المال الاجتماعي الإيجابي). ويقوم جوهر التعريف بالنسبة للمنظرين الأوائل على التعاون والثقة التي تحافظ على تماسك أي مجتمع، فزيادة التعاون والثقة والتسامح تعني زيادة رأس المال الاجتماعي. وتراجع الثقة يهدد الديمقراطية.

وتهتم الورقة برأس المال الاجتماعي بالنسبة للحالتين المصرية والفلسطينية، لما تشهده الحالة العربية، وتحديداً المصرية والفلسطينية، من اقتتال وتفكك وانقسام حتى على صعيد العائلة الواحدة، وزيادة العداء وتراجع الثقة والتعاون التي تعتبر من مؤشرات قياس هذا المفهوم، ويرتبط بتراجع الديمقراطية فيها. رأس المال الاجتماعي من شأنه أن يحافظ على التماسك الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وأن يحافظ على التماسك المصري في مواجهة ما يترصده من مخاطر خارجية وتفكك داخلي.

يحصل تراجع أو انحدار لرأس المال الاجتماعي عندما لا تمتد الثقة الخاصة داخل مجموعة معينة، أو داخل حزب ما إلى باقي الأحزاب وباقي أفراد المجتمع، بمعنى أنها لا تتحول لثقة عامة، حتى لو وجدت الثقة داخل التنظيم الواحد، وعندما يتراجع التعاون بين أفراد المجتمع، وحتى إن وجدت داخل مجموعة ما بشكل قوي، كلما زاد الاهتمام بالصالح الخاص على الصالح العام، وزاد الشك والانقسام والصراع، وزادت الكراهية في المجتمع.

اختلف المنظرون والباحثون إن كان الدين نافعاً لرأس المال الاجتماعي، وبخاصة من ناحية قيم الدين الأخلاقية، أو ضاراً به، فالغالبية في الحالتين المصرية والفلسطينية من المسلمين، ولكن هناك أقلية مسيحية ... لعب الدين؛ سواء الإسلامي أو المسيحي، دوراً إيجابياً بالنسبة لرأس المال الاجتماعي، حيث تحث قيمهما على التعاون والتكافل والمعاملة بالمثل والتسامح والتطوع والاهتمام بمصالح الآخرين، وجميع هذه القيم إيجابية وتساهم بتكافل المجتمع، وفي إيجاد الثقة العامة بين المسيحيين والمسلمين، وتعاونهم وتكافلهم، وبالتالي إيجاد مزيد من الوحدة والتماسك في المجتمعين المصري والفلسطيني بين المسيحيين والمسلمين.

ومن الأمثلة على تعاون المسيحيين والمسلمين في الحالتين المصرية والفلسطينية: تعاون المسيحيين والمسلمين في حصار كنيسة المهد، حيث حوصر ٢٤٠ شخصاً من المسلمين والمسيحيين، وتعاون المسيحيين والمسلمين في حرب ١٩٧٣، وفي مقاومة المحتل البريطاني.

ويضر الدين برأس المال الاجتماعي ليس كقيم وإنما كاستخدام، حين يستخدم من قبل حزب أو جماعة دينية، ما يؤدي إلى خلق الطائفية الدينية، والتعصب والكراهية، والعنف والانقسام، وانعدام الثقة والتعاون داخل المجتمع وزيادتها بين أعضاء المجموعة الدينية الواحدة، والاهتمام بالصالح الحزبي، والاهتمام بالسلطة أكثر من الاهتمام بالصالح العام ووحدة المجتمع، أو عندما تصبح المجموعة الدينية جزءاً من ائتلاف حكومي، أو عندما يستغل الحزب الديني كونه حزب الأغلبية، ويحاول تغيير القوانين لصالحه أو لصالح رؤيته الدينية.

كان هناك تنافس وتعارض سياسي بين القوى الإسلامية وغير الإسلامية، إلا أن الأمر لم يصل إلى حد الاقتتال والصراع، إلا بعد أن وصلت "حماس" وجماعة الإخوان إلى السلطة، فبعد وصول القوى الإسلامية إلى الحكم، بدأ يلحظ وجود برنامجين مختلفين (علماني وديني) دون محاولة التوصل لحلول وسط للأمر، وهنا بدأت تتراجع الثقة البينية للقوى الإسلامية وغير الإسلامية، وتؤثر سلباً على الثقة العامة في المجتمع.

وكان ذلك بداية التفكك والانقسام وتراجع الديمقراطية بسبب رفع القوى الإسلامية شعارات دينية أثناء عملية الانتخاب مثل شعار "صوتك أمانة تحاسب عليه يوم القيامة" بهدف التأثير على مشاعر الناخبين من أجل أن يتم انتخابها، وبعد وصول القوى الإسلامية (حماس والإخوان) إلى الحكم، بدأت الحركات غير الإسلامية تنسب للحركات الإسلامية بأنها تعمل على "أسلمة المجتمع". ففي مصر تم حرق المسارح كمسرح عادل إمام، ومنع الغناء على قوارب النيل. وفي فلسطين تم فصل النساء والرجال لغير المتزوجين في شواطئ غزة، وكذلك "حملة الفضيلة" التي طالت لباس المواطنين وسلوكياتهم، في حين اتهمت القوى الإسلامية بأنها تحمل فكراً تكفيرياً، بمعنى أنها تقوم بتفكير أعضاء القوى غير الإسلامية وتبيح قتلهم في حالات الصراع والاقتتال، وكذلك اتهامها بأن خلفيتها الدينية تجعلها ضد الديمقراطية، علاوة على استهداف الكنائس والأديرة، حيث نسبت وسائل إعلام القوى غير الإسلامية استهداف الكنائس والأديرة من القوى الإسلامية.

ربط المنظرون بين رأس المال الاجتماعي والديمقراطية، ووجدوا أن ثقة الحزب المعارض تزيد بالحزب الحاكم عندما يبدي استعداده للتنازل عن حكمه إذا خسر، وهنا تعتقد القوى غير الإسلامية أن القوى الإسلامية غير مستعدة للتنازل عن الحكم، لأنها تستخدم الانتخابات للوصول إلى الحكم لكنها لن تتنازل عنه بعد الوصول إليه، وستفرض رؤيتها الدينية، مثل هتلر، وأنها تقبل بنتائج الانتخابات إذا جاءت لصالحها فقط، وترفضها لو كانت عكس ذلك.

كما أن إتاحة الفرصة للحزب المعارض لإكمال مدته في الحكم، تزيد من ثقة الحزب المعارض بالحزب الحاكم فلا يلجأ للعنف للدفاع عن حقه في الحكم، وهنا نرى أن القوى غير الإسلامية في مصر وفلسطين لم تعطِ فرصة للقوى الإسلامية لإكمال مدة حكمها، فعزلت مرسي بعد أقل من عام وانقلبت على نتيجة الانتخابات، والشيء نفسه بالنسبة لـ"فتح" التي كانت في موقع الحزب الحاكم، حيث قامت بالإضرابات ولم تعطِ "حماس" فرصة لإكمال مدة حكمها.

أثارت القوى غير الإسلامية التي كانت في الحزب الحاكم سابقاً حالة الفلتان الأمني، بعدم الانصياع للقوانين، حتى تحافظ على تفردها في الحكم بعد وصول القوى الإسلامية للحكم، وتفاقمت حالة الفلتان الأمني بعد القرارات التي أصدرها نظام مرسي في مصر لعزل بعض قيادات النظام السابق، وبعد أن قامت "حماس" بعزل بعض المسؤولين من مناصبهم في وزارات السلطة، وهذه الحالة أدت إلى الاقتتال الذي نجم عنه تراجع الديمقراطية بفرض حالة الطوارئ من قبل الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور في ٢٠١٣/٨/١٤، وهي التي فرضها "أبو مازن" في فلسطين في ٢٠٠٧/٦/١٤.

نادية أبو زاهر

ولكي لا يتم ضرب الديمقراطية في مقتل، والحفاظ على رأس المال الاجتماعي، يجب ألا يتم اللجوء إلى التعبئة الحزبية واستخدام وسائل الإعلام الحزبية المحرضة ضد الحزب الآخر، لأنها تعمل على الكراهية والعداء، فيما تزداد الثقة بين الحزبين الحاكم والمعارض لأنهما يعرفان بأن الجيش لا يتدخل في نتائج الانتخابات، وينحاز لحماية حزب أو الانقلاب ضد حزب على حزب آخر، لأن مهمة الجيش في مصر حماية أمن المجتمع، فعقيدته وطنية، ولا تقوم على حماية أمن الحزب الحاكم، أو التدخل لحماية مصالح الحزب الحاكم.

في حال الاختلاف في تفسير الصلاحيات، من المفترض أن تزداد الثقة بين الحزبين الحاكم والمعارض، لأنه يتم اللجوء إلى المحكمة الدستورية التي لا تنحاز لحزب ضد آخر، وإنما فقط للمصلحة العامة. بالنسبة للحالة الفلسطينية"، وسع "أبو مازن" بعد وصول "حماس" إلى السلطة من صلاحياته، عبر نقل بعض صلاحيات وزارة الداخلية إليه دون استشارة وزير الداخلية أو الحكومة، وتسببت هذه الإجراءات في تأجيج صراع الصلاحيات بين الرئاسة (فتح) والحكومة (تسيطر عليها حماس)، وكانت نتيجة المحكمة العليا لصالح الحزب الحاكم السابق (فتح). أما بالنسبة للحالة المصرية، فظهر خلاف بشأن تفسير صلاحيات المناصب العليا في الدولة، حيث تم حل البرلمان بقرار قضائي انحاز لحزب القوى غير الإسلامية والحزب الحاكم سابقاً.

لم تحل القوى الإسلامية وغير الإسلامية الخلافات الناشئة بينهما بالتوافق والحوار والحلول الوسط، وإنما قاما بحل خلافاتهما بالاقتتال، لأن ثقافة العنف هي التي تسيطر وليس ثقافة المدنية، فكل طرف يعتقد أن الطرف الآخر يمتلك ثقافة العنف، ما يؤثر سلباً على ثقتهما ببعض، إضافة إلى أن أي طرف لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر، أو المصلحة العامة للمجتمع، والمتمثلة بالوحدة وليس بالاقتتال، والتركيز فقط على المصالح الخاصة، وهي الوصول إلى السلطة والحكم.

إمكانية التوافق في الحالتين المصرية والفلسطينية قبل وصول "حماس" أو الإخوان إلى السلطة كانت كبيرة، لأن الغالبية التي كانت تشكل البرلمان الفلسطيني هم من أعضاء "فتح"، والغالبية التي يتشكل منها البرلمان المصري من أتباع النظام السابق محمد حسني مبارك، فالتوافق بينهما كان أسهل بالنسبة لإقرار القوانين أو رسم السياسات العامة، إلا أن الاختلاف ظهر عندما وجدت في البرلمانات القوى الإسلامية وغير الإسلامية فكان التوافق بينهما أصعب.

وفيما يتعلق بمخاطر استمرار تراجع رأس المال الاجتماعي والديمقراطية بالنسبة للحالة الفلسطينية، فإن استمرار انقسام النظام السياسي بين غزة وتسيطر عليها حركة حماس، والضفة وتسيطر عليها حركة فتح، يؤدي إلى مزيد من التفكك في المجتمع الواحد، وزيادة العداء والكراهية، وتراجع الحريات، وانتشار ثقافة الاهتمام بالمصلحة الخاصة، وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة، ما سيؤثر على تماسك الصف الفلسطيني الواحد في مواجهة الاحتلال الذي يستطيع أن يملي على المفاوض الفلسطيني شروطه بصورة أسهل مما لو كان النظام السياسي موحداً.

أما بالنسبة للحالة المصرية، فتراجع الديمقراطية أسوأ مما كانت عليه في أيام نظام مبارك، وكذلك الأمر بالنسبة للحريات، وهذا يؤدي إلى تدمير جميع المكتسبات التي حققتها ثورة ٢٥ يناير بتحقيق خطوات باتجاه الانتقال الديمقراطي، حيث من المحتمل أن تتشدد القوى غير الإسلامية التي استعانت بالجيش في إحكام قبضتها على المجتمع المصري، وتحديداً على جماعة الإخوان، وهو ما يعني أن الدولة المصرية تتجه أكثر فأكثر نحو الحكم العسكري، وسط حالة من التضييق على حرية عمل "الجماعة" السياسي، وازدياد عمليات الاعتقال ضد قادتها وأعضائها وملاحقتهم، وكذلك التضييق على حرية التعبير ووسائل الإعلام، وبخاصة التابعة لجماعة الإخوان، وعلى حرية عمل الجمعيات المدنية التابعة لها، علاوة على استمرار الصراع والاستقطاب بين القوى الإسلامية وغير الإسلامية، والمتوقع أن يؤدي إلى مزيد من أعمال العنف والقتل، وبالتالي تهديد أمن مصر ووحدتها، بل لربما يدخل مصر في حرب أهلية كما حصل في الجزائر، ما يتيح المجال أمام اتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر في الشأن المصري بأشكال وطرق متعددة.

وعليه، توصي الورقة بضرورة أن تعي القوى الإسلامية وغير الإسلامية في مصر وفلسطين أهمية رأس المال الاجتماعي، وأن تدرك مخاطر تراجعه وتأثيره السلبي على تراجع الديمقراطية، وأن وحدة المجتمع وعدم خسارته، أهم من خسارة أي أمر يتعلق بالجانب السياسي أو خسارة السلطة، وعليها بالتالي تقديم الصالح العام على المصالح الحزبية الضيقة، إضافة إلى ضرورة وقف الانتهاكات للحريات، وأعمال العنف، وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تؤدي إلى هدم رأس المال الاجتماعي، وأن تفكر ملياً بإعادة بنائه، فعملية هدمه أسرع بكثير من بنائه، علاوة على ضرورة أن تسرع القوى الإسلامية وغير الإسلامية في الحالتين المصرية والفلسطينية المتصارعة إلى إبرام اتفاق شامل يعي الخلافات الأيديولوجية، بحيث يتم البدء بالحلول الوسط وليس بالأمور المختلف عليها.

الجلسة الثالثة

جغرافية التجزئة والوصل

كريس هاركر
عضو هيئة تدريسية في دائرة الجغرافيا في جامعة درهام- بريطانيا

أولاً دعوني أعتذر، لأنني سأقدم ورقتي باللغة الإنجليزية، وأرفق مع هذا الاعتذار الشكر لفريق الترجمة، الذي قاد الطريق أمامي اليوم، ومكنني من الاستمتاع بالحديث هنا. يمتد الشكر أيضاً لمؤسسة مواطن لتوجيه هذه الدعوة لي للمشاركة في المؤتمر، الذي كنت أتوقع عندما التقينا لمناقشة موضوعه، أن أتحدث عن جغرافيا الانقسام. ومن المهم منذ البداية، أن نحدد مفهوم جغرافيا الذي دخل في الكثير من تفاصيل المناقشات اليوم.

الجغرافيا يمكن ربطها بتسمية التضاريس من جبال وسهول ووديان وأنهار ومدن، ولكن هذه الأيام معظم الجغرافيين الأكاديميين من المهتمين بمختلف أنواع الحيّز، يرون أن هذا يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن التفكير في الفضاء والحيز يقوم على أساس أن ذلك يعكس علاقة، وليس شيئاً أو مكاناً، ومن هنا فإن بعض معاني الحيز والفضاء ستصبح أكثر وضوحاً في حديثنا اليوم.

أركز، من ضمن ما أركز عليه اليوم، على الشرذمة (التجزئة) الحيزية، التي لا تتعلق فقط بالترتيب المادي للأغراض، وعلاقة بعضها ببعض، ولكن بتلك العلاقات غير الملموسة، التي تباعد أو تقرب الأماكن الطبيعية من بعضها البعض.

النقطة الثانية التي أريد التطرق إليها في هذه الديباجة، هي أن الحيز الذي نعيش فيه ليس معطى، بمعنى أنه لا يوجد بوجود كيان طبيعي، وإنما ينشأ من خلال عمليات اجتماعية وثقافية واقتصادية، وبالتالي هو قابل للتغيير، ما يعدل ويهدم بعض أنواع الفضاءات، أو يخلق فضاءات جديدة أو أخرى من شأنها أن تؤثر على العمليات القادمة، الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن العلاقة بين المجتمع والحيز مرحلية، وهذا ما أشار إليه أحد مؤسسي هذه النظريات بطرق ملموسة أكثر.

بشكل ملخص، أريد أن أفكر في الفضاء أو الحيّز على أنه تضاريس ملموسة، وسمات غير ملموسة، وكانتقال متبادل بين هذين الحيّزين. هذه الطرق التي نفكر فيها بالحيّز تقدم لعرض ميزات أساسية أتحدث من خلالها حول الانقسام في الحيّز الجغرافي، وباستخدام الخرائط، وبخاصة أن كثيراً من هذه الرواية ستكون معروفة بالنسبة لكم، ومن ثم سأتطرق لما يحدث اليوم على مستوى الفضاء في الضفة الغربية، بحيث تشتمل على التفكير في الجغرافيا بشكل أبعد من تضاريسها المادية، لننتقل إلى أبعد مما تمثله الخريطة.

وبشكل خاص، أريد أن أوجد العلاقة بين الموقع أو المكان، وكنتيجة مباشرة له تجزئة هذا المكان، ومن هنا فإنني أركز على الضفة الغربية، وليس غزة أو القدس أو مناطق ٤٨. إن هذا التشتيت يركز أصلاً على هذه التجزئة التي تحدث، وفي النهاية أريد أن أطرح أسئلة حول نتائج هذا الانقسام أو هذه التجزئة في الفضاء الجغرافي.

لأبدأ في هذه الصورة ... الأسبوع الماضي في مدينة فانكوفر الكندية بثت هيئة الإذاعة والتلفزة الكندية بالتعاون مع ائتلاف فلسطيني، مادة لغرض التوعية بالقضية الفلسطينية، وكان من ضمنها ملصق موضوع على الحافلات (الباصات) العامة، يحتوي على خرائط تظهر كيف كانت، وكيف باتت فلسطين.

الخرائط التي وضعت على الحافلات، تعيد إنتاج قصة جغرافية معروفة حول تقليص السيادة الفلسطينية على الأرض منذ العام ١٩٤٦، ثم من خلال خطة التقسيم في العام ١٩٤٧ التي وضعت في مرحلة ثانية، وخصصت ٥٦٪ من الأراضي لصالح دولة يهودية. والخارطة الثالثة هي بعد العام ١٩٤٩، وتهيمن فيها إسرائيل على ٧٨٪ من فلسطين الانتدابية. والأخيرة تحدد المناطق الفلسطينية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، التي أبرمت قبل عشرين سنة.

هذه إحدى الطرق التي تحملنا على التفكير في الجغرافيا الفلسطينية، ومن المفيد أن نبين مدى انتزاع ملكية الأراضي من الفلسطينيين، وكيف وضع هذا الملصق للخارطة على حافلات فانكوفر، التي تروي لنا قصة تقسيم أو تقطيع أوصال الفضاء الفلسطيني منذ ذلك الحين. فمن الواضح أن تلك الخرائط التي تحولت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، تم فصلها من الناحية المفاهيمية العام ١٩٤٧، وفعلياً العام ١٩٤٨، ولكن من الممكن أن نعرض صوراً أكثر تعقيداً لهذه الرواية الانقسامية أو المجزأة.

هذه الخارطة اقتبست من كتاب التواجد الكولونيالي أو الاستعماري، وتبين بشكل أكبر الانقسام الجغرافي الذي خلقه الاستعمار الإسرائيلي واتفاقيات أوسلو. يمكننا أن نلحظ في هذه الخارطة المستوطنات أو المستعمرات الإسرائيلية إلى جانب المدن والقرى الفلسطينية، وشبكة الطرق، وتقسيم المساحة والفضاءات الجغرافية التي خلقتها اتفاقيات أوسلو بين مناطق (أ) و(ب) و(ج).

إن هذه الجغرافيات بحد ذاتها هي التي استغلت وتعززت خلال الانتفاضة الثانية. في الخارطة إلى اليسار (من المصدر نفسه)، تبين كيف أن الاحتلال الإسرائيلي فكر وخلق سلسلة من الكانتونات التي تربط بينها طرق، وأغلقت بشكل صارم بفعل الحواجز، والمستوطنات، والمعازل، أما الخارطة التي على اليمين، ووضعها جوليان بوساك، فهو بيّن من خلالها كيف أصبحت "فلسطين الشرقية" مجموعة من الجزر التي يحيط بها بحر إسرائيل.

ربما الشكل الأكثر تفصيلاً للخرائط، الذي يمثل الانقسام الفضائي، وضعه مكتب المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة، وهنا نرى القيود المفروضة على التنقل بين هذه الفضاءات في العام ٢٠١٢، والأكثر تفصيلاً هو بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشبه الخارطتين السابقتين.

هذه الجغرافيا التي تعكس الانقسام، يتم التعبير عنها من خلال الخطوط والألوان، وأصبحت جزءاً من الحياة المادية للفلسطينيين كل يوم. هناك جغرافيا المستوطنات والمستعمرات والحواجز، وهناك الاتفاقيات القانونية التي تحدد مناطق نفوذ وسيطرة مختلفة يمكن إعادتها إلى اتفاقيات أوسلو.

مكتب المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة وضع هذا التصور حول الانقسام للأرض المحتلة، ومن هذه الخرائط من المهم أن نتذكر أن هذا وضع ديناميكي. أعتقد أن هناك قدرات فنية أعلى من خبرتي يمكن أن تنظر إلى هذه الخرائط، والعمل على ترتيبها زمنياً، بحيث تعطينا كيفية نمو المستوطنات الإسرائيلية، وفتح وإغلاق طرق المواصلات، وبناء جدار الفصل والضم.

لننتقل بعيداً عن الخرائط، ونفكر الآن في جغرافيا أخرى للانقسام، ترتبط بالتغيرات في التواصل والسيادة نفسها. من التغيرات المهمة الأخرى في المجتمع الفلسطيني، وحدثت في بدايات التسعينيات من القرن الماضي، هي زيادة عدم المساواة، التي لها جغرافيتها البارزة. فمع نشوء السلطة الفلسطينية، وانتقالها إلى غزة ورام الله، فإن السلطة، في ظل مواردها التي أوجدها الممولون، باتت تتشكل من وزارات لكل منها مركزها الرئيسي هنا وهناك، بصورة منسوخة الواحدة عن الأخرى، وبالتالي أوجدت وظائف أخرى.

ومع بروز سرقة الأراضي والإغلاقات بفعل جدار الضم، والانتفاضة الثانية التي فرضت على آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية، وبالذات من الشمال، الهجرة والعمل في رام الله، أمكنني تمثيل هذه العملية من خلال الخرائط وتوضيح عدد الأشخاص الذين يتزايدون يوماً بعد يوم في رام الله، وهي عملية يصعب تمثيلها بالصور. أعتقد أن اللغة يمكن أن تقوم بعمل أفضل من خلال رسم خارطة الجغرافيا التي نشأت بفعل هذه العوامل.

ليزا تراكي وصفت جغرافيا رام الله الجديدة باستخدام مصطلح المعازل، التي تعطي نظرة نقدية أكثر للمصطلحات أو اللغة المستخدمة في المدينة. هذه المصطلحات التي تستعملها ليزا وغيرها كـ"الفقاعة" و"المعازل" و"البانتوستانات"، تعني مساحة مقسمة بفعل الاحتلال الكولونيالي الاستعماري، وهي مدينة محاطة بمستعمرات ومستوطنات. ومن هنا، فهي تشبه المدن الفلسطينية الأخرى، ولكن هذه المصطلحات التي ذكرتها تشير أيضاً إلى شكل محدد من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في رام الله، و"الليبرالية الجديدة" التي تم الحديث عنها في الجلسة السابقة، وهي ليست كمثيلاتها في المدن الأخرى بالضفة الغربية.

هنا نعود إلى موضوع الانقسام والتجزئة، وجغرافيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ما هي العلاقة بين رام الله والمدن الأخرى الآن؟ فالموارد التي يتم توفيرها وإنفاقها في هذه المدينة، من رواتب للقطاع العام، والوظائف، والمنظمات غير الحكومية التي ترتبط كثيراً بأجهزة السلطة نفسها، أو نمو الصناعات الإنشائية التي تلبي الحاجة إلى مساكن إضافية، لا يتم إنفاقها في أي مكان آخر. ما يحدث هو تطور فضائي غير متكافئ بوجود نسبة عالية من البطالة في الشمال والجنوب، وتضخم في الإنفاق وأسعار المساكن هنا في الوسط، وبالتحديد في رام الله.

هذه التنمية غير المتكافئة على مستوى الحيز، تتطلب إعادة توزيع للموارد المتوفرة في هذا الحيّز، وهذا يأتي مع توفر إرادة سياسية لبناء اقتصاد يسيطر عليه بشكل كبير الإنفاق العام، وهذا يشكل تحدياً أكبر عندما تكون هناك استثمارات كبيرة لاجتذاب رؤوس الأموال، كما نرى في بناء مشاريع الوزارات الكبرى التي تسيطر على مجمعات تلك الوزارات في رام الله.

هذه التنمية غير المتكافئة للاقتصاد تطرح

يتبع ←

كريس هاركر

أمامنا تحديات كبيرة. لم أفكر في طرح الإستراتيجيات والحلول، ولكن يمكنني إعادة طرح هذه المشكلة بطريقة مختلفة قليلاً. أي بعبارة أخرى، أريد أن أفكر في عدم التكافؤ الحيزّي الاقتصادي والاجتماعي الذي يميز رام الله عن غيرها من المدن في الضفة الغربية كمشكلة انقسام وتجزئة. إن وضع رام الله هو نموذج للأماكن التي أثرت على واقع التنمية في الضفة الغربية، وهي في واقع الحال كانت مسؤولة عن هذه التجزئة. وهنا لدينا أمثلة على العلاقات المتبادلة بين المجتمع والحيّز أو الفضاء.

طرح المشكلة على أساس الانقسام والشرذمة قد يكون مفيداً، فهذا يدعونا إلى التفكير في روابط الطرق إذا ما كان الربط من خلال الطرق يسهم في إيجاد حل. فنظراً لانتشار هذه التجزئة الجغرافية في هذا السياق، فإن الطرق الرابطة ليست من الأمور التي يتم التفكير فيها بشكل كبير، ولكن في دراستي الحالية لممارسات المهاجرين، فإن هناك الكثير من الجغرافيات التي ظهرت وتستحق التأمل. ومشروع البحث حول المدن والعمل اليومي في رام الله، يسعى لفحص تفاصيل حياة المهاجرين الذين قدموا إلى منطقة رام الله والبيرة، سواء استخدموا أم لم يستخدموا العائلات كموارد تمكنهم من العيش في حياة رام الله، وهنا نستخدم منهجيات معتمدة تشير إلى مصروفهم المالي، عبر دراسة حالات مفصلة لخمس وعشرين عائلة من التي هاجرت إلى رام الله.

ما سنخلص إليه لا يعكس عينة تمثيلية، وإنما هو مؤشر على عملية التغيير الموسعة التي حدثت. أول رابطة أود التنويه إليها هي جغرافيا التحويلات، أي تحويل الأموال بين الأجزاء التي تتواجد فيها مكونات الحياة الأسرية. إن ممارسات التحويلات المالية تختلف اختلافاً كبيراً بين أنماط المهاجرين، مع أن الصورة النمطية التي ترى في أن من يأتون للعمل في رام الله يأخذون الأموال ويصرفونها خارجها قد تكون بعيدة عن الحقيقة، ونتيجة لذلك يتبع هذا اقتصاديات معينة، فالأموال التي يتم الحصول عليها من رام الله وتنتقل إلى مدن أو محافظات أخرى قليلة، إن وجدت أصلاً، وبخاصة مع ارتهان الكثيرين منهم إلى البنوك، فغالبية من يقطنون رام الله لم يشتروا منازل، بل إن منازلهم مرهونة إلى البنوك. أولئك ممن قدموا إلى رام الله ينفقون معظم أموالهم فيها، وهذا لا ينفي وجود روابط عائلية واجتماعية وعاطفية تمتد من رام الله إلى المدن والقرى الأخرى في الضفة الغربية، وحتى إلى القدس وغزة، وهي تعكس حالة لدى البعض بالرغبة في العودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية، وبخاصة أن الكثيرين منهم يصفون ما حصل معهم بالهجرة القسرية إلى رام الله، مع أن هذا يختلف عن الهجرة القسرية للفلسطينيين في العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧.

الجغرافيا الأخيرة للربط، التي أريد أن أتحدث عنها تتعلق بالحياة الحضارية، حيث أن مدناً كدبي وعمان تبدو كمرجعيات غير منصوص عليها في الوثائق التي تنتجها بلديات رام الله والبيرة، ولكن الجغرافيا المتصورة لدى المستطلعة آراؤهم تختلف، فهناك مقارنات مع أماكن أخرى كباريس ونيويورك، وبخاصة فيما يتعلق بتكاليف غلاء المعيشة، ومع الصومال فيما يتعلق بالفكر. هناك روابط التحويلات، والروابط الاجتماعية، والقانون الذي يقسم المناطق الفلسطينية إلى ضفة وغزة وقدس و٤٨، ويقسم الضفة إلى (أ) و(ب) و(ج)، والتخيلات الحضارية، والتعبير عن هذه الروابط تحول إلى هذه الشرذمة السياسية، وأدى إلى حالة من عدم التكافؤ الاقتصادي بين أرجاء الضفة الغربية.

نقاش الجلسة الثالثة

كان النقاش شائكاً خلال الجلسة الثالثة بخصوص الرأسمال الاجتماعي ونظام الإخوان المسلمين، حيث اعتبر بعض المشاركين أن الإخوان المسلمين، خلال فترة حكم مرسي، هم من ساهموا بشكل كبير وأساسي في هدم الرأسمال الاجتماعي، وهو ما يفعلونه عندما يتسلمون الحكم في أي مكان. وربط بعض المتحدثين بين ما حصل في تجربتي حركة حماس في قطاع غزة، والإخوان المسلمين في مصر، علاوة على التجربتين التونسية والليبية، منوهين إلى أنه حين استلم الإخوان المسلمون الحكم عملوا على تغيير العقد الاجتماعي السائد، وهنا أساس المشكلة، وليس في الادعاء بأن الآخرين لم يمنحونهم الفرصة.

وانتقد مشاركون بعض الممارسات التي تمس بالحريات العامة وحقوق المرأة إبان حكم الإخوان المسلمين في مصر، و"حكم حماس" في قطاع غزة، معتبرين أن ذلك ساهم في ضرب الرأسمال الاجتماعي في مقتل، بينما رأى فريق آخر أن هناك نوعاً من "الإسلاموفوبيا" بدأت تنتشر في المجتمع الفلسطيني.

وتحدث آخرون عما وصل إليه الفلسطينيون من واقع التجزئة، وعن التدخل الدولي، والأوضاع الداخلية، وسياسة مركزة رام الله دون غيرها من المدن، في حين تساءل البعض عن نقطة البداية في الفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تساءل آخرون عن فرص الوحدة وإنهاء التجزئة، ومن يقوم بهذا الدور.

وفي تعقيبه على الأسئلة والمداخلات، قال هاركر: لم تكن هناك خيارات كثيرة أمام السلطة الفلسطينية إزاء واقع التجزئة، فهي تدير نظاماً من الالتزامات، لكن فيما يخص موضوع مركزة رام الله أعتقد أنه كانت هناك مساحة للتوسع الطولي، فحتى إذا فكرنا في مباني الوزارات، وما تثيره من إمكانيات، فكان من الممكن أن يتم بناء هذه الوزارات في مكان آخر، وعدم مركزتها في رام الله، وبالتالي الابتعاد عن موضوع مأسسة نظام التجزئة.

وأضاف: بينما كنت أفكر بالمقارنة، لم أكن أعمل بشكل واضح على التوجه نحو الفوارق الشاسعة بين الجنوب والشمال في بريطانيا، وتكديس الوجود السيادي في الجنوب على حساب الشمال، لكني وجدت أن هناك مقارنات قابلة للعرض من هذه الناحية مع الواقع في فلسطين، وبالتحديد في الضفة الغربية.

وتابع: بالحديث عن الضفة الغربية بحد ذاتها، فإنني لا أعتقد أننا يجب أن نتحدث عن الضفة الغربية كوحدة بقدر ما نفكر فيها من ناحية مفاهيمية، وربطها بموضوع التجزئة، وبطرق عديدة، لكن في الوقت ذاته يجب عدم إهمال الروابط العائلية التي تسد فراغات عدة فيما يتعلق بالتجزئة المفروضة على الضفة الغربية. هناك صلات تنشأ ويجري الحفاظ عليها بين أطراف في مدن ومحافظات مختلفة بالضفة الغربية التي تشرذمت. ومن خلال إبراز تلك الأمثلة حول الصلات، وإذا ما كانت الدولة توفر وسائل لإحداث تلك الروابط التي تبنى على اتصال الناس بين بعضهم البعض، فالطريقة التي يتم النظر فيها إلى إدارة الدولة لتلك التجزئة، وطريقة تعاطيها معها، تختلف من فرد إلى آخر ... وفيما يتعلق بتاريخ التجزئة، بالتأكيد إن هذه التجزئة تسبق مرحلة الانتداب البريطاني.

وقال هاركر: النقطة التي أحاول أن أوضحها، هي طريقة التفكير في الحيز، والتي تهيمن علينا، وهذا ما يسمح لي بأن أقترح طرقاً بديلة للتفكير، ولكن بالتأكيد لم يكن هذا كافياً للحديث عن الشرذمة والتجزئة.

بدورها، قالت أبو زاهر: لا شك أن هناك في فلسطين من بات يعاني من "الإسلاموفوبيا"، وهي ظاهرة آخذة بالانتشار، وبشكل كبير وواضح، لكن أريد أن أوضح أمراً هو أن أوروبا شهدت حروباً طاحنة، وبالدم، كما حدث إبان الثورة الفرنسية، وكذلك في الثورة الأميركية، حتى وصلوا إلى ما هم عليه الآن. هناك وصلوا إلى العلمانية بالدم.

وأضافت: ما يحدث هنا، هو أن هناك من لديهم برنامج علماني، وهناك من لديهم برنامج إسلامي، وكلاهما مسلمون، بمعنى أن الخلافات ليست بين المسيحيين وبين المسلمين، فنظام مبارك إسلامي وسني، وكذلك الإخوان المسلمون، و"حماس" إسلامية، ونحن مسلمون وكذلك "فتح" ... الاختلاف هنا ليس بين أتباع ديانتين مختلفتين، ولا حتى بين أتباع طوائف مختلفة في الديانة ذاتها. لا يعنيني "حماس" أو "فتح" أو "إخوان"، ما يعنيني هو الرأسمال الاجتماعي، وكيف يمكن إعادة الاعتبار له. بالنسبة لي المجتمع أهم من السلطة.

ونوهت أبو زاهر إلى أن "خلاف حركتي حماس وفتح كان ولا يزال صراعاً على السلطة، وعدم التوصل إلى اتفاق مصالحة منذ ست سنوات ويزيد لأن حركة حماس تخشى على ضياع سلطتها في غزة، والسلطة تخشى على ضياع سلطتها في رام الله، وكلتاهما غير آبهة بالمجتمع".

وقالت: الأهم هو الموافقة على الحق في الاختلاف، ونحن لسنا متفقين على ذلك. العلاقة باتت لدينا "يا أنت يا أنا"، ولا يمكن أن يتشارك المختلفون سوياً. الديمقراطية، وقلتها سابقاً، لا تعني من ذهب ومن جاء، بل تعني كيف نتفق وكيف نختلف. ففي كل دول العالم هناك يمين ويسار، وهناك متطرفون، وهذا موجود في إسرائيل، ولكن لا تصل الأمور إلى درجة الاستقطاب التي هي عليه في فلسطين، أو في غيرها من الدول العربية. المفروض أن نتفق على آلية الاختلاف، وذلك يتم عبر فتح قنوات لنقاش صريح حول القضايا التي نتخوف منها.

وتساءلت أبو زاهر: ألم يكن من الأجدى أن نذهب إلى الأمم المتحدة للحصول على الدولة المستقلة موحدين؟ وفي مصر بات الحديث يجري حول تقسيم مصر، ولكن أليست الوحدة أفضل؟ الطرفان هنا وهناك موجودان شئنا أم أبينا، وبالتالي لا حل إلا في الاتفاق بالوسائل الديمقراطية. وأنا بالتأكيد لا أقول ذلك من باب الدفاع عن أي طرف في مواجهة طرف آخر، وبالتالي لست محامية دفاع للإخوان المسلمين كما ذكر أحد المشاركين في مداخلته.

المؤتمر السنوي التاسع عشر

التفتت والتجزئة في مواجهة الثورة فلسطين والعالم العربي

اليوم الثاني | ٧ أيلول ٢٠١٣

الجلسة الرابعة

إدارة الجلسة: إبراهيم الشقاقي
باحث اقتصادي في برنامج القانون الدولي الإنساني التابع لمؤسسة "دياكونيا"، ومحاضر في الاقتصاد بجامعة القدس

إشكالية المواطنة الفلسطينية في زمن الشتات

عبد الرزاق التكريتي
عضو هيئة تدريسية في دائرة التاريخ في جامعة شيفيلد- بريطانيا

موضوع الشباب، عند الحديث عن الشتات، بالضرورة يعكس إشكاليات أكبر، على رأسها موضوع المواطنة. ولكن قبل الحديث عن المواطنة وأزمتها في الشتات، لا بد من تعريف المواطنة أولاً، لاعتقادي بوجود مفهوم مشوه للمواطنة تكوّن بالأساس نتيجة لمرحلة أوسلو، ونتيجة لانتشار مفاهيم محددة تربط المواطنة بفكرة الدولة. فالمواطن بالمفهوم الدارج هو من يحمل جواز السفر، ولديه مميزات من بينها القدرة على الترشح والانتخاب، ويمارس الكثير من الأمور بحكم جنسيته، وفي الوضع الفلسطيني هذا المفهوم المحدود للمواطنة يقصي غالبية أبناء شعبنا، فمن هم في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمتعون بمواطنة منقوصة، ومن لا يملكون جواز السفر أو الهوية الفلسطينية، وهم غالبية الشعب الفلسطيني في الشتات، ليسوا مواطنين فلسطينيين.

هذه النظرة إلى المواطنة، ترسّخت في فترة أوسلو بشكل كبير، مع انتقال ثقل العمل الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، وهي تعكس مفهوماً لم يكن سائداً في السابق، مع أن أغلب النقاشات الفلسطينية في السابق لم تكن تركز على المواطنة، إلا أن مفهوم المواطنة المبني على الممارسة الوطنية كان له حضوره، لأن الناس كانت فعلياً تمارس المواطنة على أرض الواقع، حتى دون وجود حكومة أو جوازات سفر أو أي نوع من هذه العلاقات الرسمية، بل تمارسها من واقع العلاقات بين أبناء الشعب الواحد، وطريقة تفكيرهم بقضيتهم، وبدورهم أيضاً.

المواطن يعتقد أن له دوراً في صياغة السياسات، فأرسطو عرف المواطن بأنه "من له حق الاشتراك في السلطة الاستشارية والسلطة القضائية"، وبالتالي من يصوغ السياسات في مجتمعه هو المواطن. مفهوم المواطنة أقدم من مفهوم الدولة كما نفهمها اليوم، التي هي عبارة عن مجموعة من المؤسسات البيروقراطية، لها علاقة معينة بأفراد الشعب، أهم ركائزها وجود احتكار للعنف، وغيرها، حسب التعريف.

خلال فترة الخمسينيات عقب اللجوء الفلسطيني، كان هناك صراع من أجل المواطنة، ففلسطينيو الشتات كانوا محرومين من صياغة السياسات، ومن ما يمكن تسميته بإقرار مصيرهم في تلك المرحلة، وبالتالي كان يندرج في صلب معركتهم التركيز على اكتساب هذا الحق، ولذلك بدأوا في تنظيم أنفسهم من أجل معركة التحرير كأولوية، ومن خلال هذا التنظيم كانوا يحاربون فعلياً من أجل مواطنتهم، ودورهم في حماية قضيتهم، وإقرار الخط الذي تنتهجه القضية.

في مرحلة الستينيات، تطور هذا الأمر أكثر مع بروز منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم الانتقال من ممارسة الهوية الفلسطينية عبر بعض البؤر التنظيمية إلى إمكانية تنظيم هذه الممارسات داخل هياكل وطنية جامعة، وبالتالي بات المجال مفتوحاً أمام تأطير فكرة المواطنة، التي أعيد وأؤكد أن لا ارتباط بينها وبين مفهوم الدولة. في الستينيات، ومع إرهاصات تأسيس المنظمة، كانت هناك حراكات منظمة للفلسطينيين مدفوعين بمفهوم المواطنة انطلاقاً من فكرة "أريد أن أشارك في صنع القرار عبر تنظيم نفسي"، وكان أبرزها في الكويت وقطاع غزة، وغيرهما من مناطق تجمع الفلسطينيين.

هذا النوع من ممارسة المواطنة كان ممكناً في الستينيات، لأنه لم يكن هناك ما يسدّ هذا الأفق فلسطينياً وداخلياً، وكانت غالبية المشاركين في هذه الحراكات من الشباب. ثم تطورت هذه الحالة إلى أشكال أخرى، حيث اتسعت التنظيمات الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات، وكان الفلسطيني يمارس مواطنته من خلال تنظيمه. في تلك المرحلة يمكن الحديث عن إرهاصات نشوء نظام فلسطيني سياسي داخلي بإمكان الجميع المشاركة فيه، وقلما تجد عائلة فلسطينية غير ممثلة في هذا الإطار أو ذلك، وهذا كان يسمح لفلسطينيي الشتات بلعب دور مهم في قضيتهم، وأحياناً كان هذا الدور عسكرياً، وبشكل تطوعي.

بعد حرب لبنان العام ١٩٨٢، ونتيجة لانهيار المنظومة التنظيمية في الخارج، وتآكل الهياكل الوطنية الجامعة، أوصدت الأبواب أمام الفلسطينيين في الخارج فيما يتعلق بممارسة مواطنتهم، لكن المدمر كان ظهور المفهوم الجديد للمواطنة ما بعد أوسلو، حيث بات المواطن الفلسطيني هو فقط الموجود في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى فلسطينيو الـ٤٨، وفق مفهوم ما بعد أوسلو، وكممارسة سياسية ضمن المنظومة السياسية الفلسطينية الحالية، ليسوا مواطنين فلسطينيين، مع أنهم يتواجدون على أرض فلسطين.

جاء هذا كنتيجة لخلق أطر موازية لمنظمة التحرير، وهي السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي، وإخراجها عملياً من نطاق سيطرة منظمة التحرير، على الرغم من أنها نظرياً تحت سيطرة المنظمة. ظهور السلطة كهيكل موازٍ، وتركيز الثقل السياسي والاقتصادي الجديد في صالح السلطة على حساب منظمة التحرير، أديا إلى خلل يتجلى في استبعاد الفلسطينيين في الخارج، وتشويه مفهوم المواطنة لديهم أيضاً، حيث باتوا يعتبرون أنفسهم مساندين أو مؤازرين للقضية الفلسطينية، وليسوا مواطنين كما كانوا في السابق. لقد بات الفلسطيني يتضامن مع نفسه، وهذا نوع من التشوّه.

أعتقد أن تشوه المفاهيم هذه يمكن تلخيصه بنقاط أساسية عدة: حصر مفهوم المواطنة في إطار جغرافي ضيق، وهذا المفهوم يعرّف الفلسطيني بأنه من يسكن الضفة والقطاع، ويشمل التأكيد على أن الأحقية في صنع القرار أو حتى إبداء الرأي تكون لمن يرابط في ربوع الوطن المحتل المقزم في إطار حدود العام ١٩٦٧، وهذا في الواقع أمر مدفوع مؤسساتياً في المرحلة الحالية، وقد رافق، للأسف، مشروع بناء الدولة نتيجة لضغوط خارجية قاهرة ونظرة محلية محدودة ترى اللاجئين كعائق تفاوضي ووزر ثقيل، بدلاً من أن تنظر إليهم كأخوة في المواطنة. هذا المفهوم بدعة دخيلة على مفهوم المواطنة الفلسطينية الذي لم يكن يوماً مرتبطاً ببقعة جغرافية، كونه يعكس مفهوماً إنسانياً.

المعضلة الثانية فيما يتعلق بالمواطنة، تتمثل في الاعتقاد بأن المواطنة متصلة بالضرورة بوجود الدولة، وهذا الاعتقاد مبني على فهم خاطئ لماهية المواطنة، فهي ليست نتاجاً للدولة ولا تعبر بالضرورة عن التفاعل معها، بل هي علاقة إنسانية تربط أوصال المجتمع السياسي. وفي الحالة الفلسطينية لطالما وجد هذا المجتمع السياسي حتى في غياب الدولة.

هناك خلط بين الحق السياسي والمواطنة والمعاناة، وهذا الخلط يؤثر سلباً على القضية والشعب، حيث أنه يستثني أغلب الفلسطينيين في الخارج، ويدخل بعضهم في متاهات عقدة ذنب المجموعة الناجية، ويؤدي إلى حصر مشاركة شباب بارعين في الخارج بالنشاطات التضامنية من دون التفاعل مع الشأن الوطني الداخلي. وهذا الخلط يناقض المفاهيم الحديثة للمواطنة، التي تقوم على مبدأ أن الحقوق السياسية للمجتمع ليست لها علاقة بكثرة المعاناة أو نقصانها، بل هي مطلقة ولا تتجزأ، ويملكها كل أبناء الشعب بحكم انتمائهم له، وبغض النظر عن ظروفهم. وعلى الرغم من ذلك، كثيراً ما تستعمل المعاناة كمعيار إقصائي اليوم في الأوساط الفلسطينية، ويحصل هذا عادة من أوساط مرفهة وآمنة لا تمت بصلة للمعذبين في الأرض وواقعهم.

نلاحظ أن هناك تركيزاً في الخطاب الوطني على مفهوم الهوية بدلاً من المواطنة، وبخاصة حين يتعلق الأمر بأبناء شعبنا في أوروبا والأميركتين، ومع أن الصلة بين المفهومين قائمة، إلا أنهما يحملان مضمونين مختلفين، فالهوية ترمز إلى تعريف النفس، أما المواطنة فهي تعني العضوية في المجتمع السياسي. اليوم نجد أن الهوية الفلسطينية قوية نسبياً في أنحاء أوروبا والأميركتين وباقي دول الشتات كافة، إلا أن المواطنة شبه معدومة.

برأيي، أنه لا يمكن إعادة استنهاض المواطنة في الشتات عموماً، إلا عبر وجود جو مؤسساتي يسمح بتوجه كهذا. هناك عوائق كثيرة الآن تحول دون قيام الفلسطينيين في الخارج بتنظيم أنفسهم بأنفسهم كما في الخمسينيات من القرن الماضي، وبخاصة مع وجود منظومة سياسية قائمة ممثلة بمنظمة التحرير وما تفرع عنها، وبالفصائل الفلسطينية. للأسف، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ليس فاعلاً، وأبوابه ليست مفتوحة لأبناء الشتات الذين من المفترض أن يكونوا جزءاً منه، ولا مؤسساته تمثلهم حالياً، وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان الشعب الفلسطيني)، ولذلك لا بد من تفعيل المؤسسات وإجراء انتخابات للمجلس الوطني لعلاقة ذلك بممارسة الفلسطينيين في الخارج لمواطنتهم؛ أي لا بد من حلول مؤسساتية أحد مداخلها قد يكون انتخابات المجلس الوطني، لكنه ليس المدخل الوحيد، حيث يتوجب إعادة النظر في آلية عمل التنظيمات في الخارج، وتفاعل النخب السياسية الفلسطينية مع الشتات، إضافة إلى ضرورة العمل داخل أوساط الشتات الفلسطيني لتغيير مفهوم المواطنة المنتقص في هذه الأيام لديهم.

الجلسة الرابعة

الشباب الفلسطيني والتمثيل الوطني

حافظ عمر

ناشط سياسي، ومصمم ملصقات سياسية، ومتطوع في حملة التسجيل لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

أريد الحديث بشكل عملي عن الشباب الفلسطيني والتمثيل الوطني، من خلال تجربتي العملية في العمل الشبابي، التي تبلورت ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وهي سنوات الانتفاضة الثانية، التي أمضيت خلالها أيضاً حياتي الجامعية. وهناك ربط بارز ما بين الشباب والانتفاضة، حيث ينظر إلى الشباب على أنهم وقود العمل المقاوم أو الثورة، لكن ما شهدته في تلك الفترة، أنهم لم يكونوا الوقود على مذابح الحرية فحسب، بل كانت لديهم القدرة، وبشكل مميز، على تحمل مسؤولية المرحلة، ليس فقط على مستوى المسألة التقنية، بل على مستوى الرؤية، كشباب فاعل في فعل مقاوم.

بعد قدومي إلى رام الله، عايشت معظم النشاطات الشبابية، ليس في رام الله فقط، بل وخارجها، حيث أتيحت لي الفرصة للسفر إلى مناطق عربية وعالمية، وبذلك تعاطيت مع الشباب الفلسطيني هناك، وكان يلازمني سؤال مفاده: ما الذي يجمع الشباب الفلسطيني اليوم غير التقاطعات العمرية والميول الثقافية وجميع هذه التفاصيل التعريفية؟ كان دائماً الإحساس بالمسؤولية تجاه القضية الفلسطينية هو ما يميز الشباب الفلسطيني، وهذا تجسد من خلال أحداث تكثفت في العامين أو الثلاثة الأخيرة، كمأساة مخيم نهر البارد في لبنان، والدور الطبيعي للشباب الفلسطيني في رعاية الأهالي وتقديم المساعدات لهم، وكذلك تجاوب الشباب على الأرض مع الحاجات الأساسية لأبناء الشعب الفلسطيني في مخيم اليرموك بدمشق عقب تدميره، والأمر ذاته ينطبق على قضية الأسرى التي كان للشباب في الضفة الغربية الدور الأكبر في التفاعل معها، والدفع باتجاه أن تكون محط اهتمام الرأي العام الفلسطيني والعالمي، ومؤخراً أحداث مخيم قلنديا، وطبيعة أداء الشباب في هذه الأحداث.

الحراك الشبابي الفلسطيني قد يكون مرتبطاً بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١١، لكنه قدم منذ ذلك الوقت أطروحات مهمة كفكرة التمثيل الوطني، وحملة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، كأحد الخيارات التي وجد فيها الشباب حلاً مهماً، وحاولوا الدفع بها قدماً.

قوام الحراك الشبابي، والحديث هنا عن رام الله، يتكون من مجموعة من الشباب الحزبيين، الذين لم تعد المواقف السياسية لأحزابهم ولا أداؤها تمثل تطلعاتهم وآمالهم فيما يتعلق بالقضية الوطنية، إضافة إلى مجموعة من الشباب الذين لم يشكل أي حزب أو تنظيم ذات يوم حالة استقطاب لنشاطاتهم وعملهم.

مختلف الحراكات الشبابية غطت أماكن تواجد أبناء الشعب الفلسطيني، وتعاملت مع كل قضية تخص كل تجمع، لكن ما كان يجمع الشباب الفلسطيني في كل مكان هو روح المبادرة والمسؤولية، والرؤية الحقيقية، وقد انطلقت الثورة الفلسطينية، والفعل السياسي الفلسطيني تاريخياً، من المنطلقات ذاتها، وهي روح المسؤولية عن القضية وأبناء الشعب، والقدرة على المبادرة والتعاطي مع المتغيرات على أرض الواقع.

تصنيف الشباب كان دائماً مطروحاً في مختلف المستويات، لكن ما بعد العام ٢٠١١، تعزز هذا المصطلح؛ أي ما بعد ثورات الربيع العربي، حيث تم التعاطي معه وفق أبعاد جديدة. لا أثق بتصنيفات الإعلام الغربي وبتوصيفاتها لما حدث بأنها ثورات الشباب، أو الشباب الذي يحلم بالتغيير، أو الذي يثور على الواقع، فجزء من هذه الرؤية لا يتعلق فقط بفكرة شباب يثور على الواقع، بل ثمة موروث من القيم والأفكار التي يراد لنا كشباب أن نواجهها، أو أن نقف ضدها.

تعريف الشباب ليس واضحاً كفئة عمرية، لكن الواقع، بعيداً عن التصنيفات، هو أننا كشعب ليس إلا مجموعة من الامتدادات، فالشاب بخبرته ورؤيته الثقافية وتأطير أفكاره ليس منعزلاً عن المجتمع الذي يعيش فيه بمكوناته كافة، حيث توجد عملية تصنيف للمجتمع، وحصر فئات معينة ضمن خصائص، وكأن الشباب فئة منعزلة عن الماضي والمستقبل في آن، وربما الحاضر، مع أن الشباب قادر على تحمل المسؤولية والمشاركة في صنع القرار أو إيجاد الحلول، وهنا تكمن مشكلة المجتمع في التعاطي مع الشباب.

مؤخراً، وبالتحديد في السنوات الثلاث الماضية، تم تعزيز هذا الخلاف فيما يخص التصنيف، من زوايا عدة. لكن فلسطينياً، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحراك الشبابي الفلسطيني ليس مجموعة الشباب الذين يخرجون في مسيرات وتظاهرات بمدينة رام الله تتعلق بقضايا محددة وواضحة، بل هناك الكثير من الحراكات التي يمكن جمعها في حيز كونها استجابة عملية للشباب لاحتياجات شعبهم في هذه المنطقة أو تلك.

حافظ عمر

المجتمع بات ينظر إلينا كمخلّص، وأن على عاتقنا مسؤولية حل الوضع القائم، وفي الوقت ذاته، يتم، سواء بالعنف أم عبر ممارسات مؤسساتية أخرى، إقصاؤنا وتصنيفنا ووضعنا ضمن دوائر ومحددات لا تسمح لهذه الطاقة، وهذه الأفكار، وهذه التوجهات، بالتحول إلى ممارسة عملية.

ومؤخراً، ظهرت مبادرة لانتخاب مجلس تشريعي موازٍ، ومن بين أطروحاته تدريب الشباب على الممارسة السياسية والمشاركة وغيرها من الأمور. وهنا يعاد طرح السؤال: لماذا دائماً موازٍ؟! وفي أي سياق؟ وكيف يمكنني من خلال موازاتي للواقع وعدم الانخراط فيه مراكمة تجربة عملية، أو أن أتحمل مسؤوليتي كمواطن، أو كفلسطيني بغض النظر عن التعريفات والتصنيفات.

الشعب الفلسطيني شعب فتي، النسبة الأعلى فيه هي من الشباب، وبالتالي نحن لسنا فئة يمكن حصرها ضمن مميزات دراسية، أو أن يتم التعامل معها بهذا الإقصاء. عملياً، نحن كشباب غالبية الشعب الفلسطيني.

فيما يتعلق بحملة التسجيل لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، هي حملة جاءت لتعزيز فكرة تمثيل كافة أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجدوا في المؤسسة الوطنية الفلسطينية. وحين تحرك الشباب في ١٥ آذار ٢٠١١، ثم في ذكرى النكبة، من خارج الأطر الحزبية، فقد فعل ذلك انطلاقاً من الأفكار والمبادئ الأساسية ذاتها التي كانت تشكل ذات يوم مرجعية هذه الأطر المؤسساتية ومبررات وجودها. كل من "الجيل القديم"، إن جاز التعبير، بمختلف أشكاله وتصنيفاته، و"الجيل الجديد"، لا يزال يتفق، ولو بشكل ضمني، أو بشكل غير مصرح به، على العودة إلى فلسطين، وتحريرها، وجمع أبناء الشعب الفلسطيني فيها من أجل أن يقرر مصيره. هذا متفق عليه ضمنياً، ولا يوجد هذا الخلاف بين مختلف أجيال الشعب الفلسطيني.

نحن كشباب فلسطيني، أو كحراك شبابي، وحين نجتمع للنقاش في أمور فكرية عميقة، أو أمور إجرائية على الأرض، لم نتمكن من تجسيد الصورة التي عكستها حالة مخيم قلنديا في مقاومته لاقتحامات الاحتلال، مؤخراً، من وحدة في الهدف والأداء والانسجام غير المتفق عليه مسبقاً. هذا ما يجب أن نحاول أن نعكسه في أدائنا السياسي، وألا نبحث في التصنيفات التي تقسمنا، سواء فصائلياً سياسياً، أو حتى اجتماعياً وعمرياً.

بالنسبة لحملة التسجيل، البعض قد يرى، وبينهم شباب، أننا نتحدث عن أطر مؤسساتية، أو عن هياكل يرى البعض أنها مسؤولة عن الحال الذي نحن عليه اليوم، لكن الفكرة الأساسية هي استعادة هذه المؤسسة الوطنية (المجلس الوطني الفلسطيني) للشعب، بحيث تعكس إرادة هذا الشعب وتطلعاته في المستقبل، سواء بالنسبة للشباب أو مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني.

آليات الحملة بحد ذاتها، تتحدث عن جزئية أساسية للغاية في علاقتنا كشباب مع "الجيل القديم" بما يمثله، ومع المؤسسة الوطنية. وباعتقادي هناك حالة من الفراغ وعدم المعرفة لدينا كشباب حول مؤسستنا الوطنية، ومنطلقاتها، والأهداف التي انبثقت لتحقيقها، وآليات عملها. كل هذا مغيب عنا. ونحن نسعى إلى التعامل مع المسؤوليات الملقاة على عاتقنا، لكننا دائماً نصطدم بالواقع وإجراءاته وتقاليده، وكيف تتم الأشياء على أرض الواقع.

ما نحن بحاجة إليه اليوم، كشباب، هو معرفة تاريخنا. فنحن جميعنا في مأزق، والسبيل في التعاطي معه يبدأ من إدراكنا للواقع، وللتاريخ الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة، لعلنا نتمكن من بناء شيء ما للمستقبل.

الجلسة الرابعة

الحراك الشبابي والفضاء المتوتر

باسل الأعرج
باحث في التاريخ الشفوي الفلسطيني، وناشط في الشأن الثقافي

يعتبر الشباب غير المنتمي إلى الأحزاب والحركات السياسية التقليدية، أو المنشق عنها، من بين الفاعلين الرئيسيين في إنجاز ما يسمى ثورات الربيع العربي؛ وضع جديد ومستحدث في تاريخ الثورات والتحركات الاجتماعية، وفي أساليب وطرق تنظيم الحركات الاجتماعية، وهذا التحول البنيوي في إرادة الانعتاق لدى الشعوب العربية، لتصبح مطالب الشباب مطلباً اجتماعياً، يرفعه الشارع بعيداً عن كل وصاية أو تأطير.

وعلى الرغم من أن دلالات كلمة شباب تبدو بديهية وبسيطة، فإن ضبطها وتحديد مفهومها أمر صعب، وكل محاولات التحديد هي إجرائية ولغايات منهجية. واستناداً إلى التعريفات، يمكن دراسة الشباب باعتبارهم مجموعة ذات خاصيات بيولوجية وسيكولوجية تعبر عن فئة عمرية معينة بين الطفولة والكهولة، أو مجموعة أفراد تكوّن هذه الفئة العمرية وتتمثل فيها هذه الخاصيات، أو مجموعة من الإجراءات والتشريعات القانونية التي تطبق بالخصوص على هذه الفئة من الأفراد، أو مجموعة من القيم والمبادئ والسلوكيات وأشكال وأنماط العيش التي تتطور في إطار أو ضمن هذه الفئة، وبخاصة في المجموعات التلقائية والمهمّشة، أو مجموعة من التمثلات العقلية، ومن الصور والخطابات التي تهم هذه الفئة من المجتمع، وهي تمثلات تتناقلها وتروج لها وسائل الإعلام، وتعد قاسماً مشتركاً بين أفراد هذه الفئة.

الشباب حقيقة اجتماعية، وحقيقة قانونية، والشباب أيضاً حقيقة سياسية، تبرز من خلال اهتمام كل المشتغلين في الحقل السياسي، وبخاصة صناع القرار، بإيجاد أجوبة عن تساؤلات ومشاغل هذه الفئة، وكذلك توفير احتياجاتها، وهذا هو جوهر ما يعرف بـ "السياسة الشبابية"، التي تحاول أن تضع خارطة طريق تجيب عن "مشاكل الشباب"، وتسعى إلى الحد من تداعيات السلوكيات الشبابية الخطرة، أو التي يمكن أن تشكل خطراً في المستقبل، إلى جانب توجيه وتأطير هذه الفئة، وتجنيبها خطر الانزلاقات والميوعة.

إن الشباب ظاهرة اجتماعية وتاريخية، تستمد جذورها الاجتماعية من الوضعية الانتقالية التي يعيشها الشباب، فهي بالأساس ثقافية وليست طبيعية، وهي تتفاوت وتختلف من مجتمع إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، وحتى داخل المجتمع الواحد، مثلما ذهب إلى ذلك بيير بورديو، فالعلاقة بين الشباب والمجتمع تمر أساساً عبر المدرسة (المؤسسة التربوية) والعائلة، بواسطتهما يؤطر المجتمع الشباب، ويحقق لهم حقوقهم وواجباتهم، وعبرها تتحقق "اجتماعية الفرد" على حد تعبير دوركايم، فعندما عجزت مؤسسة المدرسة، مثلاً، عن حل مشاكل الشباب، خلال فترات محدودة من القرن السابق، برزت للوجود مؤسسات تربوية جديدة من أبرزها الحركات الشبابية، لتسد الفراغ، إضافة إلى الأشكال التلقائية والهامشية على غرار المجموعات والعصابات وغيرها.

يقوم التحليل السوسيولوجي لبورديو على رفض التعريف الذي يستند إلى التحديد العمري، ويرى أن "الشباب مجرد كلمة"، كما يذهب إلى القول بأن الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدود اعتباطية، "فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب، وأين تبدأ الشيخوخة، مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء". وهذا يعني من منظور بورديو أن الفئات العمرية هي بالضرورة نتاجات اجتماعية، تتطور عبر التاريخ وتتخذ أشكالاً ومفاهيم في ارتباط وثيق بالأوضاع والحالات الاجتماعية.

كما أن الحدود بين الشباب والكهولة، هي محور اختلاف في كل المجتمعات، وفي كل الأزمنة أيضاً، ويرجع بورديو في نظريته حول الشباب إلى الأمثال الشعبية، وكذلك فلسفة أفلاطون، التي تعطي لكل فترة أو حقبة عمرية وصفاً خاصاً ومميزاً لها، فالمراهقة تكون عادة مقترنة بالعاطفة، في حين تتميز الكهولة بالواقعية.

يتعاطى بورديو مع ثنائية شباب - كهولة انطلاقاً من كونها علاقة عادية، "فنحن دوماً شباب وكهول بالمقارنة مع طرف ثان". ويرى أن الهدف من التقسيمات أو التصنيفات على أساس العمر والجنس والطبقة، هو إعادة إنتاج النظام بطريقة يحافظ فيها الجميع على موقعه، "فالشباب والكهولة ليست معطيات، بقدر ما هي نتاج بناء مجتمعي"، ليخلص إلى القول إن العلاقة بين العمر الاجتماعي والعمر البيولوجي عملية بالغة التعقيد. ولمزيد من فهم العلاقة بين الأجيال، يشترط بورديو ضرورة فهم خاصيات اشتغال ورهانات الحقل الذي تنتمي إليه هذه الفئات.

ولإعطاء الشرعية العلمية إلى استنتاجاته النظرية، التي تقول إن "الشباب مجرد كلمة"، وهو أيضاً "نتاج اجتماعي يتحدد بشروط اجتماعية معينة"، يستنجد بالبحوث الإثنولوجية، وكذلك الأنثروبولوجية، فمثلما "لكل مجتمع قيمه، وعقله الجمعي الذي ينضبط ويحتكم إليه، فإن له أيضاً مفهوماً خاصاً للشباب، وتحديداً اجتماعياً لخصائصه وتحولاته، بل إننا نجد داخل المجتمع الواحد أكثر من مفهوم للشباب، وذلك كله في اتصال وثيق مع ما يعتمل داخل هذا المجتمع ويتفاعل فيه، والنتيجة في النهاية شباب لكل مجتمع مختلف نوعاً ودرجة عن شباب أي مجتمع، ومنه نصل إلى التأكيد على أن لكل شباب قضاياه وأسئلته التي تتنوع بتنوع المجتمعات".

ومن الضروري هنا أن نقوم بتعريف "الهابيتوس" عند بورديو: يساعد التطبع في فهم الطريقة التي تؤثر بها ضغوط المؤسسات على الفرد، فالفرد يحاول إدماج هذه الضغوط ليتمكن من التفاعل في اللعبة الاجتماعية، وإدماج هذه الضغوط يساهم في بناء الحقل الاجتماعي، وفي تشكل الفرد في الوقت ذاته. التطبع إذاً هو الطريقة التي ترسخ بها البنى الاجتماعية، فالطبع إذاً هو الطريقة التي ترسخ بها البنى الاجتماعية في وعينا وأجسادنا. ولأن لوعينا وأجسادنا، ولأصولنا الاجتماعية وتجاربنا الحياتية المبكرة، ولمسارنا الاجتماعي، تأثيراً في تشكل اتجاهات بعينها للتفكير ولتحسس الأشياء وللتصرف في مواقف محددة، فإن كل هذه تتحول في اللاوعي الفردي إلى نوع من أنواع السلوك يحتفظ بها الفرد على المدى الطويل. التطبع هنا عنوان لكل ما يمتلكه الفرد ولما يجعل منه كائناً.

في النهاية، التطبع هو مجوعة السلوكيات المشتركة لمجموعة من الأفراد المنحدرين من الأصول الاجتماعية نفسها، والمتضمنة لطرق التفكير والتصرف والتفاعل والناتجة عن الإدماج اللاواعي للنظم والأعراف التي تحددها مجموعة الانتماء.

كذلك، من الضروري أيضاً تعريف العنف والسلطة الرمزيين عنده. العنف الرمزي بدوره وسيلة لممارسة السلطة، فهو "شكل من أشكال السلطة تمارس على فاعل اجتماعي بتواطؤ منه، وكيفما كان الحال فهذه الصياغة خطيرة، لا تفتح الباب أمام مناقشات مدرسية حول مسألة معرفة ما إذا كانت السلطة تأتي من أسفل، وإذا ما كان المسود يرغب في الحالة المفروضة عليه.

إن العنف الرمزي-حسب بورديو- عنف غير مرئي، لطيف ولين وعذب، يقوم على إلحاق الضرر بالآخرين عبر اللغة والتربية. إلى جانب ذلك، فهو يذهب في كتابه إجابات إلى أنه "يمكن أن يحقق العنف الرمزي نتائج أحسن مما يحققه العنف السياسي البوليسي"، وهذا هو جوهر اختلاف بورديو مع التيار الماركسي.

تتمتع إذن السلطة الرمزية بمجموعة من المميزات والخصائص: لها القدرة على تكوين المعطى عن طريق العبارات اللفظية، ولها قدرة على الإقناع، وإعطاء تصور حول العالم أو تحويله، ومن ثم قدرة على تحويل التأثير في العالم، وبالتالي العالم نفسه، وتعتبر بمثابة عصا سحرية تتمكن من بلوغ ما يعادل قوة طبيعية أو اقتصادية، وذلك بفضل قدرتها على التعبئة.

لقد تحدثنا كثيراً عن صمت المثقفين، وما يصدمني هو صمت السياسيين، إنهم يفتقرون بشكل كبير للمثل المعبئة، وذلك دون شك لأن تحويل السياسة إلى حرفة والشروط المطلوبة من أولئك الذين يرومون تحقيق وضعية بداخل الأحزاب، يفضي إلى إقصاء أكثر فأكثر للأفراد الملهمين، ودون شك أيضاً لأن تعريف النشاط السياسي تغير مع مجيء الموظفين الذين تعلموا في المدارس (مدارس العلوم السياسية)، فمن أجل أن تعمل بجد، أو بكل بساطة حتى تتجنب الظهور بمظهر أداة التهييج أو كتحفة قديمة، يستحسن التحدث عن التدبير بدل التدبير الذاتي، ويتوجب في كل الأحوال أن تضفي على ذاتك مظاهر (أي لغة) العقلانية الاقتصادية، حسب بورديو.

يحضرني هنا مقطع من قصة المقامر والراهبة والراديو لهمنغواي، ويقول فيه: الدين أفيون الشعوب، أما الآن، فإن الاقتصاد هو أفيون الشعوب، إضافة إلى الوطنية، فماذا عن الاتصال الجنسي؟ أليس ذلك أيضاً أفيون الشعوب.. مع أن بعض الناس يفضلون الراديو الذي يعتبر أفيوناً آخر للشعوب. وماذا لو عرف همنغواي الفيسبوك والتويتر، ألم يكن سيضيفهما إلى الراديو، إلا أنه ما يغيب أن تلك الأفيونات هي نفسها منبهات الشعوب.

في دراسة غير منشورة للناشط والباحث طارق خميس، يؤرخ قصة الحراك الشبابي في الضفة الغربية انطلاقاً من تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٥ عندما قامت مجموعة من مائة شاب وشابة بفك الحصار عن قرية النبي صالح، وما لبثوا أن اجتمعوا للتحضير لفعاليات ١٥ آذار ٢٠١١،

يتبع ←

باسل الأعرج

لتحمل المجموعة الاسم نفسه، ثم ما لبثت أن انطلقت مجموعة أخرى باسم "الخامس من حزيران"، وبعد فترة انضوت مجموعات شبابية عدة تحت إطار "فلسطينيون من أجل الكرامة" لتنتهي تلك التجربة في وقت لاحق.

لا تنفصل تجربة الحراك الشبابي الفلسطيني عن سياقها التاريخي، ولا تنفصل عن التجارب الشبابية التي ربما انطلقت مع تحديد حدود فلسطين الانتدابية، عبر الجمعيات، ومن ثم عبر مؤتمر الشباب الفلسطيني الأول في أوائل الثلاثينيات.

سأحاول أن أقرأ الحراك الشبابي الفلسطيني من منطلق أنه "اكتئاب وجودي" منتشر في كل الاتجاهات. وأنا شخصياً أعاني مشكلة في حصر مفهوم الحراك الشبابي داخل حدود رام الله، لأنه فعلياً ينتشر في أماكن التواجد الفلسطيني كافة.

يعرف العالم الهولندي بروكسي الاكتئاب الوجودي بأنه الحالة النفسية التي يصل لها الأفراد نتيجة لاصطدامهم بأسئلة وجودية، مثل معنى الحياة والحرية والموت، لكن هو يختلف عن باقي منظري الاكتئاب بحيث يرى أن هذه الحالة هي إيجابية، إذ أنه يتحدث عن الأزمة الوجودية وليس الاكتئاب المرضي، ويرى في بحثه بشأن سؤال ما معنى الحياة، وهو سؤال جماعي بقدر ما هو فردي، أن اكتئاباً مثل هذا النوع مهم جداً لنمو شخصية الفرد، لأنه يتم في هذه المرحلة تفكيك الذات المهزومة التي ولدت داخل نمط اجتماعي معين.

يصف خالد عودة الله في إحدى محاضراته "عنف اللاعنف"، بقوله إن الفلسطيني يبدو مثل من يمشي في طريق، ويجد تحويلة لأن هذه الطريق فيها أعمال صيانة، وتقوده إلى طريق بديلة، وبعد الولوج بها، يجد تحويلة أخرى لطريق أخرى، وهلم جرّا، ويمكن تشبيه ذلك بمسار أوسلو، الذي استخدم كمرحلة تحقيبية لا يمكن فصلها عما سبقها، إذ أننا دخلنا في تحويلات لا نهائية، ويمكننا أن نرى كيف وصلنا إلى مرحلة ترى فيها الناس، حتى من يملكون وعياً وحسماً في قراءتهم للمرحلة، وكأن كلاً منهم يبحث عن معنى لحياته. هناك أزمة تتمثل في البحث عن معنى، وجزء من كل هذه الإشكاليات نعبر عنه من ناحية إجرائية بطغيان الصورة، أو أيديولوجيا اللاعنف، أو المجتمعات الافتراضية، وكلها يمكن ضمها إلى سؤال البحث عن معنى الحياة.

ربما سابقاً كان المعنى أكثر وضوحاً، إذ كنا نفترض أن معنى وجودنا مرتبط بالآخر الذي نقاومه، وعلى الرغم من وجود إشكالية في هذا المعنى، لكنه كان أكثر تحديداً ووضوحاً، ويمكن إنشاء نمط اجتماعي وثقافي محدد يرتبط بهذا المعنى، وما حدث بناء على ما دخلناه من هذه التحويلات هو إصابتنا بدوار، لنجد أنفسنا نطرح سؤالاً مفاده "إلى أين نتجه؟"، وهذا سؤال مهم وأساسي، وأهميته تتضاعف إذا وضعنا شروطاً صارمة للإجابة عن هذا السؤال، بمعنى أن أي محاولة للخروج من حالة المتاهة يجب أن تكون باتجاه موقع مغاير لما أنتجته هذه المتاهة، سواء ما أنتجه الفلسطينيون داخل المتاهة، أو الفعل الاستعماري بحد ذاته، فطوال الوقت نحن نحدد آليات مقاومتنا للمستعمر، فهذه الثنائية قائمة في العلاقة ما بين المستعمِر والمستعمَر، لكنها في الحالة الفلسطينية تطورت بشكل سلبي، بحيث أصبحنا بحاجة للتحدث عن مشاريع جماعية، في سياق التساؤل عن كيفية الخروج من هذه المتاهة الكبيرة، لأن ذلك بات حاجة ضرورية للناس.

هكذا أرى الحراك الشبابي. فقد حاول الشباب أن يجدوا أجوبة عن الأسئلة المطروحة عبر وسائل عدة، بعضها عن طريق الفعل ذاته ... غير أن كثيراً من الفعل لم يكن جواباً بقدر ما كان تساؤلاً عمّا هو الحل؟ وقد عمل الحراك في المرحلة السابقة، في أغلب نضالاته، على إعادة بناء القيم الوطنية الجماعية، لإعادة بناء الشعب، لاسيما أنها بدأت في السقوط والانهيار فيما بعد عملية "السور الواقي"، حسب ما كتبه وليد دقة في "صهر الوعي"، أي العمل على استرجاع البديهيات المفقودة بعد أوسلو، التي تم السعي إلى ترسيخ نسيانها تماماً، مثل حق العودة، والأسرى، وفلسطين التاريخية، ... وغيرها.

نقاش الجلسة الرابعة

أشاد العديد ممن قدموا مداخلات وطرحوا أسئلة في الجلسة الرابعة بالتكامل ما بين الأوراق والمداخلات الثلاث التي اشتملت عليها الجلسة، وكان موضوع الحراك الشبابي عنوانها الرئيسي أو الطاغي، إن جاز التعبير.

وقال ممدوح العكر، رئيس مجلس أمناء مواطن، في مستهل النقاش، "إن الدور الطليعي للشباب في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ارتبط بحالة ما من الفراغ، وبالتالي كانت المهمة أسهل، ولذلك المشكلة الآن ليست في الشباب، بل في وجود هياكل وأطر متكلسة ومغلقة، بحيث لا تفسح المجال فقط أمام تقدم دور جيل الشباب، بل ولأية أفكار متجددة، وهذا الإغلاق تجاه إمكانية التغيير يتواصل منذ أكثر من عشرين عاماً، والتحدي هنا كيف يستعيد الشعب الفلسطيني، وبخاصة الشباب، هذا الحيز العام دون الدخول في صدامات داخلية؟

واختلفت الآراء بخصوص من يتحمل مسؤولية ما يمكن وصفه بإقصاء الشباب، هل هم الشباب أنفسهم، أو مفاصل معينة في النظام السياسي؟ وهو الاختلاف الذي انتقل إلى محور مدى قدرة الشباب على التغيير، وكذلك مدى قدرة النظام السياسي على صياغة المزاج العام لهم، أو تصميم مواقفهم السياسية.

وطرح آخرون قضية تأثير ثورات الربيع العربي على الحراك الشبابي في فلسطين، إضافة إلى التساؤل عن سبل تعزيز الشعور بالمواطنة للفلسطينيين في الشتات بشكل يحافظ على زخم القضية الفلسطينية، في حين وجد البعض أن الحديث عن الشباب والحراك الشبابي بمعزل عن النسيج الاجتماعي قد يساهم في تفتيت وتجزئة المجتمع الفلسطيني إلى فئات.

وقال التكريتي تعقيباً على الأسئلة والمداخلات: إن حديث الدكتور ممدوح عن تكلس المؤسسات كعائق هو في الواقع جواب يحدد المشكلة وليس سؤالاً، وأتفق معه كلياً. المشكلة التي نعاني منها حالياً، إنه عندما نشخص ممارسة المواطن على المستوى الشبابي أو غيره، يبرز أمامنا، بشكل واضح، هذا التكلس الذي قد يحدد حراكنا في الكثير من الحالات.

وأضاف: الواقع الموجود حالياً، ويختلف عن خمسينيات وستينيات القرن الماضي، هو أن هناك مؤسسات قائمة ولكنها غير فاعلة، ولذلك تفعيل المؤسسات هو التحدي الأكبر، وهنا نواجه عقبات كبيرة، أبرزها العوائق الداخلية وتتمثل في التفكير الفئوي، وما إذا كان ثمة نوايا فعلية للخروج من إطار هذا التفكير المبني على أساس الصراع ما بين تنظيمات مختلفة، أو ما بين توجهات داخل التنظيم الواحد، أو صراع أيديولوجي قائم داخل التنظيمات وخارجها، وهذا لا يكون إلا بالاتجاه نحو المؤسساتية، وإعادة الحياة للهياكل الوطنية الجامعة لكافة الأشكال الأيديولوجية والتنظيمية ضمن إطار منظمة التحرير. إذا أردنا التفكير مؤسساتياً، لا بد من الحديث عن إطار يسمح لكل مكونات المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات بممارسة مواطنتهم، وهنا تأتي أهمية تفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وتجديد المجلس الوطني.

وأردف: لكن هناك ضغوطات أجنبية تصب في واقع التجزئة، فخلق النظام الموازي هذا ما بعد أوسلو، من خلال إيجاد المجلس التشريعي والسلطة بالشكل الذي هي عليه، أو اتّخذته، كل هذه الأمور كانت نتيجة لضغوطات هائلة من الخارج، وهي تتخذ أحياناً شكل ضغوطات مباشرة، وأحياناً توفير الدعم المالي لنوع معين من المؤسسات، إضافة إلى الضغط الإسرائيلي باتجاه تكريس وزيادة هذه التجزئة، لذا لا بد من نظام يعمل بشكل أو بآخر خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية، بحيث يضم الشتات، ولا يقتصر فقط على الضفة والقطاع.

ونوه التكريتي إلى أن "قدرة الشباب على التغيير تعتمد على قدرتهم في تخطي العوائق، وأعني العوائق الداخلية والضغوطات الخارجية الهائلة الموجودة. أما بالنسبة لسبل تعزيز المواطنة لدى الفلسطينيين في الشتات، فيأتي على رأسها إفساح المجال المؤسساتي أمامهم للمشاركة، ففي أي نطاق في العالم تكون تجليات المواطنة، وكذلك الهوية، محكومة بالوجود المؤسساتي. إذا توفرت مؤسسات فاعلة، فإن الشعب سيكون فاعلاً لو أتيحت له فرصة المشاركة فيها، والعكس صحيح، حيث يتحول الشعب إلى مجموعة من المشاعر والتطلعات التي لا تجد لها إطاراً على أرض الواقع، مع ضرورة أخذ روايات الجيل السابق بعين الاعتبار، فمن ليس له تاريخ ليس له مستقبل.

أما عمر، فقال: برأيي لا يوجد هناك شيء اسمه شقا الوطن، ومن هنا أبدأ الإجابة. القضية هي أن وطننا بكامله محتل، وأن أكثر من ثلثي شعبنا هم من اللاجئين، وهذه هي القضية التي يقع على عاتق كل فلسطيني تمثيلها. الانقسام السياسي الحاصل ليس هو القضية الفلسطينية، صحيح أنه يضعف القدرة على تقديم القضية الفلسطينية، لكن القضية الأساس هي احتلال فلسطين وتقسيم شعبها.

وأضاف: ما يحدث في أي مكان في العالم يلقي بظلاله بالتأكيد على القضية الفلسطينية، لكن المنطلق الأساس في الدفاع عن القضية الفلسطينية والعمل فيها كشباب، هو إحساسنا المباشر بالمسؤولية، والضغط الواقع علينا بشكل مباشر. ففي بداية انطلاق الثورات العربية، الشباب الفلسطيني الذي لم يجد نفسه في برامج الأحزاب أو من هم ليسوا محزّبين، شعر بالمقدرة على المبادرة، وأعطته هذه الثورات دفعة للقيام بذلك، ولكن لا أستطيع القول إن تفاصيل كل ما يحصل في العالم ينعكس علينا بشكل كبير، فنحن يجب أن نكون فاعلين وليس متلقين فحسب.

وتابع عمر: بشكل مختصر حول جميع النقاط التي طرحت، نحن لا نتحدث عن الفلسطينيين الموجودين في الضفة والقطاع فقط، بل في كل أصقاع الأرض. الأولوية بالنسبة لنا كشباب هي كيف نجعل لأصوات الفلسطينيين في كل مكان قيمة؟ كل إنسان فلسطيني يستطيع أن يقدر مشاكله في المكان الذي يتواجد فيه، كما أنه قادر على ابتكار الحلول وابتداعها. المشكلة أن مجموع هذه الأصوات متشتت وضائع، ولذلك نحن بحاجة إلى إعادة اللحمة لمختلف تجمعات الفلسطينيين ضمن مفهوم المواطنة، بحيث يستطيع الجميع أن يعبر عن أفكاره وأطروحاته، ونحن بحاجة لخلق السياق الذي يصهر الأفكار ويحولها إلى فعل حقيقي.

من جانبه، قال الأعرج: حسب تعريفي للشباب ليس هناك صراع أجيال. ما يحدث عبارة عن صراع مشاريع، ما بين مشروع انهزامي تنازلي ومشروع تحرري، وما بين مشروع يسوقنا نحو الإبادة ومشروع مقاوم، وفي مجال الإبادة نجح ذلك المشروع بشكل كبير على الصعيد الثقافي.

وأضاف: في فترة الخمسينيات والسيتينيات من القرن الماضي، كان هناك مد ثوري حقيقي في كل العالم. وكان الفلسطيني يسير في ثلثي دول العالم ومسدسه خلف ظهره، بينما هو اليوم يسير ويديه خلف ظهره. كان هناك دعم حقيقي للثورة الفلسطينية، على عكس ما نعايشه اليوم من ثقافة معولمة.

وتابع: دعونا نسوق مثالاً يعكس إلى أين يتم جرنا، ففي منهاج الثاني الابتدائي، وعندما نكتب أن البحار التي تطل عليها فلسطين هي البحر الأبيض المتوسط، والبحر الميت، نكتشف ببساطة استثناء البحر الأحمر. وفي المناهج التعليمية لدينا، ومنذ الأول ابتدائي وحتى "التوجيهي" لن تجد أي ذكر، ولو بكلمة واحدة، للكفاح المسلح، ولا عن العمليات الاستشهادية، أو عملية ميونيخ، أو عمليات خطف الطائرات. كل هذا يتم تغييبه من ذاكرتنا، وهذه مصيبة تحدث، وتجعلنا نبدأ من "تحت تحت الصفر". عملية التفكيك هذه لمنظومات مغلوطة باتت تبدو لمتلقيها بمثابة بديهيات، وهذا أمر في غاية التعقيد.

وقال الأعرج: نحن في الحراك الشبابي لا نصارع على الامتيازات، فمن يصارع من يكبره في السن على منصب حزبي هو بالتأكيد ليس منا. نحن لدينا مشروع يحاول أن يقاوم مشروع الإبادة، بحيث يمنعها أو يصعبها أو يؤجل حدوثها، أو على الأقل إن لم نستطع منعهم من إبادتنا، أن نعمل على الحيلولة دون استمتاعهم بهذه الإبادة! ولا أنكر أن بيننا وبين المشروع الآخر يدور صراع على السلطة، وأعني هنا شكل السلطة ومعناها. نحن ندرك أن أفكارنا دون سلطة لا معنى ولا قوة لها.

وأضاف: ما قصدته في الورقة التي قدمتها، ليس ارتباط قضية الأسرى وقضية حق العودة بالحراك الشبابي. ما أردت قوله هو أننا في بدايات تشكل الحراك الشبابي اكتشفنا أن القيمة الجماعية لدينا، التي تمثل الشعب بشكل أو بآخر، تم ضربها بكل معنى الكلمة، وبالتالي تم العمل على كل ما تم نسيانه أو تغييبه، وعلى كل ما شعرنا بخطورة التنازل عنه أيضاً، ومن هنا جاء الحراك الشبابي في قضية حق العودة، الذي تم فعلياً التنازل عنه، فحين يجري الحديث عن حق العودة اليوم، يتم ربطه بلاجئي لبنان، ويتم تناسي لاجئي الضفة الغربية، أو اللاجئين داخل أراضي ٤٨. ما فعلناه هو إعادة الاعتبار لهذه القضية باتجاه تشكيل أرضية يجري العمل عليها لاحقاً.

الجلسة الخامسة

إدارة الجلسة: مجدي المالكي
عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت، وعضو مجلس أمناء مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

كيف نعرف أن الثورة حققت أهدافها في مصر: معايير للحكم؟

حنين سليمان
باحثة فلسطينية ناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

حنين سليمان

كان هدف الثورة المصرية، بشكل رئيسي، التخلص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، التي ورثتها من نحو خمسين سنة أو يزيد؛ أي منذ نشأة النظام الحديث فيها. رفعت الثورة مطالب متعددة برزت في مرحلة الثورة وما بعدها، وكانت تحاول أن تعكس مطالب الشعب في التحول من رعايا إلى مواطنين بشكل رئيسي، ومن تحويل الدولة من "مقاطعة" تمتلكها نخبة مسيطرة إلى دولة المواطنة الكاملة.

كل المطالب في السنوات الثلاث الماضية كانت تتعلق بتحسين أوضاع الناس في مصر، وكانت بمجملها شعارات تحمل طابعاً وطنياً شعبياً، بعيداً عن أي أيديولوجية قومية حزبية، أو إقليمية أو عالمية، كلها مطالب تتعلق بتحسين نوعية حياة الناس داخل البلد.

أهم مطلب للثورة كان إسقاط النظام. البعض ربما وجد في إسقاط النظام شرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف الأخرى، على اعتبار أن النظام القائم في ذلك الوقت هو أهم معيق لتحقيق أهداف الثورة، وتحقيق المطالب الشعبية. إسقاط النظام لم يكن يعني فقط إسقاط الرئيس، ولكن ما تبين لاحقاً أن الثورة أسقطت الرئيس فقط، ولم تسقط بقية أجزاء النظام، الذي بقي على حاله، كما لم تحدث أية تغييرات في بنية النظام، فقد بقيت المؤسسات والنخب السياسية والبيروقراطية موجودة، وبنية النظام بقيت على حالها إلى درجة كبيرة.

الثورة لم تنشئ نظاماً جديداً أو تهدم نظاماً قديماً فحسب، بل إنها لم تنشئ نخباً جديدة، فكل السلطات التي تسلمت مقاليد الحكم بعد الثورة، هي ليست من صنيعة الثورة، بل جزء من النظام السياسي السابق، تم احتواؤها أحياناً، وتهميشها أحياناً أخرى، أو إقصاؤها، لكنها جميعها عملت وفق الأسس التي أرساها النظام السابق، وأهمها: الزبائنية، رأسمالية المحاسيب، المصالح الفئوية الخاصة، الانقطاع عن المصالح الشعبية، وهذا ينطبق على كل من تقلد الحكم ما بعد الثورة، كما كان ينطبق على النظام السائد قبلها، وربما هذا سبب رئيس من أسباب إخفاق الثورة المصرية.

الثورة المصرية، حتى اليوم، لم تصنع نخبة سياسية جديدة قادرة على التأثير في عملية إعادة الهيكلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي هي أهم أهداف الثورة، كما أنها لم تخلق نخبة تحمل أهدافاً وطنية وليست فئوية، وهي السمة السائدة للنخب التي نراها إلى يومنا هذا. عملياً، استمرت النخب القديمة التي صنعها النظام السابق في السيطرة على المجالين السياسي والاجتماعي، وتمت محاولة إعادة توظيفها وهيكلتها لتحقيق مصالحها. وعدا عن كونها لم تمثل مصالح الناس، فإنها لم تقم بأية محاولات لتجاوز العلاقات الزبائنية القائمة، أو تهدم أسس اقتصاد المحاسيب القائم، وليس من الواضح، حتى اليوم، أن ثمة نوايا للتخلي عن نمط "الليبرالية الجديدة" الذي كان سائداً في عهد مبارك، وكان سبباً في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت في النهاية إلى تفجر الثورة.

المجلس العسكري ما بعد الثورة مباشرة، حاول الحفاظ على الوضع الاقتصادي القائم، وقام بمناورات جدية للحفاظ على النمط الاقتصادي السائد ومصالح الفئات المسيطرة. أما "الإخوان المسلمون"، فلم يتخذوا أية قرارات جديدة، بل على العكس، تبنوا قرارات زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً، وحافظوا على السياسات الاقتصادية ذاتها، أي السياسات "النيوليبرالية"، أو "الليبرالية الجديدة".

وفي تقييم لوضع الثورة المصرية لهذا اليوم، يمكن القول إن النخب القديمة استغلت الثورة لإجراء عملية ترميم ظاهرية على شكل النظام لم تمس بنية النظام أو تركيبات مؤسساتية كاملة، ولم تمس بالعلاقات القائمة، وما ساعد النخب القديمة على ذلك هو أن الثورة لم تتمكن من صناعة نخب جديدة قادرة على مواجهة أو منافسة النخب القديمة الموجودة، إضافة إلى أن العلاقات الزبائنية القائمة لم يكن من السهل التخلص منها في سنتين أو ثلاث. ما حصل بعد الثورة هو نوع جديد من التحالفات بين نخب كانت قائمة، وكل من يصل إلى السلطة يسعى إلى إقصاء الآخرين باعتبارهم العائق أمام تحقيق الاستقرار والتنمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن السلطة والنخب جميعها لا تزال تلعب دور الوكيل الذي تقتصر مهمته على تنفيذ السياسات "النيو ليبرالية" المستوردة، في الأساس، من الخارج.

ندرك تماماً أن ثلاث سنوات غير كافية للحكم على ثورة كالثورة المصرية بالنجاح أو الفشل، لكنها كافية لتمنحنا مؤشرات إن كانت مصر تسير باتجاه بناء نظام ديمقراطي أم لا. باعتقادي، أن المؤشرات المتوفرة حالياً تؤكد أن لا تغييرات جذرية حقيقية خلال السنوات الثلاث الماضية، وأن لا تغييرات جذرية ممكنة على المدى المنظور.

ما الذي يلزم لنجاح الثورة في المستقبل؟ هنا أضع مجموعة من الشروط التي على أي نظام جديد الالتزام بها أو تبنيها لضمان نجاح الثورة. معيار نجاح أي ثورة يعتمد على التغييرات التي يمكن أن تحققها في أي مجتمع تنشأ فيه بالفترة اللاحقة لقيامها، فالمرحلة التي تتلو أية ثورة هي مرحلة حاسمة بالنسبة لها؛ فيها يتبين مدى قدرتها على هدم النخب القديمة وخلق تغييرات جذرية، وفيها يتبين إن كانت ثمة مؤشرات توحي بنشوء نظام ديمقراطي من عدمه، وقدرتها على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي وليس السياسي فقط، بحيث يصبح أكثر عدالة، وبالتالي التأثير على الحراك الاجتماعي في المجتمع.

أي تغييرات بعد الثورة لا تعتمد فقط على طبيعة المطالب المطروحة في الشارع، بل تعتمد على السلطة الجديدة الناشئة ما بعد الثورة، وقدرتها على تحقيق المطالب المنشودة، وتبني سياسات قادرة على مواجهة تحديات المرحلة. السياسات هذه في المجتمعات التي تنتهج النهج الثوري تستلزم عملية قطع مع الماضي، وأعني القطع في الأدوات والوسائل جميعها، وليس انتهاج سياسة الإصلاح التدريجي. لو كان الشعب راضياً بالنهج الإصلاحي لكان قبل بسياسات نظام مبارك، لكن الثورة عبرت بشكل واضح عن رفضها لجميع تلك السياسات، واتبعت النهج الثوري الرافض لكل ما هو قائم، والعمل على إحداث تغييرات جذرية في البنى والعلاقات السائدة، وبالتالي نجاح الثورة يتطلب إعادة هيكلة العلاقات الداخلية والخارجية، والقطع مع الماضي بما يضمن تعزيز الاستقلال الوطني والتخلص من التبعية، التي هي المسبب الرئيس للتخلف وفشل دول الجنوب بشكل عام، ومن بينها مصر، في تحقيق التنمية المستدامة. ما أقدمه يتعلق بوضع مصر الداخلي بعيداً عن العلاقات والتدخلات والمعيقات الخارجية والإقليمية.

تجاوز المرحلة الانتقالية، وبدء مرحلة التحول الديمقراطي، يتطلب من السلطة الجديدة في المجال السياسي، ابتداع آليات جديدة غير الإقصاء والتهميش. آليات قائمة على تحقيق أكبر درجة ممكنة من التوافق الوطني التي برأيي هي القضية الأهم التي لا بد أن يلتفت إليها الجميع لتتجاوز مصر المرحلة الانتقالية، لأن استمرار العمل بآليات النظام السابق القائمة على الإقصاء والتهميش أو الاحتواء، ستؤدي لاستمرار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر، ونلاحظها اليوم. المهم عندما نتحدث عن التوافق الوطني، الابتعاد عن فكرة التوافق النخبوي بين النخب السياسية والاقتصادية القديمة المسيطرة، بل توافق السلطة والشعب (الميدان)، ممن يواصلون التعبير عن مطالبهم بالشارع على اعتبار أن النخب السياسية والاقتصادية غير قادرة على تمثيلهم أو التعبير عن مطالبهم حتى اللحظة.

مصر بحاجة إلى جسر الهوّة بين النظام والنخب التقليدية كي تتجاوز المرحلة الانتقالية، وتعد الأسس اللازمة لبدء مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي تتم فيها الاستجابة للمطالب الشعبية، والاتفاق هو الطريق الوحيد للانتقال بمصر من مرحلة الفوضى الحالية ومرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة التحول الديمقراطي، بعيداً عن الإقصاء والتهميش والاحتواء لأي طرف، وبعيداً عن المصالح الفئوية الضيقة.

من الناحية الاقتصادية، وبغض النظر عن الجدل الدائر حالياً حول الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، وصراعات النخب القائمة، وعمن يتسلم مقاليد الحكم، المهم هو مدى قدرة أي سلطة تتسلم مقاليد الحكم على خلق تغييرات جذرية حقيقية تستجيب للمطالب الشعبية المختلفة، التي كانت بشكل عام ترتكز على مطالب اقتصادية اجتماعية، وبالتالي قدرتها على التأثير في التكوين البنيوي للمجتمع، وهي قضايا تحتل الأولوية ضمن مطالب الشعب المصري (البطالة، الفقر، الصحة، التعليم ... وغيرها)، بصرف النظر عن شكل النظام أو مرجعيته، سواء أكانت مرجعيته إسلامية أم غير إسلامية.

تحقيق أهداف الثورة يتوقف على قدرة النظام الجديد على وضع سياسات تستجيب للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة وبعدها، وتعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، وتحقق العدالة الاجتماعية. وبناء على ذلك، فإن النظام الجديد بحاجة إلى إعادة صياغة السياسات العامة للدولة، بما يتماشي مع التغييرات القائمة حالياً، في سبيل إنجاز التحول الديمقراطي.

سياسات "الليبرالية الجديدة" التي تبناها النظام السابق، والتي جرى تسويقها من قبل المؤسسات الدولية المالية كشروط للحصول على المساعدات والقروض، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة وغيرها في مصر. وبالتالي، ولمعالجة هذه المشاكل، ربما بات على السلطات المصرية تبني سياسات اقتصادية مغايرة، وربما مناهضة للسياسات "الليبرالية الجديدة" التي تبنتها مصر في العقود الماضية. السياسات التي على النظام الجديد تبنيها تندرج في إطار ما يمكن تسميته بسياسات "التنمية البديلة"، التي تقوم بشكل رئيس على استخدام القدرات والإمكانيات المتوفرة داخل البلد، من أجل معالجة المشاكل القائمة، من خلال تقليص الاعتماد على التبعية الخارجية. هنا نحن نفترض أن نموذج "التنمية البديلة" هو النموذج الأصلح لمعالجة الأوضاع التي تعاني منها مصر، لسببين؛ أولهما أن جميع التجارب التنموية السابقة التي جرى تطبيقها في مصر أثبتت فشلها، ولو نجحت لما تفجرت الثورة، وثانيهما كون أن نظرية "التنمية البديلة" تركز بالشكل الرئيسي على تلبية الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية الأساسية، التي هي جوهر مطالب الشعب المصري اليوم، وتتبنى إستراتيجية الاعتماد على النفس إلى أبعد مدى، فهي تنمية قائمة على الذات وتحرص على استقلال القرار السياسي والاقتصادي، والحد من التبعية الفكرية والسلوكية والاقتصادية، إذ أنها ذات توجه داخلي بالدرجة الأولى، وهي برأيي أكثر ملاءمة لمصر.

باختصار، لا بد من إعادة هيكلة البنية الاقتصادية في الدولة المصرية مرة أخرى، وإحداث تغييرات جذرية على المستوى البنيوي، وليس مجرد تغييرات ظاهرية كالتي يجري تسويقها إلى يومنا هذا، والهادفة إلى ترميم البنية القائمة دون تغييرات جذرية، فالثورة لم يكن هدفها تغيير اللاعبين أو تغيير الوجوه، بل إلى إعادة وتغيير قواعد وشروط اللعبة، على أن يكون الهدف من عملية التغيير هذه تحقيق أهداف الثورة، وليس مجرد تغيير شكلاني فحسب، وهنا يأتي دور "التنمية البديلة" كنظرية قائمة على خلق تنمية منافسة وليست متممة، تؤدي لاحقاً إلى التخلص من استمرار سيطرة الدول الغربية والغنية على مصر كواحدة من دول الجنوب. وعليه، لا بد من القطع مع كل البنى والهياكل والأدوات التي جرى تسويقها سابقاً، ووضع أسس وبنى لهياكل جديدة تستخدم بنى مختلفة، وباعتقادي أن مصر قادرة على تبني سياسة التنمية البديلة، دون الخوف من ردات الفعل الإقليمية والدولية، وبخاصة أن مصر دولة مؤثرة في النظام العالمي تاريخياً، وقوتها الإقليمية تساعدها على ذلك.

الجلسة الخامسة

هل ستطالب المعارضة في الكويت بإسقاط النظام؟

عبير إسماعيل
منسقة وحدة الأبحاث في مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت

مداخلتي ستكون عن دولة الكويت والتطورات التي لا تزال تشهدها الساحة السياسية منذ عشرين عاماً، وأثرها على دول الخليج.

بدايةً، حتى نفهم أكثر الوضع الحالي ومستقبل الكويت، لا بد من الوقوف قليلاً على تاريخ الأزمة.

فالتطورات السياسية التي طرأت على الشأن الكويتي ظهرت أكثر في الإعلام مع موجة مع سمي بالربيع العربي، لكن في الحقيقة هي ليست كذلك، فإذا أردنا أن نسميه ربيعاً فقد بدأ لديهم منذ تسعينيات القرن الماضي، وذلك بعد أن استطاعت المعارضة هناك، وبخاصة الإسلامية، أن تطيح بالحكومة مرات عدة، وشمل ذلك حل مجلس الأمة أكثر من تسع مرات، وهو مجلس النواب هناك، إضافة لنجاحها في تحقيق العديد من مطالبها.

وقد تبدو أهمية تسليط الضوء على المعارضة هناك والتطورات السياسية، كونها من دول الخليج القليلة التي تمكنت فيها المعارضة من التصدي للحكومة، كذلك هي بمثابة النموذج الذي تحاول من خلاله دول الخليج الأخرى متابعته عن كثب ودراسته، وذلك لتجنب تكرار التجربة الكويتية داخل دولهم، وبخاصة في ظل ما يحصل في البحرين، وقطر نوعاً ما، والسعودية تشهد حالياً أيضاً حراكاً شبه علني يطالب بإدخال إصلاحات، وتم ذلك عن طريق بعض الدعاة الإسلاميين، إضافة إلى أننا سمعنا عن الأمير الذي انشق عن العائلة الحاكمة وهرب إلى الخارج.

وبالعودة للكويت، ولتاريخ الحياة السياسية، فقد تأسس مجلس الأمة الكويتي للمرة الأولى العام ١٩٦٢، وهو السلطة التشريعية في الكويت، ويتكون من ٥٠ عضواً منتخباً، يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً لقانون الانتخاب.

وفيما يتعلق بشكل التجمعات السياسية، فهي عبارة عن كتل وليست أحزاباً، كون الأمر ممنوعاً بحسب دستور البلاد. وتتألف هذه الكتل من تيارات إسلامية وليبرالية، إضافة إلى تيارات محسوبة على الحكومة ومستقلين. وبالنسبة للمعارضة، فتمثل السلفيين، الإخوان المسلمين "جدس"، وهي من أكثر الكتل تأثيراً، وكذلك المستقلين، وفي بعض الأحيان من الشيعة.

وفيما يتعلق بمطالب المعارضة، فهي:

- تطوير النظام السياسي نحو المزيد من المشاركة الشعبية، بما يضمن تداول عادل للسلطة.
- السماح بإنشاء أحزاب سياسية وبالتعددية الحزبية في البلاد.
- إصلاح النظام الاقتصادي.
- تطبيق الشريعة الإسلامية ومنع التعليم الجامعي المختلط. ويمثل هذا المطلب بالتحديد موقف الحركة الدستورية الإسلامية.
- إعطاء الأفراد حق اللجوء للمحكمة الدستورية للطعن في القوانين.
- تعديل الدستور الكويتي، بما يضمن حرية سياسية وتعددية ديمقراطية.

وبشكل عام، عرفت الكويت أول انتخابات برلمانية في العام ١٩٣٨، وذلك قبل أن تنال استقلالها، إلا أنه سرعان ما انحل مجلس الأمة الكويتي إثر خلافات حادة بين الحاكم والنواب المنتخبين. ولم تجرِ انتخابات لمجلس الأمة إلا بعد استقلال الكويت في العام ١٩٦١، وفي العام ١٩٦٣ جرت أول انتخابات برلمانية.

ومنذ ذلك الوقت، شهدت الساحة السياسية الكويتية أزمات عدة، أطاحت في معظمها بمجلس الأمة وبالحكومة الكويتية من قبل المعارضة، بحجة أن الحكومة تحاول دائماً عرقلة المشاريع التنموية.

بقي مجلس الأمة يشهد مناورات سياسية بين المعارضة والعائلة الحاكمة حتى العام ١٩٧٦، حيث تم حل المجلس بقرار من أمير الكويت، وهو إجراء يسمى بالانقلاب الدستوري، الذي يعني عدم رجوع الأمير للدستور، وبالتحديد للمادة ١٠٧ منه التي تنص على ما يلي: "للأمير الحق في أن يحل المجلس بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل البرلمان من جديد للأسباب ذاتها مرة أخرى".

وعلى الرغم من أن القانون نص أيضاً على وجوب إجراء الانتخابات للمجلس من جديد في موعد أقصاه مدة شهرين من تاريخ الحل، فإن الحياة البرلمانية عادت في العام ١٩٨١، وذلك نتيجة لبعض الظروف السياسية والإقليمية، مثل الحرب الإيرانية العراقية.

لكن المجلس ما لبث أن عاد ليتم حله بانقلاب دستوري جديد في العام ١٩٨٦، وبقي حتى العام ١٩٩١، وبالتحديد بعد تحرير البلاد من الغزو العراقي، لأسباب عدة منها الضغوطات الأميركية على الكويت بشأن ضرورة وجود مشاركة سياسية وعودة الانتخابات، وذلك بعد أن انطلقت الانتقادات الدولية الواسعة لواشنطن كونها ساعدت دولة "دكتاتورية" في التخلص من احتلال العراقيين لأراضيهم.

لكن العائلة الحاكمة لم تكن تتوقع أن هذا الإجراء سيدخلها في نفق أزمة طويل لم يرَ النور بعد. فقد كانت نتائج الانتخابات البرلمانية صادمة حينها، حيث حصلت فيها المعارضة على ٣٥ مقعداً من أصل ٥٠، وهي ضربة كبيرة لها، وحاولت المعارضة، منذ حينها، أن تثبت مطالبها المتمثلة في فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، أو العمل بمبدأ تداول السلطة، التي أبقت الأسرة الحاكمة السيطرة عليها، إضافة إلى مطالب أخرى تتمثل في تعديل قانون الانتخابات، حيث كان عدد الدوائر الانتخابية ٢٥ دائرة، الأمر الذي يخلق تفاوتاً كبيراً في التصويت بين دائرة وأخرى. فمثلاً، كانت بعض الدوائر تمثل منطقة سكنية واحدة، وبعضها الآخر مناطق عدة، بشكل غير متناسب مع عدد الناخبين، وبالتالي كان هناك تمثيل غير عادل، وكان يفوز في الانتخابات أصحاب المركزين الأول والثاني، وهذا الأمر كان محور خلاف كبير بين المجلس والحكومة لأعوام عدة، أدت إلى حله أكثر من مرة كما سنشير لاحقاً.

وحاولت المعارضة الإسلامية هناك العمل على تحقيق مطالبها، والدخول في مواجهة مع العائلة الحاكمة من خلال أدوات عدة، منها خوض الانتخابات، وعقد جلسات الاستجواب لأعضاء الحكومة، وهم أمراء من العائلة الحاكمة.

عبير إسماعيل

فكان أول استجواب قامت به المعارضة، في العام ١٩٩٩، لوزير العدل الكويتي، الأمر الذي لحقه استقالة الحكومة وقتها وتنظيم انتخابات من جديد، فازت فيها المعارضة بحوالي نصف مقاعد البرلمان. ومما لا شك فيه أن الاستجواب كان من الأدوات التي زادت من شعبية المعارضة بين الكويتيين وضمنت لها الفوز.

وخلال فترة مجلس الأمة، حاولت المعارضة وبكل قوتها، أن تحقق مطلبها التالي، وهو فصل منصب ولي العهد عن منصب رئيس الوزراء، وتحقق لها ذلك بعد فوزها بنصف مقاعد البرلمان في انتخابات العام ٢٠٠٣.

وبعد تحقيق المعارضة انتصارها هذا، بدأت معركتها لتحقيق مطلبها الثاني، وهو تقليص عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥ دوائر، وهو ما خلق أزمة سياسية كبيرة في العام ٢٠٠٦، دفعت بأمير الكويت لإصدار مرسوم يقضي بحل البرلمان، وبخاصة بعد أن قدم ثلاثة نواب معارضين طلباً لاستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر الأحمد على خلفية هذه الأزمة. ولتفادي صعود رئيس الحكومة منصة الاستجواب، أعلن الحل.

وبالفعل، جرت الانتخابات في العام ٢٠٠٦، وما ميزها هذه المرة هو مشاركة المرأة فيها للمرة الأولى كمرشحة، وذلك بعد تمرير البرلمان قانون السماح لها بالمشاركة في العام ٢٠٠٥، إلا أنها لم تنجح في كسب ثقة الناخب الكويتي، كذلك لم يساعدها نظام الدوائر الـ٢٥ في الحصول على وضع تنافسي مقارب لوضع المرشحين الذكور.

وبالعودة إلى المعارضة الإسلامية، فقد عادت وحصلت على أغلب مقاعد البرلمان بواقع ٣٣ مقعداً من أصل ٥٠، كما لم يقتصر نجاح المعارضة على الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان، بل شمل أيضاً إقرار قانون الدوائر الانتخابية الجديد، وتقليصها من ٢٥ إلى ٥ دوائر، وذلك بعد أن رأت الحكومة أن المعارضة أصبحت قوية، وليس من صالحها أن تؤجل هذا القانون.

الانتصارات المتتالية التي حققتها المعارضة لم تجعلها تتوقف عن سعيها إلى إحداث المزيد من الإصلاحات السياسية، حيث واصلت مسلسل الاستجوابات لوزراء الحكومة. ففي بداية العام ٢٠٠٨، أعلن أمير الكويت حل مجلس الأمة، ودعا إلى الانتخابات من جديد، التي كانت نتيجتها لا تختلف كثيراً عن نتائج الانتخابات السابقة، حيث حصلت المعارضة الإسلامية وحدها على ١٨ مقعداً، فيما لم تحصل المرأة على أي مقعد.

بعد عام، وبالتحديد في آذار ٢٠٠٩، قدم عدد من المعارضين الإسلاميين طلباً لاستجواب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ ناصر الأحمد الصباح، وهي أول مرة يتم فيها تقديم مثل هذا الطلب، إلا أنه قبل موعد الاستجواب بأيام، أعلن أمير الكويت حل مجلس الأمة، والذهاب لانتخابات برلمانية، كان أبرز نتائجها فوز المرأة للمرة الأولى بالانتخابات، حيث دخلت ٤ نساء المجلس.

لكن مع نهاية العام ٢٠٠٩، دخلت البلاد مجدداً في أزمة سياسية أخرى أدت إلى حل مجلس الأمة للمرة السابعة، بعد تقديم عدد من نواب المعارضة الإسلامية طلباً لاستجواب رئيس الحكومة الكويتية الشيخ ناصر الصباح بتهمة هدر المال العام. وكان جديد هذا الأمر أن قبل رئيس الحكومة صعود منصة الاستجواب، وبالفعل تم استجوابه لكن في جلسة سرية، لحقتها استجوابات عدة لعدد من الوزراء.

عادت الأزمة السياسية في الكويت في العام ٢٠١١، بعد فضيحة الرشوة التي قدمها الشيخ ناصر الصباح لـ١٣ نائباً في مجلس الأمة، والتي عرفت بـ"التحويلات المليونية"، حيث اقتحم على أثرها متظاهرون وعدد من النواب مجلس الأمة فيما عرف بـ"الأربعاء الأسود"، الأمر الذي دفع بالحكومة للاستقالة وتشكيل حكومة جديدة بداية شهر كانون الثاني، إلا أن الأمر زاد من غضب المحتجين، وبخاصة الشباب، ما دفع أمير الكويت إلى حل المجلس للمرة الثامنة، وإصدار مرسوم يدعو إلى الانتخابات وفتح باب الترشيح. وكانت نتائج الانتخابات اكتساح المعارضة مقاعد المجلس بـ٣٢ مقعداً من أصل ٥٠.

في العام ٢٠١٢، يمكن القول إن البلاد دخلت في أزمة سياسية جديدة، ففي الوقت الذي لم تتمكن فيه العائلة الحاكمة من كبح جماح المعارضة الإسلامية هناك، بدأت تبحث عن سبل لإضعافها، منها تعديل قانون الانتخابات، حيث أصدر أمير الكويت مرسوماً أميرياً يقضي بتعديل قانون الدوائر الانتخابية، بما عرف بقانون "الصوت الواحد".

وبحسب هذا المرسوم، سيصبح لكل ناخب صوت واحد بدلاً من أربعة أصوات، الأمر الذي ترفضه المعارضة الإسلامية، معتبرة أن ذلك سيعمل على قلب موازين القوى السياسية، ويحرمها من القدرة على اكتساح الانتخابات التشريعية، والسيطرة على مجلس الأمة. وقد أغضب هذا الأمر المعارضة التي أعلنت رفضها دخول الانتخابات التي نظمت في شباط من العام نفسه، وأسفرت عن فوز كبير لمؤيدي الحكومة الكويتية. وتعد هذه ثاني انتخابات برلمانية تجرى في الكويت خلال أقل من عام، كما أنها السادسة خلال سبعة أعوام، فيما أجريت السابعة في شهر تموز الماضي، واعترضت عليها المعارضة أيضاً.

التكتيك الآخر لإضعاف المعارضة، هو الاستمرار في حل مجلس الأمة، فالاستمرار في إجراء الانتخابات يجفف ينابيع المعارضة، بمعنى لا تستطيع الكتل السياسية الاستمرار بصرف ملايين الدولارات على الحملات الانتخابية وما يتبعها من مصاريف لاستمالة الناخب إليها، الأمر الذي لا يعد صعباً بالنسبة لمرشحي الحكومة والتابعين للأسرة الحاكمة.

عقب إقرار الأمير صباح الأحمد الصباح قانون الصوت الواحد، اعتبرت المعارضة ذلك تحدياً صارخاً لها وعقبة أمام الاستمرار في تحقيق مطالبها التي وضعتها لتغير الحياة السياسية في الكويت. وكانت نتيجة ذلك أن أعلنت المعارضة رفضها المشاركة في الانتخابات التي أجريت في شباط ٢٠١٢، وتموز ٢٠١٣، كما قررت النزول إلى الشارع وتحدي العائلة الحاكمة بشكل علني وصريح، ونجحت في الأمر، وبخاصة أنها جذبت الشباب حولها، فأصبحت هناك اعتصامات شبه يومية، كانت نتيجتها اعتقال العشرات من رموز المعارضة من أمثال مسلم البراك، وغيره الكثيرون ممن استخدموا حتى وسائل الإعلام الجديد في مهاجمة العائلة الحاكمة، وكذلك في حشد الشباب حولهم.

وخلال هذه الفترة، كان هناك تخوف من أن يتطور الوضع في الكويت ليصل إلى حد الحالة البحرينية، أو البدء بالمطالبة بإسقاط النظام الأميري وتحويله إلى نظام ديمقراطي برلماني. لكن للحالة الكويتية طابعاً خاصاً مثل العديد من دول الخليج، وهو أمر غير موجود في الدول العربية الأخرى. وهذه الحالة تتمثل في طبيعة النظام الاجتماعي هناك، وهو نظام قبلي منذ مئات السنين. فعائلة الصباح، ومعها آل سالم، تسيطر على نظام الحكم في البلاد بموجب عقد اجتماعي أبرم مع الكويتيين نهاية القرن الثامن عشر. هذا العقد تم بموافقة ومباركة زعماء القبائل والعشائر الكويتية، التي تعد العمود الفقري للنظام الاجتماعي هناك، والذي بدونه ستنهار دولة الكويت.

لكن، وعلى الرغم من أن الأزمة ما زالت مستمرة بين المعارضة والأسرة الحاكمة، فإن الوضع لم يتطور إلى حد المطالبة بإسقاط النظام القائم لأسباب عدة أهمها:

أولاً. في حال أرادت المعارضة الكويتية أن تتطور إلى مستوى المطالبة بإسقاط النظام الحالي، عليها أولاً التخلص من العمود الفقري الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي والسياسي، ألا وهو القبيلة.

كما أن الحديث عن إلغاء دور القبيلة في حياة الكويتيين أمر غير وارد أساساً، وبخاصة من قبل المعارضة نفسها، التي يدعمها، بشكل أو بآخر، النظام القبلي الموجود. هنا يقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د. شفيق الغبرا، إن "العائلة الحاكمة لم ولن تشعر يوماً بأن شرعيتها مهددة، كما أن الكويتيين أجمع ارتبط تاريخهم بتاريخ أسرة الصباح، وبالتالي فهم جزء من تاريخهم، ولا يتصور الكويتي يوماً من الأيام أن تكون هناك كويت بدون أسرة الصباح".

ثانياً. جميع المطالبات التي تطرحها المعارضة منذ عشرات السنين، تتمحور حول إدخال المزيد من الإصلاحات السياسية، واستبدال وجوه السلطة وإعطائها مزيداً من المشاركة في القرار السياسي. والدليل على ذلك، أن مطالب مجلس الأمة الكويتي طوال السنوات الماضية تتركز على تخفيف سيطرة الحكومة، التي تعد امتداداً للأسرة الحاكمة، على مرافق الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تسيطر على ما بين ٧٠-٩٠٪ من مرافق الدولة المختلفة، الأمر الذي يضعف دور مجلس الأمة الكويتي، الذي يمارس دائماً دور المتمرد على الحكومة.

ففي حال حصل مجلس الأمة الكويتي على صلاحيات تتعدى الـ٥٠٪ كتلك التي تتمتع بها الحكومة، فإن الأمر يعني تمتع الكويتيين بحرية تشكيل الأحزاب، والتمتع بوجود قضاء مستقل وحكومة مستقلة، إضافة إلى أن يكون رئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية وليس من الأسرة الحاكمة.

وعلى الرغم من تطور الأحداث بشكل متسارع جداً، ودخول عناصر جديدة في لعبة المعارضة والأسرة الحاكمة بالكويت في العام ٢٠١٢، فإن هناك خطاً واحداً تسير عليه الأحداث، بمعنى لم تنحرف الأوضاع لتصل إلى مرحلة الفوضى، كما حصل في البحرين على سبيل المثال.

لكن حتى في البحرين، التي دخلت في فترات من الفوضى، اضطر الملك هناك للجلوس مع المعارضة في النهاية، والتحدث معها والاستماع إلى مطالبها، على أمل الوصول إلى تسوية سياسية تخرج البلاد معها من حالة الاضطراب التي تعيشها. الأمر ذاته سيحصل في الكويت، فسواء عاجلاً أم آجلاً، ستجلس المعارضة مع أمير الكويت، الذي سبق وأن أطلق نداءً لها للجلوس والتحاور، لإخراج البلاد من الأزمة الحالية.

إضافة إلى ذلك، يجب عدم إغفال دور التيار الإصلاحي داخل العائلة الحاكمة نفسها، فقد تناقلت وسائل الإعلام المختلفة أنباء الزيارات التي يقوم بها عدد من أمراء الكويت لخيام الاعتصام، تعبيراً عن تأييدهم للحراك الموجود ولمطالب المعارضة بإدخال مزيد من الإصلاحات السياسية. وفي حال حصل ذلك، فمن المتوقع أن يمنح الأمير الحالي مزيداً من المساحة للمعارضة في الحياة السياسية، وإدخال إصلاحات تعمل على تهدئة الشارع الكويتي.

يبقى أن نذكر أن مجلس الأمة الكويتي لم يتمم ولايته بشكل كامل منذ العام ٢٠٠٦، وأنا أتمنى أن يحفظ الله هذه البلد كما جميع البلاد العربية.

الجلسة الخامسة

الطائفية في سوريا، قبل وبعد: شهادة شخصية

سميح شبيب

محاضر جامعي، ورئيس تحرير مجلة شؤون فلسطينية

سميح شبيب

أود أن أشكر مؤسسة مواطن على عقد هذا المؤتمر السنوي، الذي شكل في السنوات الماضية التي عقد فيها حتى الآن، مدرسة فكرية مهمة تنمي وتجمع وتؤطر الفكر الفلسطيني، وتفسح المجال لنقاشات معمقة. أعتقد أن هذا المؤتمر واحد من المؤتمرات الفكرية المهمة في فلسطين، وآمل أن يتواصل جهد مواطن في عقد هذه المؤتمرات.

ما سأقدمه عبارة عن شهادة شخصية حول "الطائفية في سوريا قبل وبعد"، أي قبل ما سميّ بالأحداث أو الثورة أو المؤامرة، سمّها ما شئت، وما بعد ذلك، فهناك اختلاف كبير ما بين السائد قبل ذلك وبعده.

مقتضيات عرض شهادة شخصية كهذه، تتطلب التطرق، ولو بسرعة بالغة، إلى بعض النقاط المتعلقة بسيرتي الذاتية التي ستؤهلني للإدلاء بشهادة كهذه. فقد ولدت في يافا بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٦، وهاجرت منها بعد ثلاثة أيام من ولادتي بحراً إلى بيروت، وفي العام ١٩٥٤ تأسست وكالة الغوث "الأونروا"، وعمل والدي فيها، وهاجرنا إثر ذلك إلى دمشق، ما أتاح لي زيارة كافة المواقع الفلسطينية في دمشق وسوريا.

سكنّا في بادئ الأمر في حي المهاجرين، وهو حيّ قريب من منطقة "الشيخ محيي الدين" وسط دمشق، وله أهمية خاصة لديّ، حيث درست في مدرسة طارق بن زياد، قبل أن ننتقل إلى مخيم اليرموك، حيث درست الإعدادية لثلاث سنوات في "المالكية"، ثم درست الثانوية في مدرسة عبد الرحمن الكواكبي في وسط حي الميدان. بعد ذلك، وعندما أنهيت دراستي الثانوية، وحصلت على البكالوريا (التوجيهي)، درست في جامعة دمشق لأربع سنوات، وكنت درست قبلها "دبلوم التربية" في حلب.

هذه السيرة الذاتية التي سردتها باختصار وسرعة بالغة، أتاحت لي فرصة الانخراط في المجتمع السوري، وبخاصة أن القوانين السورية التي صدرت عن الحكومات المتعاقبة، وبالتحديد بعد العام ١٩٥٤، أتاحت للفلسطيني أن يكون متساوياً أو متشاركاً مع السوري في كل شيء، فاللاجئ الفلسطيني عومل معاملة السوري تماماً، باستثناء بعض الوظائف من بينها الوزير.

هذا الانخراط في المجتمع السوري أتاح لنا الاطلاع ميدانياً، أكان على التركيبة السورية الطائفية، أم طوائف سوريا، لأنها لم تكن في يوم ما طائفية على الإطلاق، وذلك من خلال معايشاتي ومشاهداتي التي سأروي بعضها الآن، والتي أتاحت لنا نوعاً من الاطلاع العميق فعلاً على الأوضاع السورية، سواء على صعيد الخريطة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، لأن الفلسطيني كان جزءاً منها، فحتى في فترات الاتفاق والاختلاف مع النظام السوري، كان هناك نوع من التمازج والتشارك مر بمراحل، منها التحالف الإستراتيجي، ومنها النفي الإستراتيجي، وهذه الأمور كانت ترتبط بمكونات المجتمع السوري، والنظام السياسي في سوريا، وغير ذلك.

في فترة الابتدائية، لم نلاحظ في طفولتنا على الإطلاق أي نوع من التمايز بين مكونات المجتمع السوري، وبخاصة عندما كنا ندرس في الابتدائية مادة التربية الوطنية، التي تتناول مواضيع تتعلق بالثورة السورية الكبرى، أو استقلال سوريا، أو ما بعد ذلك ... فعندما اندلعت الثورة السورية الكبرى في الديار السورية برز قادة عسكريون كانوا من طوائف متعددة كصالح العلي (علوي)، ومحمد الأشمر (سني)، وسلطان باشا الأطرش (درزي)، وفي العام ١٩٢٥، تم التوافق على سلطان باشا الأطرش لقيادة الثورة، وكان هناك نوع من التوافق بين الطوائف، بما فيها الطائفة المسيحية. أضف إلى ذلك أن هناك أحياءً بالكامل في سوريا تمازجت فيها الطوائف.

كنا نشارك في نضال سياسي مركزه شارع الأمين في دمشق، الذي نشأت فيه فترة الطفولة، وهناك كان يتمازج المسيحيون والشيعة والطائفة الموسوية (اليهود) وغيرها، في حالة عجيبة لم يكن فيها للانتماء الديني أي اعتبار.

عندما تم الاستقلال في سوريا، وجدت قادة الأحزاب أن صيغة العام ٤٣ التي طبقت في لبنان غير قابلة للتطبيق في سوريا، علماً أن عدد الطوائف في سورية أكثر عدداً من الطوائف في لبنان، وهذه الطوائف جميعها توافقت على صيغة "الدين لله والوطن للجميع". ما بعد الاستقلال، لم يكن للطائفية دور في تحديد الوظائف العليا في سوريا، ولم تطبق صيغة الـ٤٣ أو ما يشابهها، وعاش المجتمع السوري طويلاً في ظل ذلك.

أذكر في أيام الشباب، أن أكبر زعيم سياسي كان يحظى بالاحترام، لاسيما عندما يعقد ندوات ومحاضرات في جامعة دمشق، كان ميشيل عفلق، ومن أهم الندوات التي قدمها كانت تحت عنوان "محمد الثائر العربي"، عن النبي محمد، وحظيت باحترام كبير، وبخاصة أنه اعتبر أن النبي محمد قام بثورة "بعثية" في الجزيرة العربية، وبعث العرب من جديد، وعفلق كان من كبار المفكرين القوميين.

أذكر فيما أذكر، أنه كان يحدث أمر لافت في ليلة القدر بحي المهاجرين في دمشق، حيث كنا نرتدي البياض ونأكل "البوظة" و"الكشك"، وكان ينضم إلينا اثنان أو ثلاثة من رجال الدين المسيحي لمشاركة إخوانهم المسلمين في إحياء هذه الليلة المباركة. كما أذكر أنني ذهبت في طفولتي مع والدي للمشاركة في جنائز جيراننا المسيحيين في الكنائس، وهذا يؤكد على اللاطائفية التي كانت عنواناً رئيساً في سوريا.

في العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨ جرت تجربة هي الأولى والأخيرة في وزارة التربية السورية، وكان ذلك في زمن "البعث"، حيث كانت هناك في كل محافظة دار للمعلمين تمنح الدبلوم من تخصصات عدة، بينها "التربية"، وتم وقتها اقتراح جمع طلاب كافة دور المعلمين في حلب، بحيث يشارك في التدريس أساتذة من مختلف المحافظات، وفي تلك السنة فوجئنا بأن برفقتنا طلاباً من "السلمية" ومن "الحسكة"، وطلاباً علويين وغيرهم، وهناك حصل نوع من التمازج الثقافي، فالطلاب العلويون قاموا بدعوتنا لزيارة مناطقهم، وهناك وجدنا ترحاباً وطيبة، كما لمسنا حالة من التمجيد للروح العسكرية في تلك القرى العلوية، لدرجة ترديد طرفة مفادها أن ارتباط الفتيات العلويات الجميلات كان يتوقف على رتبة العريس في الجيش، وكلما زاد حسنها ارتفعت المطالبات برتبة أعلى. هذه الروح العسكرية لدى العلويين كانت لاستعادة حضور الطائفة على الخريطة الاجتماعية والاقتصادية، والأخيرة كانت من نصيب المسيحيين والطائفة السنية واليهود، وعليه كان النفوذ العلوي من خلال الاتجاه نحو العسكر.

وكانت تشكلت لجنة عسكرية داخل الجيش السوري ضمت حافظ الأسد وصالح شديد وغيرهما، ممن تمكنوا لاحقاً من الوصول إلى السلطة عبر وزارة الدفاع، ولكن ما بعد ذلك، وللحقيقة، لم يبنَ جيش طائفي في سوريا، ولا مجتمع طائفي. صحيح أن رئيس الجمهورية وضباطاً كباراً باتوا من العلويين، لكن لم يكن النظام علوياً، ولم يكن الجيش علوياً، وهذه النقطة ذات أهمية قصوى، وبقي التمازج والنسيج الاجتماعي في سوريا قائماً وتواصل حتى ما قبل الأحداث الأخيرة بقليل. لم يكن هناك أي نوع من الطائفية، ولم تستغل الطائفة العلوية وجود الرئاسة في يدها، وكون أن ضباطاً كباراً هم من العلويين باتجاه تحويل المجتمع إلى مجتمع علوي، بل هي أشركت الطائفة السنية، وبخاصة التجار في دمشق، وأشركت المسيحيين وغيرهم، في إدارة النظام.

عشت في سوريا لعقود، وأسرتي لا تزال هناك، وحقيقة لا أدري ما الذي يحصل. بتنا نسمع أسماء ألوية لم نعايشها على الإطلاق، ولا هي بالوارد، ولم يكن لأحد أن يتخيل وجودها، أو يتخيل ما يحدث في سوريا اليوم. أميل إلى الاعتقاد بأن ما حصل في سوريا هو أزمة ديمقراطية تضاف إليها أزمة اجتماعية اقتصادية، تمخض عنها تحرك كان في بداياته مبرراً ومفهوماً تماماً، فربيع دمشق في العام ٢٠٠٥ كان خلاصة الفكر السوري، وكان بشار الأسد مشاركاً في الرؤية ويوافق تماماً على نتائج ٢٠٠٥، ولكن "الحرس القديم" حال دون ذلك، وهنا بدأ نوع من التمردات الشعبية، ولكن ما بعد ذلك، وهذا مبني على اتصالات مع معارضين أعرفهم جيداً، بينهم ميشيل كيلو، تبين أن لا وجود لفصيل مسلح في سوريا قومي أو علماني أو شيوعي. الفصائل المسلحة الحالية التي يمكن وصفها بالمناهضة للنظام هي فصائل مضافة، وهذا ليس بالأمر الغريب.

التدخل الأجنبي الآن في سوريا، هو من أضاف هذه الطائفية، وما حدث في بلدة معلولا التاريخية المسيحية، وأهلها يتحدثون حتى اليوم اللغة الآرامية، وقرية جبعادين المجاورة، من اعتداءات على الأديرة، وجمع للمسيحيين ومحاولة إرغامهم على إعلان إسلامهم، أكبر دليل على ذلك.

باعتقادي، الخسارة السورية الكبرى، ليست في الاقتصاد أو الزراعة أو في الـ ١٦٠ مليار دولار التي تحتاجها سوريا لإعادة الإعمار، بل في النسيج الاجتماعي، الذي ضرب بفعل التدخلات الأجنبية، وضعف النظام الذي بات يستعين بالآخر. سوريا لم تكن طائفية في يوم من الأيام، وما بعد هذه الأحداث حصلت بعض الأمور التي تحتاج إلى الدراسة بعناية وتمحيص.

نقاش الجلسة الخامسة

في بداية الأسئلة والمداخلات خلال الجلسة الخامسة، طرح د. أنيس البرغوثي سؤالاً حول تصريحات لشيخ من آل الصباح قبل عقود، أن بإمكان العشائر الكويتية الإجماع على حاكم من خارج آل الصباح، فما مدى إمكانية ذلك؟ وهل تم إجراء أية تغييرات على قوانين الانتخابات في الكويت، وبخاصة بعد فوز الإسلاميين، ولجولات عدة، بالانتخابات البرلمانية، بمعنى حصولهم على الأغلبية في البرلمان الكويتي؟

وتوالت الأسئلة والتعليقات والمداخلات اللاحقة بخصوص الحالة المصرية، ومن بينها احتجاجات حول ما طرح في ورقة حنين سليمان، من قطع مع الماضي، ومع النخب والبيروقراطية في النظام السابق، واعتباره شكلاً من الإقصاء والتهميش، وكيف يمكن الاتجاه نحو تنمية بديلة في ظل التخلي عن هذه النخب وما تملكه من خبرات وكفاءات في بلد مديون كمصر، ووضعه الاقتصادي يقترب من الانهيار، في حين اعتبر آخرون أن ما حدث في مصر، وإلى حد ما في فلسطين، هو الانتقال المفاجئ من حالة حكم شمولي إلى حالة ثورية، دون أن تستوعب الشعوب فكرة قبول الآخر، أو محاربة الفساد الذي تراكم عبر عقود عديدة، بل إن البعض وجد أن بعض خطوات الرئيس المصري السابق محمد مرسي تندرج في إطار التنمية البديلة، وإنجازات مشروع النهضة، فيما وجد البعض أن من الظلم الحكم على تجربة الإخوان المسلمين في مصر، وتجربة «حماس» في قطاع غزة، دون إعطائهما الفترة اللازمة لتحقيق الإنجاز من عدمه، في حين رفض البعض وصف ما حدث في مصر منذ ٣٠ يونيو بالانقلاب.

وبخصوص الحالة السورية، أكد البعض ما ذهب إليه شبيب، بأن لا طائفية داخل المجتمع السوري، وأشاد آخرون بمواقف الرئيس السوري بشار الأسد تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بينما تساءل البعض عن توريث حافظ الأسد الحكم لابنه، وقبول الأخير بالحكم، وقمع النظام السوري للطبقة الوسطى، وما إذا كان يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على الطائفية. تحدث آخرون عما وصفوه بـ«جيش العصابة»، وليس «الجيش الطائفي»، وبالتحديد ما يسمى بـ«الفرقة الرابعة» في الجيش السوري، التي تتركز مهمتها على حماية النظام والعائلة الحاكمة، وهذه الفرقة عبارة عن جيش بكامل معداته وعتاده لحماية مصالح النظام.

وفي تعقيبه على المداخلات والأسئلة، قال شبيب: بسرعة، حينما قررت المشاركة في هذا المؤتمر عبر تقديم شهادتي الشخصية، كان الهدف تجنب الجانب السياسي في الموضوع السوري. عشت في سوريا، وشاهدت ما شاهدت، وقدمت شهادة صادقة، وهذا ما وجب أن يكون. يوجد في الملف السياسي ما يوجد فيه، ونحن كفلسطينيين مررنا بمراحل متعددة في علاقتنا بالنظام السوري، حيث كانت سوريا في المرحلة الأولى الحاضنة الرئيسية للثورة الفلسطينية، إذ قام السوريون بتدريبنا، وإمدادنا بالسلاح، وإعطائنا أراضٍ، وهذا لا ينطبق على السلطة فحسب، بل والشعب السوري أيضاً. فقد كان الشعب في الغوطتين يمنحنا أراضي شاسعة لبناء معسكرات للثورة الفلسطينية.

وأضاف: في مرحلة لاحقة، مررنا بأزمة حادة بيننا وبين السوريين وصلت حد الاقتتال ومحاولة نفي الآخر، ثم مررنا بمرحلة تحالف إستراتيجي بيننا وبين السوريين، ومن ثم عدنا إلى مرحلة الاقتتال، وهذا ملف شائك. الوضع السوري من الناحية السياسية معقد جداً، وسبق أن قلت إن الدولة القائمة حالياً دولة فاشلة لأنها لا تحتكر السلطة، ولا تحتكر السلاح، ولا تحتكر العنف، ولا شيء إطلاقاً. يوجد انسداد في الآفاق والديمقراطية في سوريا، ولا شك في ذلك، وعملية التوريث لم تقتصر على سوريا، بل كانت هناك مساعٍ مشابهة في كل من مصر وليبيا. لا يوجد في سوريا ولا في الدول العربية، باستثناء لبنان جزئياً، تداول سلطة، أو تعددية سياسية، وهذا ما خلق الأزمة.

وتابع شبيب: وصف النظام بأنه عصابة أو غير ذلك يعود لرؤية من يصف، ولكل الحرية في التعبير عن آرائه وتوصيفاته. هل قصفت السلطة الشعب؟ نعم تم ذلك. الملف السوري حاد جداً، ولا يمكن الاتفاق على توصيف ما يحدث في ندوة أو مؤتمر. ما فعلته، هو توصيف الحالة السورية من حيث النسيج الاجتماعي، وذكرت أن ما ضرب في مقتل إثر الأزمة السورية هو النسيج الاجتماعي. هذه هي الخسارة الكبرى في سوريا.

بدورها، قالت إسماعيل: لا أعتقد أن القبائل الكويتية قادرة على تغيير خريطة الحكم في الكويت من خلال الإجماع على قبيلة أو قبيلتين غير آل الصباح وآل السالم، وهما أبناء عمومة، وتحكمان البلاد منذ القرن الثامن عشر، وكانت صحراء حينها، فقاموا بتعميرها، قبل اكتشاف النفط، والأهم أنهم لم يبخلوا على المواطن الكويتي. حتى المعارضة الكويتية لم تطالب يوماً بالانقلاب على آل الصباح وآل السالم، بمعنى لم تسجل أية مطالبات للمعارضة في الكويت بإلغاء العقد الاجتماعي القائم. إضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد فريق من المعارضة الإسلامية في الكويت ينتمي إلى قبيلة كبيرة يمكنها السيطرة على البلاد وإدارتها.

وأردفت: المتتبع للشأن الكويتي يمكنه ملاحظة أن المواطن الكويتي مرفه، وهذا لا يحتاج إلى جهد كبير، حيث تمت مضاعفة دخل المواطن الكويتي بالمعدل من ٣٠ ألف دينار كويتي إلى ٦٠ ألفاً، أي قرابة ١٨٥ ألف دولار سنوياً للفرد الواحد، بل إن الراغب في الزواج من الشباب الكويتي ينفق عليه الكثير، علاوة على التعليم المجاني والتأمين الصحي، والتمييز ضد الجنسيات الأخرى لصالح الكويتي. وبالتالي، المواطنون غير ناقمين على الأسرة الحاكمة في الكويت.

وأضافت إسماعيل: بالنسبة للقوانين، تم تغيير العديد من القوانين، لكنها لم تكن قوانين جوهرية، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة، لكن فيما يتعلق بالقوانين المرتبطة بالاستثمار في البترول لم يتغير شيء، ويبدو من الصعب المساس بهذا النوع من القوانين، حيث إن العائلة الحاكمة تسيطر على مفاصل الدولة الأساسية، كالبترول، والدفاع، وبخاصة مع وجود العديد من القواعد العسكرية الأميركية.

أما سليمان، فقالت: هدم النخب القديمة لا يعني إقصاءها، حيث كانت الفكرة الرئيسية مما طرحت هو أن النخب الموجودة حالياً لا تعبر عن الشعب المصري. الفكرة كانت جسر الهوة بين الطرفين، وإن كان هذا يتم بإعادة هيكلة هذه النخب فلم لا؟ فلا تعني إعادة هيكلة النخب إقصاءها، وبخاصة أننا نرفض الإقصاء أو التهميش أو الاحتواء. كل المطلوب هو الوصول إلى حالة من التوافق، فعند الحديث عن ضرورة بروز نخب جديدة تعبر عن الشعب، فهذا لا يعني إقصاء النخب القديمة.

وأضافت: التنمية البديلة ليست بالأمر الصعب تحقيقه في مصر، لأن تجربة عبد الناصر هي التجربة الرئيسية التي يمكن الاستناد إليها في هذا الاتجاه، حيث سبق وأن نجحت تجربة عبد الناصر في فك الارتباط مع الخارج. لذلك، فكرة التنمية البديلة ممكنة في ظل ظروف شبيهة بتلك التي تسلم فيها عبد الناصر حكم مصر. وبرأيي، لدى مصر من الموارد ما يؤهلها للسير في هذه الطريق، كالريعية (السياحة، وقناة السويس)، أو الموارد البشرية، بحيث تؤسس لبناء اقتصاد إنتاجي.

وتابعت: لا أوافق الرأي مع من تحدث عن أن سياسات مرسي أو مشروع النهضة يمكن أن تندرج في إطار التنمية البديلة، فما شاهدته عكس ذلك، إذ أن القروض الأجنبية أو الدولية بقيت على حالها، إضافة إلى رفع الأسعار، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وهي سياسات «نيو ليبرالية» بامتياز.

وبالنسبة لتجربة حركة حماس ومدى نجاحها من فشلها، قالت سليمان: أنا لم أدرس هذا الموضوع، لكن ما أستطيع أن أقوله هو ما دام أن «حماس» قبلت الدخول في السلطة، فلا بد من توفر برنامج بديل ومتكامل لديها، إما إذا وصلت إلى السلطة وبقيت تحكم بالأدوات ذاتها، فـ«يبقى القديم أفضل»، من باب أننا حينها لن ندفع ثمن التغيير.

وأضافت: صحيح أن ثلاث سنوات غير كافية للحكم على الثورة المصرية بالنجاح أو الفشل، لكن هناك مؤشرات للحكم بأن الثورة حتى اليوم لم تنجح، وهو ليس حكماً مطلقاً.

واختتمت تعقيبها بالقول: أخيراً، وفيما يتعلق بوصف ما حدث في ٣٠ يونيو بالثورة أو الانقلاب، أقول إن الانتخابات ليست هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية، وإنه كان بإمكان السلطة الجديدة في مصر، ممثلة بالإخوان المسلمين برئاسة مرسي، الدعوة إلى انتخابات مبكرة أو استفتاء، لكن مرسي نفسه رفض الأداة التي وصل فيها إلى الحكم.

الجلسة السادسة

إدارة الجلسة: مها السمان
متخصصة بالتخطيط الحضري والجغرافيا السياسية، وأستاذ مساعد في جامعة القدس

مضر قسيس
عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، ومدير مشارك لمبادرة ويندسور بيرزيت للكرامة، وزميل باحث في مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

الثورة والكرامة وفلسطين: حول الحاجة إلى ثورة فلسطينية

مضر قسيس

المقاربة التي أقدمها تقوم بالأساس على عدم اجترار الماضي، ونقد الذات دون جلدها، وباتجاه السؤال حول ما هو الذي علينا عمله في المستقبل، والإجابة المقترحة التي سأطرحها في البداية وليس في النهاية، هي أننا بحاجة إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى حالة الثورة. نحن فقدنا الثورة، فحين كنا نعرف باسم الثورة الفلسطينية لم نكن نحمل تسميات من قبيل القضية، والسلطة الوطنية، وأعتقد أن هذا كان يعبر عن واقع نعيشه، وله نتائج وتبعات، وأعتقد أننا ما زلنا بحاجة إلى تحقيق أهداف الثورة الفلسطينية. إذا أردنا تحقيق أهداف الثورة فلا بد من ثورة لتحقق أهدافها.

في حوار مع صديق قبل أشهر عدة، تساءلت عن مكانة القضية الفلسطينية في الحراك العربي، والثورات والشعارات. هل الشارع العربي نسي القضية الفلسطينية، أو تنازل عنها، حيث لم تعد القضية الفلسطينية هي همّ الشارع المصري، ولم تعد جامعة القاهرة تخرج في مظاهرات في كل مناسبة فلسطينية، بل باتت مظاهراتهم مرتبطة بمناسباتهم هم، كما لم يعد الموضوع الرئيسي في فلسطين هو ذكرى أطفال الحجارة مقارنة بالنخب السياسية الفلسطينية التي توجهت إلى تونس، وأحدثت مفارقة ما بين صورة اللاجئ وصورة الغني وغيرها؟ كان النقاش لطيفاً، وخرجنا بأن الموضوع الفلسطيني لم يعد محورياً بالنسبة للعرب، ليس لأن فلسطين فقدت أهميتها، أو لأن الشعب الفلسطيني تحرر، ولكن لربما بسبب المفارقة القائمة على أنه في الوقت الذي يسير فيه الشارع العربي في المزاج الثوري تماماً، بات الفلسطينيون الذين كانوا يقودون الحراك الثوري العربي، في المؤخرة تماماً. اليمن أمامنا، العراق أمامنا، سوريا أمامنا، ومصر وتونس والمغرب، والأردن أمامنا، وهناك مؤشرات وإن قليلة على أن السودان باتت أمامنا في هذا الاتجاه.

لست شوفينياً أو متعصباً لفلسطينيتي، وإن كنت فخوراً بها، وبالتالي أتساءل عن الخلل، وما الذي حدث بحيث تراجعت مكانة القضية الفلسطينية، التي باتت تقبع اليوم فيما يمكن تسميته بـ"الحجر السياسي"، ولم تعد هي موضوع القهوة والشاي والسجائر بين الطلبة العرب، كما كان في السابق، وهذا الحجر الأقرب إلى "الحجر الصحي" لا ينطبق فقط على حالة القضية الفلسطينية عربياً، بل إننا كفلسطينيين نعيش حالة غريبة نراوح فيها مكاننا منذ سنوات.

مواضيع الاهتمام السياسي في الشارع باتت غريبة جداً، فها نحن نعود إلى المفاوضات بعد ثلاث سنوات من التوقف، ولم نجد من فرح وهلل كما لم نجد من حزن، وإن كان هناك من حزن وخرج ليعبر عن حزنه فحراكهم لا يرتقي لمستوى الحدث، وبات النقاش ليس حول الموضوع، بل حول القمع والحريات، وهذا لا يعني أنني أربط تأثير وفعالية الفعل السياسي بعدد المشاركين فيه، ولكن إذا كان الحديث عن تكرار تجربة آخر ٢٢ سنة، مع إصلاح أو دون إصلاح، مع تعديلات أو دون تعديلات، فإنني أقول اتركوا الفلسطينيين، واتركوا "أبو مازن"، فجون كيري نفسه ليس قلقاً إزاء المفاوضات، فالعودة إلى المسيرة التفاوضية لم تعد حدثاً، كما أن المصالحة بين "فتح" و"حماس" لم تعد موضوعاً ملحاً بالنسبة للشارع الذي يتحدث عنه من باب المجاز، على الرغم من القناعة بأن شيئاً من هذا القبيل لن يحدث. الشارع الفلسطيني بات يصور الوهم على أنه واقع، لأن لا واقع جديداً للحديث عنه. هي حالة من الذهول، أو الضياع، أو الإنكار. بالنسبة لي اعتبرها حالة من الاغتراب.

هذا الاغتراب مرتبط بالضرورة بغياب إمكانية المشاركة السياسية، وبغياب جدوى الفعل السياسي الشعبي. حين تشعر الناس بأن القول من عدمه أو التفكير من عدمه أو الفعل من عدمه سيّان، وبخاصة لقناعتهم بأن القرار ليس بأيديهم، سواء لكونهم ليسوا من النخبة، أو ليسوا من الأجانب، أو لأنهم ليسوا من أصحاب النفوذ، أو لأن القرارات لا تصنع بهذه الطريقة، أو حتى لأسباب تقنية وغيرها، يصبح السؤال ملحاً حول جدوى الشعار السياسي.

أعتقد أن المفارقة الكبرى تكمن في أنه في الوقت الذي أثبت فيه العالم العربي بأسره بأنه لم يعد بالإمكان غض النظر عن رأي الشارع، ولم يعد بالإمكان إهمال الرأي العام، وحين أهمل الرئيس المصري السابق محمد مرسي الرأي العام وحاول اختطاف السلطة بأكملها، لم يصبر المجتمع المصري عليه، وتم الانقضاض عليه بفعل ثوري في الشارع، والسبب الرئيس هو إغفال الرأي العام، وسياسة الإقصاء التي مارسها مرسي ومن معه في الحكم. النخب السياسية الفلسطينية ما زالت تضرب بعرض الحائط الرأي العام الفلسطيني، ليس فقط عدم اهتمام، بل لا محاولة حتى لإيجاد وهم الجمهور وراء النخب السياسية، وهذا مؤشر خطير ومهم.

إهمال الرأي العام، مع الانقسام والتشرذم، يظهر أن النخب السياسية الفلسطينية، وأعني السلطتين وحلفاءهما والمعارضة وكل ما هو سياسي منظم، فقدت تماماً شرعيتها الشعبية، ومع ذلك قائمة وفاعلة، حيث تملك شرعيات أخرى كشرعيات القانون، والقوة، والمال، والقوى الأجنبية، وشرعية الخارج، والشرعية التي تأخذ شكل مقاومة أو مواجهة أو مفاوضة الاحتلال، وهي ظرف موضوعي ناشئ عن حالة استعمارية، فيها الاصطدام مع النخب السياسية بسببها أمر غير مبرر، وهذه الشرعية ينطبق عليها المثل القائل "اللي بتجوز إمي بيصير عمّي".

وهنا يبقى الشعار القائم "الوحدة الوطنية". ثمن "الوحدة الوطنية" هو غياب الفعل السياسي، وغياب المواجهة حتى مع كل ما هو خاطئ أو لا يلبي طموحات الشارع الفلسطيني وتطلعاته. التشرذم هو تعبير عن فقدان الشرعية الجماهيرية، فهي تحول الجمهور إلى عنصر غير ذي جدوى، ولن تعود النخب السياسية مضطرة لـ"أن تساير الرأي العام"، وبالتالي تنطلق بأقصى سرعتها لتحقيق أهدافها الذاتية كنخب، وبالتالي هي تتعامل لتحقيق مصالحها التي تبدو مشروعة في ظل نظام الشرعية القائم، كونها شرعية أموال لم تنتج محلياً.

ولكن حالة التشرذم هذه، وفي الوقت التي هي مؤشر على غياب شرعية الجمهور، هي ذاتها مؤشر على شيء مختلف تماماً في مصر التي هي أيضاً مشرذمة، لكنها مشرذمة بسبب صراع شعبي على شرعية جديدة، وبالتالي سينشأ عن هذه الشرذمة نظام سياسي جديد. في مصر، هناك صراع على من يتسلم مقاليد الحكم، وعلى شكل السلطة، وعلى أفعالها وما المطلوب منها، وعلى مصير مصر والشعب المصري، وبالتالي حالة التشرذم هناك حالة صحية، وتظهر أن مشروع الوحدة الوطنية هو ليس مشروع كل زمان كما هو الحال عندنا.

الوضع في سوريا مختلف تماماً، حيث الصراع الداخلي يطغى لدرجة يصبح معها من الصعب على العديد من الأطراف أن ترفض تماماً التدخل الخارجي، لأنها تشعر أنه دون ذلك فإنها قد تذهب إلى غير رجعة، فحالة التمادي في الصراع أصبحت تستدعي ربما تدخلاً خارجياً من الناحية الموضوعية، وبالتالي من يدعو إلى التدخل الخارجي ليس بالضرورة شخصاً "عميلاً"، بل هو شخص يحتاج موضوعياً إلى التدخل الخارجي، لأنه وضع نفسه في موقع هو بحاجة معه لمثل تدخل كهذا.

إذا قرر الشعب الفلسطيني أن يواجه هذه الحالة التي يمكن تسميتها بحالة "النخب المهادنة"، أو النخب غير القادرة على المقاومة لأن شرعيتها مستمدة إلى درجة كبيرة من المصدر ذاته الذي تريد تقويمه أو مقاومته، فإن السؤال المتعلق بها هو كيف لها أن تقاوم مصدر شراكتها، أو كيف تقاوم نفسها في واقع الأمر؟ مواجهة هذه النخب كشعب يدخلنا في موّال غير عقلاني، والسبب أنه إذا كانت النخب موجودة في النظام السياسي ونحن مغيبون، فإن مواجهة النخب تجعلنا مغتربين أكثر وأكثر عن السلطة، والعكس صحيح. وبالتالي يزداد الشرخ، ودون أن تتحول السلطة فجأة إلى النهج الثوري، لا سلطة "أبو مازن" الحمد الله، ولا سلطة إسماعيل هنية، وكلتاهما غير معنية بالحالة الثورية. لكن الأكيد أن الشعب لن يواجه السلطة ونحن تحت الاحتلال، وهذا عقلاني. الحل الوحيد هو إجبار السلطة دون مواجهة على فعل شيء من أجل التغيير، ومن الاتجاه الذي يعيد للرأي العام مكانته، ويزيد من حالة الترابط. نحن بحاجة إلى كماشة داخلية وخارجية لتحقيق ذلك، وهنا أقول إنه دون الدعم الخارجي لا حل للقضية الفلسطينية، وهنا أتحدث عن الدعم الجماهيري وليس دعم الحكومات.

وعودة على قضية غياب القضية الفلسطينية عربياً، وبخاصة في خضم الثورات العربية، أعتقد أن السبب الرئيسي في ذلك هو تقديم القضية الفلسطينية على أنها قضية صراع على الأرض نريد تحريرها، وأن ذلك يرتبط بمشاكل تقنية ذات علاقة بالحدود، وآليات بيروقراطية لها علاقة بممارسة السلطة، وهذا الموّال بات مملاً بالنسبة للجماهير العربية، فقد خسرنا ثوريتنا والجماهير العربية في مقابل استقطاب حلفائنا من الحكام العرب، أي كسبنا من تقوم شعوبهم بثورات ضدهم هذه الأيام. لا بد من إعادة صياغة قضيتنا، بحيث نتحول من مشروع دولة إلى مشروع ثورة من أجل تحرير الإنسان الفلسطيني.

الجلسة السادسة

هل من مستقبل للحراكات الشبابية في مصر: "كلنا خالد سعيد .. نموذجاً"؟

ريم الشريف

طالبة ماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، ومديرة مدرسة إسحاق القواسمي – الخليل

تعتبر صفحات التواصل الاجتماعي من أقوى الوسائل في هذه الأيام، نظراً للدور الذي تلعبه في إحداث التغيير، وبخاصة مع ما يسمى بالربيع العربي، فسهولة النشر وسرعة وصول المعلومات من ناحية، والقدرة على اختراق الحواجز وتحقيق الأهداف مع صعوبة السيطرة على هذه الصفحات من قبل أمن دولة الحكومات المختلفة من ناحية أخرى، خلق ما يمكن تسميته بحراك شبابي وأهلي، واستطاع أن يساهم بقوة في إزالة عمالقة تربعوا على العروش لعقود متتالية.

تعتبر الثورة المصرية، إن اعتبرناها ثورة بكل معنى الكلمة، الإنجاز الأعظم لهذا الشعب، ولقد تعاضدت فئات وهيئات ونقابات وأحزاب كثيرة لتحقيقها، ولكن ما لا يمكن إنكاره هو الدور الخطير الذي لعبته صفحات التواصل الاجتماعي لتحقيق هذه الغاية، فإعداد المواطن، ومن ثم توعيته وتعبئته وإيصاله لمرحلة يقرر فيها شخصياً المشاركة، ويحمل على عاتقه مثل هذه المسؤولية التي يمكن أن تودي بحياته أو تقصيه في أحد السجون، ليس بالأمر السهل على الإطلاق.

في الواقع، ما يمكنني اعتباره ثورة فعلاً هو الثورة الرقمية، التي استطاعت كسر قيود السياسة الواقعية، واستطاعت نقل الشباب إلى عالمها الافتراضي الحر، والتي يسرت لهم ممارسة بعض التمرينات السياسية، فاستطاعوا الاحتجاج والاعتراض، ما أدى إلى عملية تفكيك للبنى السلطوية الاجتماعية التقليدية التي أعاقت ولفترة طويلة ميلاد الحراكات الشبابية.

ما أحاول طرحه اليوم هو دور صفحات التواصل الاجتماعي، و"الفيسبوك" تحديداً، في التأثير على الرأي العام، كما أحاول فحص مستقبل هذه الحراكات من خلال عرض موجز لتطورها وتغير دورها في المراحل السياسية المختلفة، وبخاصة ما يتعلق بخطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهذه الصفحة "كلنا خالد سعيد"، التي، باعتراف العالم أجمع، وباعتراف محللين سياسيين واجتماعيين وإعلاميين، تم اعتبارها الصفحة الأبرز والأكثر تأثيراً في ثورة ٢٥ يناير، كما تم اعتبارها الصفحة الرسمية للثورة، التي كان من الصعب الإتيان على ذكر الثورة دون ذكرها، لكنها دخلت في سبات غريب، فما الذي حدث لها؟ وهل تراجع أدائها هو تراجع للحراك الشبابي؟

في الصفحة احتجاجات على أمور مختلفة أهمها: قانون الطوارئ، والفساد، وبلطجة الشرطة واستبدادها، كما تحمل دعوة إلى الاشتراك على مواقع حقوق الإنسان على "الفيسبوك"، ودعوة للتظاهر، وفيها كذلك اتهام لمبارك بإذلال المصريين وتعذيبهم.

تعتبر الوقفات الاحتجاجية التي دعت إليها الصفحة في مناسبات مختلفة، ووجدت صدى عند الناس، وتأييداً من خلال التواجد الفعلي في الشارع وبالملابس السوداء، حسب شروط الدعوة، وبوجوه تتجه إلى البحر أو النهر، أول مؤشر لنجاح هذه الصفحة في تحريك الناس، ويبدأ العمل بعد يومين من الوقفة الأولى على تمرير الأفكار الرافضة لقانون الطوارئ والمطالبة بسيادة القانون.

وفي هذه المرحلة، وحتى قيام الثورة، يتم التوثيق باستمرار لاعتداءات رجال الشرطة وامتهانهم لكرامة المصريين بالصور وبمقاطع الفيديو، ويتكرر في هذه المرحلة استخدام كلمة "الكرامة" على الرغم من اتساع معناها ووضوحه أو غموضه أحياناً، فالمصريون كانوا يرفضون النظام القائم على الرغم من عدم وضوح النظام القادم، وبطريقة ما يتحول هذا اللفظ إلى شعار سياسي مطاط يتناسب مع كل مواطن حسب وضعه وحاجته.

تتطور لاحقاً المطالبات، وبكثافة، في التعليقات

ريم الشريف

"البوستات"، التي كانت تصل في بعض الأيام إلى أكثر من مائة في يوم واحد، وتركز على الأمن، ورفض الإهانات، إضافة إلى الفساد والبطالة ومشكلات التعليم ... ويوضح "الآدمن" أن الهدف من الصفحة هو تغيير القوانين باستخدام الضغوط الشعبية وليس تغيير النظام، وكأن وائل غنيم في هذه المرحلة يحاول أن ينفي استخدام الصفحة لأسباب سياسية ضد النظام، وربما يكون الأمر مبرراً في تلك المرحلة.

ويعود غنيم لاختبار متابعي الصفحة من خلال الطلب منهم كتابة رسائل راقية للشرطة، ويحصل على ٥٠٠٠ رسالة في ٥٠٠٠ تعليق مختلف، ويستمر العمل على التوعية من خلال عرض فقرات من الدستور عن الحق في التجمع والتجمهر للتعبير عن الرأي.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ تطرح الصفحة، ومن جديد، وبقوة، ممارسات الشرطة، ففي هذا الشهر محاكمة قتلة خالد سعيد، وتبرز اعتداءات فردية موثقة، ثم تعود الصفحة لفضح ممارسات الحكومة في الانتخابات من خلال عرض لمقاطع فيديو تظهر عنف وتزوير وبلطجة وتهديد الناخبين.

ويعتبر هذان الأمران، وفي هذه المرحلة، تعبئة للجمهور ضد الحكومة، وممارستها، وتوعية لهم، للحصول على مزيد من الزخم الشعبي لليوم الكبير، فيقوم غنيم ليلة ٢٥ يناير بإرسال رسالة مثقلة بالمشاعر الإنسانية تشحذ همم المصريين، من خلال التذكير بالأمجاد في دحر الإنجليز، ومن قبلهم الفرنسيون، وتلقى كلماته مئات الآلاف من الإعجابات والمؤازرة، ومن التعليقات التي تؤكد على المشاركة.

يتجمع الناس في الميدان بأعداد ضخمة يستحيل تفريقها، ويرددون الشعارات ذاتها التي تم الاتفاق عليها في النشرات التوضيحية، ويطغى على هذه الشعارات كلمات مثل "عيش، حرية، كرامة، عدالة اجتماعية" ... إن الإنسان البسيط العادي يستطيع أن يدرك هذه المفاهيم والمصطلحات بشيء من الحدس والفهم ودون تفسير، دون لغة، يفهمها "هكذا" حسب هواه الشخصي، وحسب ما يتوارد إلى ذهنه في تلك اللحظة ... وتنم هذه الكلمات عن مطالب مختلفة حسب الطبقات الاجتماعية، ولكن هذه الكلمات الأربع بالذات تحمل قواسم مشتركة بين الجميع.

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور جورج جقمان إن المصريين لا يطالبون بالحقوق باسم حقوق الإنسان، وإنما بحقوق بغض النظر عن كونها حقوق إنسان أو غير ذلك، وهذه المطالبات تنشأ عن حاجة ومعاناة أو عن أسس أخلاقية ودينية، فوجود الحاجات هو أهم مرتكز للمدخل الحقوقي للناس العاديين، فشعار "عيش" على سبيل المثال يعني "الحياة" و"الخبز" وسداد الجوع، وأيضاً الكرامة، فالجائع مهان، وكذلك مفهوم الكرامة له دلالات كثيرة ربما يكون الاحترام، وعدم الإهانة بالضرب والتعذيب، وهذا يربطه أيضاً بمعنى العدالة الاجتماعية ... وهنا أجد الترابط بين الشعارات المختلفة التي مهما اختلفت، ومهما اختلفت أهداف ثوار الميدان، إلا أن هدفا أسمى جمعهم، وهو التغيير السياسي من خلال إسقاط النظام ... ويتوحد المطلب لدى الجماهير، ويتوحد الهتاف بكلمة واحدة وهي "ارحل"، وتعتلي الجماهير منصة التاريخ حسب باديو، فهذا "الشغب" برأيه قد يصبح تاريخاً.

تنجز الثورة ويتبعها فترة سكون وركود على المستويين الحقوقي والسياسي، وربما يعود الأمر لغموض المرحلة التالية، ويتسمر الوضع حتى تموز ٢٠١١، حيث يحصل استطلاع للرأي حول النزول للميدان من عدمه للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة، ما يلاقي تجاوباً كبيراً من المتابعين ... يلي ذلك اهتمام بالعملية الديمقراطية التي تمثلت بالانتخابات والممارسة الفعلية لها.

هناك استمرار لمنهجية التعذيب والإهانة للكرامة الإنسانية، التي كانت سبباً مباشراً في قيام ثورة ٢٥ يناير، فكيف تستمر هذه الممارسات والدكتور محمد مرسي بحكم منصبه هو "رئيس المجلس الأعلى للشرطة"؟ قصص من هذا القبيل تشير إلى عجز الأجهزة الأمنية في ظل الحكومة الجديدة عن توفير أهم مطلب (الأمن)، وهو ما يضعف بالطبع ثقة المواطن بالرئيس المنتخب، ومع برلمان عاجز وعاطل يظهر سؤال عن الرسالة التي يتضمنها ترويج هذه القصص ونشرها؟

تستمر الصفحة بالتأكيد على ترهل جهاز الشرطة، وعلى استمرار انتهاكاتهم وعنفهم، فخبر اعتقال أحمد ماهر، أحد أعضاء حركة ٦ أبريل، بتهمة التحريض على التظاهر أمام منزل وزير الداخلية، يعتبر إشارة لعدم احترام السلطة الإسلامية لحقوق الإنسان في التعبير والتجمهر.

هذه الإشارات وغيرها تبرز عدم حصول تغيير فعلي، فالممارسات هي ذاتها، ولكن الوجوه تتغير، لذا نرى في الأيام التي تلت من شهر أيار ٢٠١٣ حملة انتقادات لأداء مرسي سياسياً واقتصادياً، مع اهتمام خاص بمشكلة انقطاع التيار الكهربائي المتكررة، والتذكير بشعارات وأهداف الثورة التي لم تتغير ... ما تغير في الواقع هو آليات تحقيقها، ففي البداية كان الشعار واضحاً "الشعب يريد إسقاط النظام"، إضافة إلى أهم أربعة شعارات "عيش، حرية، كرامة، عدالة اجتماعية".

ما يحصل في الشارع هو شعور عارم عند الغالبية ليس فقط بأن الهدف لم يتحقق، وإنما أن من أتى إلى السلطة ليس لديه برنامج وأهداف الثورة والمتجسدة في هذه الشعارات، والمطلب الآن هو تغيير سياسي آخر بهدف تحقيق أهداف الثورة، وكأن الإخوان عملوا على تحقيق هدف حزبي يخصهم ... الغاز والبنزين والكهرباء مشاكل يومية لم يستطيعوا لها حلاً، فكيف سيديرون دفة البلاد في السنوات القادمة؟

في شهر حزيران تبدأ الصفحة بحشد أعضائها للمشاركة في الذكرى الثالثة لاستشهاد خالد سعيد، لكن الأحداث تتدهور بعد ذلك، لتظهر سلسلة من فضائح الحكومة، منها مشكلة أثيوبيا، وأسلوب الحكومة في معالجتها، وأيضا عرض لجريمة تعذيب الشرطة للناس، التي اعتبرتها الصفحة جريمة مستمرة، وأنه لا بد من تطهير وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، فالانتهاكات لحقوق الإنسان مستمرة.

ربما يعود الأمر لكثرة التوقعات من العالم الواقعي، وبطء الإنجاز أو انعدامه، ما أدى إلى الشعور بالصدمة من الواقع، وكأن الحياة خلف الشاشات في العالم الافتراضي كانت مجرد حلم. إن هذه الحراكات الشبابية، التي طرحت نموذجاً لها صفحة "كلنا خالد سعيد"، لم ترتقِ لمستوى حزب سياسي يضمن لهم وحدتهم واستمراريتهم من خلال فكرة سياسية ورؤية واضحة، فالحزب يحتاج إلى التنظيم الفعلي المباشر الذي لا تستطيع توفيره صفحات التواصل الاجتماعي.

الجلسة السادسة

"الربيع العربي": دروس إستراتيجية لحاضر مأزوم

صالح عبد الجواد
عضو هيئة تدريسية في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

سأتحدث عن نقطتين اعتبرهما مُغفلتين في موضوع معالجة الثورات العربية، على الرغم من أهميتهما الشديدة. قيل الكثير في الحديث عن مبررات الثورات العربية: الأنظمة الاستبدادية، التوق للحرية، التطلع للكرامة، أحزمة الفقر، البطالة، وبخاصة في صفوف الشباب، التفريط السياسي، الفساد، انعدام حرية التعبير، وهذا صحيح، لكن ما غاب عن الكثيرين، وأعتقد أنه سبب رئيسي في الثورات العربية، وهو سبب رئيسي في ثورات ما بعد الثورات العربية، وأقصد بذلك العامل الديموغرافي.

عندما أقول العامل الديموغرافي، فإنني أقصد أربعة عناصر مركبة ومتداخلة شكلت وصفة للانفجار، أولها الانفجار السكاني بمعدل زيادة طبيعية هو الأعلى في العالم. والعنصر الثاني هو التمركز السكاني في نسبة ضئيلة من الإقليم، فغالبية الشعب المصري يعيش في ٣٪ من الأراضي المصرية بمنطقة الدلتا، وفي الـ١٥ سنة الأخيرة، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لما جرى في سوريا، موجة هجرة واسعة جداً باتجاه المدن الرئيسية. أما العنصر الثالث، فهو ترييف المدينة، وانتقال ثقافة الريف إليها. والرابع هو التكوين العمري الصغير للسكان، فما نسبته ٦٠٪ من السكان في العالم العربي هم أقل من عمر ٢٤ سنة، وهو أيضاً الأعلى في العالم، وهذه النسب تزيد في بعض البلدان.

بالنسبة للموضوع الديموغرافي، على علمي لم يشر إلى هذا الموضوع، ولكن إن أشير إليه فكنتيجة لعوامل سياسية، بدلاً من كونه عاملاً مستقلاً من شأنه إحداث تغييرات سياسية واجتماعية وثقافية جديدة، وأحياناً جذرية. أنا أنظر إلى العامل الديموغرافي كعامل مستقل، هو بالأساس سبب في إحداث تغييرات.

قولوا ما أردتم، وأنا أعرف أنني لن أقنع الكثيرين، لكن أي نظام سيحكم مصر لن يستطيع حل مشاكلها دون حل موضوع الانفجار السكاني بأبعاده الأربعة. هناك مليون ونصف المليون مصري يولدون في كل عام، بغض النظر عما إذا كان في سدة الحكم مبارك، أم مرسي، أم البلاوي، أم السيسي، ولكي تتمكن مصر من استيعاب عدد المواليد السنوي هذا، عليها بناء ثلاثة آلاف مدرسة كل عام، وكل مدرسة تضم ٥٠٠ طالب، وعليها بالتالي تأهيل ٣٥ ألف معلم سنوياً، وعليها أيضاً بناء ٣٥٠ ألف شقة جديدة سنوياً. ليس هناك من نظام قادر على الإطلاق أن يفي بهذه المتطلبات.

صالح عبد الجواد

فيما يتعلق بموضوع الاكتظاظ السكاني، من يعيش منا في رام الله يدرك أن مجرد السياقة في ظل الازدحام يخلق ضغوطاً نفسية هائلة على الفرد. هناك الكثير من الأبحاث تربط بين الاكتظاظ والعنف، وحتى بين الفئران، ولذلك العامل الديموغرافي هو عامل جداً جداً خطير، وفي رأيي يجب الانتباه إليه.

العامل الثاني المغفل نسبياً، هو عامل القوى الأجنبية، وأعني الدور الأجنبي فيما يحدث بالعالم العربي. في العام ١٩٩٠ كتبت مقالاً عن القيادات السياسية، والفرضية الأساسية فيه أن العامل الأجنبي في تشكيل النخب العربية بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

اليوم فُتحت وثائق في وزارة الخارجية الفرنسية، حيث تبين أن العديد من القيادات التركية، وبينها جمال باشا، كانوا دخلوا في علاقة مباشرة مع دوائر فرنسية. في فلسطين، كنت في استقبال بسام الشكعة في العام ١٩٨٠ عندما عاد، صدقوني إن قلت لكم إنه من بَلاطة إلى مبنى البلدية استغرق وصوله ساعة كاملة، وبأعجوبة لم تتحطم أقدامه الصناعية. في العام ١٩٨٣ كان بسام الشكعة، كما يقول المصريون "فص ملح وذاب"، بمعنى أنه غاب ما بين إسرائيل والمنظمة والدول العربية، "انشطب"، وجزء من هذا "الشطب" يبرر وجود أوسلو. كان من الممنوع أن يبقى، كما هو الحال مع خليل الوزير "أبو جهاد".

هذا أمر مهم لنفهم أوسلو، وما حدث في الثورات العربية، وما حدث في العراق وفي ليبيا. دور العامل الأجنبي هو دور رئيسي في التدخل، وبالتالي لا يمكن إغفال أو تجاهل أن ما يحدث في مصر اليوم له علاقة بالموقف الأجنبي، أو بالمواقف الأجنبية، فالطرف الإسرائيلي والطرف الأميركي، وبعد المراوحة، حسم أمره في اتجاه دون آخر ... موضوع العامل الأجنبي يجب الانتباه له عند الحديث عن الثورات العربية، ويجب عدم إغفاله على الإطلاق.

مشكلة ما يجري في سوريا، أن الأوضاع هناك معقدة ومتشابكة، وبالتالي الموقف من سوريا يجب ألا يندرج في إطار جدلية الأبيض والأسود. لأول مرة في حياتي، وربما جميعكم هكذا، أعيش صراعاً داخلياً هائلاً إزاء ما يحصل في سوريا. أنا كشخص اعتدت الوقوف مع المظلوم والضعيف، وهو هنا الشعب السوري، والظلم هو النظام، أو هكذا يبدو. لكن المشكلة أن الموقف معقد، أو بات معقداً الآن، والسبب في ذلك أن من دعموا المعارضة في الأساس ظلوا مرتبطين بالجزء المتعلق بحقوق الإنسان، أما من امتلكوا النظرة الكلية تعاطوا مع المعارضة والصراع في الإطار الجيوبولوتيكي للموضوع، وبالنسبة لي حسم الأمر بمجرد عسكرة الانتفاضة السورية، وتحولت من انتفاضة شعبية مباركة لمشروع تدمير منهجي للدولة، وبخاصة بعد أن أصبح العنصر الرئيسي للمعارضة المسلحة، ولا أقول المعارضة ككل، هو المعارضة التكفيرية الوهابية الفظيعة، التي يبدو نظام الأسد كملاك وديع بالنسبة للأنظمة التي تمول هذه الجمعيات الأصولية التكفيرية.

أريد أن أضيف هنا الحديث عن الماضي، فليس هناك من ارتباط بين الماضي والحاضر. ثمة مشكلة في الذاكرة. العام الماضي أنهيت بحثاً عن موضوع الذاكرة الجمعية لدى طلبة جامعة بيرزيت حول موضوع صبرا وشاتيلا، ولا يمكن أن تصدقوا أن ٧ من أصل ٤٠ أجريت عليهم الدراسة يعتقدون أن صبرا وشاتيلا جرت العام ١٩٤٧، بل إن واحداً منهم قال إن من ارتكب المجزرة حركة الجهاد الإسلامي. ما أردت قوله إنه لا يمكن الفصل بين ما يحدث اليوم بموضوع لا علاقة له بالذاكرة، فلا يمكن لمعارضة شريفة أن تضع يدها على الإطلاق في يد قوات أجنبية، حتى لو كان بشار الأسد مستبداً، وهي لو كانت رأت ما حدث في ليبيا والعراق من تدمير لما فعلت ذلك. القصة لها جانب معرفي، وجانب له علاقة بالذاكرة.

نقاش الجلسة السادسة

بـدأت أسئلة ومداخلات الجلسة السادسة والأخيرة بتأكيد د. جـورج جقمان على أنه لم يسعَ في مداخلته في الجلسة الأولى للدفاع عن "شيء اسمه شرعية ثورية"، وقـال: لقد تحدثت عـن طرفين؛ أحدهما يتحدث عن شرعية انتخابية، وطرف آخر يتحدث عن شرعية ثورية، وإحدى القضايا الرئيسية في مداخلتي كانت أن الطرفين يفترضان الافتراضات ذاتها، أي أن معارضي مرسي الذين كـان مؤيدوه يفترضون أن الانتخابات تضفي شرعية سياسية لم ينفوا ذلك، لكنهم شدّدوا على أن الانتخابات ليست هي الشيء الوحيد الذي يؤدي إلى هذا، بل إنه يوجد شرعية شعبية أيضاً ... نفيت أن تكون الانتخابات مصدراً للشرعية السياسية في بداية الثورة، وذلك لسببين؛ الأول أن الانتخابات مصممة لنظام سياسي مستقر فيه توافق بين مراكز القوى الرئيسية على طبيعة الدولة وطبيعة أمنها القومي ومكوناتها، والسبب الثاني أن الانتخابات في بداية الثورة هي عامل مفسّخ، تحول الوحدة التي رأيناها في ميادين التحرير إلى أحزاب تتنافس مع بعضها البعض، بحيث كل يعمل ضد الآخر، وبالتالي الانتخابات خطأ له أسبابه الموضوعية. الآلية البديلة للانتخابات هي تشكيل حكومة أو هيئة أو سلطة من جميع القوى التي كانت ممثلة في ميادين التحرير.

وتساءل البعض عما إذا كانت المشاركة السياسية تحقق الكرامة للمواطن الفلسطيني، وكيف لحكومات فلسطينية متعاقبة لا تولي الشارع أي اهتمام، أن تجبر على فعل ما يريده الرأي العام؟ وهل يعمل الشارع على تحقيق ما يريده؟ وما هو خيار الجماهير البديل للمفاوضات التي يدرك كثيرون أن لا طائل منها؟ ورأى البعض أن الكرامة تعني الحق في ممارسة المواطن حقوقه المدنية، "ولو بشراء منزل في صفد أو تل الربيع"، وأن "لا كرامة للشعب الفلسطيني إلا بحل الدولة الواحدة"، بينما تم الإسهاب في الحديث عن نموذج الانتفاضة الأولى، التي عبرت عن الإرادة الشعبية، وعن حالة ثورية فريدة من نوعها، قبل تحولها إلى "أوسلو".

وطالب البعض بالبحث عن الأسباب التي دفعت الناشط المصري وائل غنيم لتأسيس صفحة "كلنا خالد سعيد"، وإذا ما كانت مدعومة خارجياً، وكذلك تفسير اعتكافه عن العمل السياسي، ومغادرته القاهرة عبر "جوجل" إلى سويسرا، وما إذا كان غنيم عبارة عن "عود كبريت" لإشعال النار، مستغلاً الوضع المزري من قمع وإرهاب وفقر وبطالة، وهل حدث أن محرك الثورة يبتعد أو يعتكف دون أن تحقق أهدافها؟!

وتـحـدث د. عزمي الشعيبي عـن خصوصية الحالة الفلسطينية، محاولاً ربطها بالحالة العربية "المعقدة". وقال: من الظلم أن نحاول إيجاد صيغة لتحليل ما يجري في المنطقة العربية والحالة الفلسطينية، وكأن هناك روابط مباشرة بينهما. فيما يخص المنطقة العربية، الموضوع معقد، وليس "أبيض وأسـود"، وهـذا صحيح، وهو يدفع الجمهور للنقاش بطريقة غير موضوعية أحياناً، بسبب التعقيدات المرافقة لأسباب الحراكات الشعبية العربية في الشوارع والميادين. وكون الموضوع معقداً، فلا يمكن لأي طرف؛ سواء أكان أجنبيا أم غيره، التحكم في صيرورة الأمور، وبالتالي ليس صحيحاً تماماً الحديث عن أن ما حصل في المنطقة العربية جاء نتيجة العنصر الأجنبي، وذلك لا ينفي أن الأطراف الأجنبية كجزء من أطراف أخرى لها علاقة بما حدث، وكيف سيستقر هذا الواقع، من باب الحفاظ على مصالحها في المنطقة؟ فما حدث أن المواطن العربي، قرر ولأسباب عديدة، أن ينتفض على العقد الاجتماعي الذي استقرت عليه العديد من الدول العربية، والذي صيغ في سياق الممارسة العملية بدساتير أدت إلى امتهان كرامة المواطنين والهيمنة على الحكم ومقدراته، وبالتالي الوطن العربي بحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد.

وأضاف الشعيبي: الحالة الفلسطينية، التي أطلق عليها مضر قسيس توصيف الرأي العام، هي في الأساس تقوم على فكرة أن المواطن الفلسطيني يقبع تحت الاحتلال، وبالتالي هناك عدو لا بد من مقاومته، وبما أن لا أحد يقاوم اليوم، فإن الجميع فقد شرعيته التي تكتسب من مقاومة الاحتلال، ولذلك الشارع الفلسطيني مع المقاومة الحقيقية، وبالتالي حالتنا ليست معقدة كما هي الحالة العربية.

وفي تعقيبها على ما طرح، قالت الشريف: بالنسبة لحركة ٦ أبريل وأحمد ماهر، أقول إن الحركة لا تزال تعمل، وصفحتها على موقع "فيسبوك" لم تغلق، لكن المفارقة أن صفحة "كلنا خالد سعيد"، وهي الأبرز وتضم أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون، ماتت، حيث توقفت عن العمل في الثالث من تموز الماضي، وهي الصفحة الأكبر والأوسع انتشاراً على المستوى العربي. لا أعلم من قام بإغلاقها، وبخاصة مع اختفاء وائل غنيم، الذي يتساءل الجميع عن سر اختفائه ومكان تواجده، حيث لم يصدر له أي تصريح منذ ٢٠١٣/٧/٣. اختفى وكأنه كما يقولون "فص ملح وداب".

وأضافت: غنيم كان يعمل في مركز "جوجل" بقطر، وجاء إلى مصر فقط في فترة الثورة، وكان في الميدان، وسجن، ولا أدري إن سجن فعلاً، لأنني بت متشككة في ذلك، وفي كل ما قيل حوله وقاله عن نفسه، وبعد ثمانية أيام من السجن، خرج وبكى عبر شاشات التلفزيون، واستقطب الرأي العام بشدة أكثر حينها، حيث كان يخاطب قلوب المصريين أكثر مما كان يخاطب عقولهم، وهو يدرك تماماً عاطفية الشعب المصري وتلقائيته وبساطته. وما إذا كان وائـل غنيم "عميلاً" أم لا، فهو أمر لا أعرفه حقيقة، لكن ما حدث دفعنا لصياغة تساؤلات كثيرة حوله.

وتابعت الشريف: بالنسبة لتجربة الفلسطينيين في نيسان ٢٠١٠، التي سبقت "كلنا خالد سعيد" بشهرين، فإن السؤال هو: لماذا لم نستمر؟ إذا كانت حركاتنا الشعبية ناجحة لماذا لا نستمر، أم أننا نمل بسرعة؟! حقيقة لا أدري إن كان الملل وراء غياب صفحة نيسان أو أسباب أخرى.

بدوره، قال عبد الجواد: مما يثير دهشتي الشديدة، أن الناس غير قادرة على استيعاب أننا أمام حالة من الإبادة. منذ حوالي ٢٧ سنة، وصلت لاستنتاج عبر رسالة الدكتوراه بأن ما يجري تجاه الشعب الفلسطيني هو سياسة تدمير شعبي، وهي حالة تتجاوز "الأبارتهايد". هناك فرق هائل بيننا وبين جنوب أفريقيا، التي بقي فيها السود أغلبية وكانوا يعملون، لكننا هنا ممنوعون من العمل. دائماً وأبداً، كلما كان السكان الأصليون ممنوعين من أن يكونوا جزءاً من قوة العمل، انتهى الأمر بإبادتهم.

ونـوه إلى أن "مشكلة الإسرائيليين أنهم جـاءوا في القرن العشرين، وكان من الصعب عليهم فعل ما تم فعله بالهنود الحمر، أو في شعوب نيوزيلندا. والغريب أن العالم العربي أيضاً غير قادر على استيعاب ما يحصل أمامه. هناك مشروع لتدمير العالم العربي وتفتيته، وهذا الأمر لا يتعلق بمصالح الغرب، فالقذّافي -على سبيل المثال- لم يكن يهدد مصالح الغرب، بل وصل الأمر فيه إلى تمويل انتخابات لزعامات غربية. هذا المشروع صهيوني لتدمير الوطن العربي، ومن الأمثلة على ذلك اقتحام الأميركيين لوزارة النفط العراقية، والسماح بتدمير المتحف الوطني العراقي. ما يحصل في سوريا ليس الهدف منه تقوية المعارضة، فالغرب قادر على حسم المعركة عسكرياً ضد نظام الأسد، لكن الهدف هو تحطيم الدولة السورية من باب "فخار يطبش بعضه".

وأضـاف عبد الـجـواد: البعض انتقد حديثي عن "الترانسفير"، على الرغم من أنه قائم على أرض الواقع، بسبب الجدار والاستيطان وتهويد القدس. هناك عشرات الآلاف منذ العام ١٩٦٧ غير قادرين على العودة. ويوجد قصور حتى في العقل، وليس فقط في الوعي. كما أن هناك عدم قدرة على التوصل للاستنتاجات البارزة، ولذلك نحن أمـام "سايكس بيكو" جديدة، وليس لـدى الغرب الاستعماري أي مشروع الآن سوى تفتيت الدول العربية، وهذا ما يـحصل في فلسطين، والعراق، وسوريا ... وغيرها.

واستطرد: فيما يتعلق بالانتفاضة، أرى أن الانتفاضة الأولى حدث لم يشهد له التاريخ مثالاً، من ناحية أنه للمرة الأولـى يشارك كل فرد فلسطيني في المدينة والقرية والمخيم في هذه الانتفاضة لفترة طويلة، وكانت حالة استثنائية، وما ميزها لا مركزية القرار، والتكافل الاجتماعي، والانتفاضة عنت غياب السرقات على الرغم من غياب جهاز الشرطة، ولكن الانتفاضة لم تبقَ على ما هي عليه، وتم تعظيم أبطال الحجارة، ووصفهم بالجنرالات، وخرجنا بعد سنوات بجيل غير منضبط.

وتابع: عندما وقعت المنظمة اتفاقية أوسلو، كان الشعب الفلسطيني يـدرك أنـه وصـل إلـى مـأزق، ففي شهر أيار من العام ١٩٩٠، عندما ارتكبت مجزرة عيون قارة (ريشون ليتسيون)، حيث قتل جندي إسرائيلي سبعة عمال فلسطينيين، شعرنا أننا وصلنا إلى المأزق. أيضاً، عدونا شرس، وهـذا ترافق مع انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩٠. وعند توقيع اتفاق أوسلو كنا على شفا انهيار مجتمعي.

بدوره، قال قسيس: الفكرة الرئيسية التي لم يسعفني الوقت لإيصالها، هي أن المدخل الذي نستخدمه لا بد أن يتغير من مدخل ردود الفعل إلى مدخل المبادرة، وتكمن المبادرة في التخلي عن موضوع الزعامات. التاريخ لم يسر بسبب القرارات التي اتخذت في المجلس الوطني العام ١٩٨٨، بل سار بسبب وجود احتلال، وشعب، وحاجة إلى الطعام، وغياب للتعليم والصحة، وغيرها ... ما صنع الأحداث ليس "أبو عمار" ومن وحوله، وليست المؤامرة أيضاً، فالمؤامرة تأتي لتتويج الكثير من المصالح التي جرى تحقيقها، والكثير من المؤامرات لم تتحقق، وبالتالي أهملت.

وأضاف: "سايكس بيكو" مثل لطيف للغاية بالمناسبة، ولذلك الحديث عن "سايكس بيكو" جديد يدفعني للتساؤل عن اختلافه عن "سايكس بيكو" القديم. موضوع "فرق تسد" موضوع "شغال" في بيكو وفي سايكس ودونهما. لدينا تفتيت للضفة والقطاع، وتفتيت للرجل والمرأة، وتفتيت لصغير وكبير، وتفتيت لليمين واليسار، والأمثلة تطول ... التفتيت هو تعبير موضوعي عن حالة موجودة، إما أن نستخدمها لغاية إقناع أنفسنا بالتعدد والتنوع، وإما أن نستخدمها لتعميق الخلافات والصراعات فيما بيننا. إذا كانت علاقات القوة تهيمن علينا فسنتصارع ونتقاتل، أما إذا هيمن التعاون والرغبة في الإنتاج والعمل والحياة، فسيأتي التعدد والتنوع، وهو أمر عظيم.

وأكد قسيس أن "المطلوب من الثورة هو ألا نتسلق على كتفيها، وألا نرتهن لاستكانة مفادها "شو بيطلع في إيدي وأنا تحت الاحتلال"، وأن يطمح كل واحد فينا ليكون قائداً وليس زعيماً، وللقائد شروطه، منها التشاور، والعمل، بخلاف الزعيم الذي "يلعب" على علاقات القوة، وتنشأ لديه مصالح تفريق الناس ليتمكن من السيطرة عليهم.

وقال: علاقة الملكية والشراء والبيع من العلاقات التي أدت وتؤدي إلى تدمير الثورة الفلسطينية. تسليع الحق أمر في غاية الخطورة، ويجب أن نحرر أنفسنا وعقولنا ولغتنا منه. فكرة الحق التاريخي هي فكرة صهيونية، لأن الحق لا يلزمه أن يكون تاريخياً، بل يمكن أن ينشأ اليوم، ومن هم بحاجة لذريعة اسمها التاريخ لتبرير حق وهمي لهم، هم من قدموا إلينا غرباء، وفعلوا ما فعلوه، بل وبرروه بوجود سابق لهم هنا. أنا وإياك (الفلسطينيون) لا يلزمنا أية ذرائع تاريخية لتبرير حقنا، فنحن موجودون هنا. الكارثة أن ما يحدث هو أنه يتم السيطرة علينا من قبل خطاب صنع ضدنا، بحيث نستخدمه ونصبح دون وعي ضد أنفسنا. إذا لم تشكل إرادتك الخاصة وحولتها إلى إرادة عامة، وعبرت عنها بفعل سياسي، فأنت لست ثورياً.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣

صدر حديثاً

سلسلة التجربة الفلسطينية
شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي
موسى البديري

الذاكرة الجماعية هي دائماً عملية قيد التشكل. يطمح هذا الكتاب إلى تقديم مساهمة متواضعة نحو إنقاذ ذاكرة هؤلاء الأفراد، النساء منهم والرجال، عرباً ويهوداً، ممن تخطوا جماعتهم وتجرؤوا على تخيّل عالم يتجاوز العداء والكراهية القومية، عالم يحرر الكادحون من الناس، عمالاً وفلاحين، أنفسهم، بسعيهم وجهدهم الذاتي، مؤسسين لنظام اجتماعي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة، جامع بين صفوفه كل من يعيشون بكدحهم ويقاومون استغلال الآخرين لهم.

بين ثنايا هذه الصفحات، شظايا من التاريخ، تسلط ضوءاً على من هم هؤلاء الأشخاص؛ حياتهم ودوافعهم للنشاط السياسي، كما تكشف عن المحددات التي اعتبروها أساس الصراع في فلسطين، وتصوراتهم لشكل الحل العادل وأسسه، ضمن جملة أخرى من القضايا، وتتيح، أيضاً، قراءةً لتلك الفترة؛ من خلال سرد جزء من القصص الشخصية لنشطاء الحزب؛ سواء ما يتعلق منها بطبيعة انخراطهم في العمل السياسي، أو من خلال ما قدموه من قراءة لمواقف الحزب السياسية، كما عبرت عنها المنشورات، والبيانات، والمجلات، والكتيبات، والصحف السرية والعلنية الصادرة عن الحزب.

صدر حديثاً

سلسلة دراسات وأبحاث
"قانون" التشريع و"قانون" الحرية
هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟
عاصم خليل

"الشعب يريد ...". هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة. لقد حققت "الثورات العربية" بعضا مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاكمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يُعنى هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطاؤها المركزية على حساب أي اعتبارات اخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقي الحريات، بحيث تطغى تدريجيا على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل "الإرادة العامة"، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة. فبما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقليات أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للغالبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالدستور (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» عبر فريق بحثي متخصص لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

صدر حديثاً

سلسلة دراسات وأبحاث
موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة
منذر مشاقي

يبحث هذا الكتاب في علاقة حركات الإسلام السياسي بثورات الربيع العربي من زاويتين اثنتين؛ أولاهما متعلقة بحجم المشاركة الفعلي لتلك الحركات في كل من الثورتين التونسية والمصرية وبموقعها الحقيقي في ذلك الحراك الشعبي، والبحث فيما إذا كان الإسلاميون هم قادة ذلك الحراك ومفجروه، أم أنهم كانوا في الصفوف الخلفية منه. أمّا الثانية فهي محاولة لاستشراف مستقبل الدور المرتقب لحركات الإسلام السياسي في مرحلة ما بعد الثورات، ثم التعرف على شكل الدولة التي يريدون. فقد كان حضور حركات الإسلام السياسي من عدمه في فعاليات الثورة في كل من تونس ومصر هو ساحة سجال كبيرة بين المتابعين للثورة. فما أن انطلقت الثورة حتى انطلق معها سيل من الكتابات حول دور الإسلاميين فيها، فبعضها كان متسائلاً عن حجم ذلك الدور، وبعضها كان مشككاً بحضور الإسلاميين من حيث الأصل، وأنهم إن شاركوا فقد شاركوا على استحياء، وإن حضروا فقد وصلوا متأخّرين. ولم يكن ذلك التساؤل هو تساؤل موضوعي هدفه كتابة تأريخ محايدٍ للثورة، بل كان هدف معظمه هو نفي مسؤولية الإسلاميين عن نجاحات الثورة وإنجازاتها، سواء أكانوا حقاً مسؤولين عنها أم غير ذلك، ذلك لأن الإقرار بمشاركة الإسلاميين الفاعلة في الثورة، له ما بعده من تسليم بحضور الإسلاميين في النظام المنشود في عهد ما بعد الثورة. فالمشاركة الفاعلة في الثورة هي بوابة العبور إلى المستقبل السياسي.

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية
تحرير: رجا بهلول

كتب كثير من المفكرين العرب والمسلمين حول سؤال «ما الدولة التي نريد؟»، وقد شهدت الآونة الأخيرة، وعلى الأخص منذ اندلاع الثورات الشعبية فيما غدا يعرف ب «الربيع العربي»، انضمام مفهوم «الدولة المدنية» إلى كوكبة المفاهيم المشتملة على «الدولة الإسلامية»، و«الدولة العلمانية»، و«الدولة الديمقراطية»، و«الدولة الدينية». ولكن انضمام هذا المفهوم الجديد قد زاد الطين بلة. فهو وإن بدا لأول وهلة كما لو كان نقطة التقاء بين المنادين بعلمانية الدولة، والمنادين بالمرجعية الدينية للسياسة، إلا أنه يعاني، ولدرجة أكبر، من الغموض الذي تتسم به معظم الأفكار المنادية بهذا النمط أو ذاك من الحكم.

يجمع هذا الكتاب عدداً من المناقشات التي ظهرت في معظمها على صفحات الإنترنت في الفترة الأخيرة. وتتمحور هذه المناقشات، في مجملها، حول مفهوم الدولة المدنية. من المأمول به أن تساهم مطالعتها مجتمعةً في الوقت الحاضر) أي في سياق الحراك السياسي العربي الحاصل، والنقاشات التي يثيرها في وسائل الإعلام المختلفة(، في جلاء الأفكار، وتبيان مواقع الاختلاف، وتحديد أفق البدائل الممكنة التي يمكن أن يرجح الإنسان بينها.

دراسات في الديمقراطية و وسائط الإعلام
تحرير و إعداد: لينة الجيوسي

يقدم هذا الكتاب دراسات تعالج الجوانب المختلفة لإشكالية العلاقة بين وسائط الإعلام والديمقراطية. ويضم عدداً من أهم الدراسات التي صدرت بالإنجليزية، ونصوصاً لعدد من أهم الباحثين في الدراسات الإعلامية الذين عالجوا جانباً أو آخر من الموضوع، كما يضم أيضاً بعض الدراسات الجديدة. وتندرج النصوص تحت أبواب ستة: مختارات من نصوص رسمت الإطار الفلسفي للسجال حول هذه العلاقة، وتعتبر اليوم نصوصاً أساسية في الفلسفة السياسية، ونصوص تطرح مقاربات نظرية مختلفة، وأخرى تتطرق إلى علاقة الدولة والسوق مع وسائط الإعلام وتداعيات هذه العلاقة، ودراسات حول تأثير التقنيات الرقمية الجديدة على المجال العام وعلى قضية الديمقراطية، وأخرى تناقش هذه العلاقة في سياقها الدولي. أما الباب الأخير، فيضم دراسات حالة تركز على بلدان أو مجموعات معينة أو مراحل وتحولات تاريخية محددة. ويضم الكتاب أيضاً مسرداً لأهم المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع، التي، بطبيعة الحال، تنتمي إلى مجالات بحثية مختلفة تتقاطع وتتشابك في الدراسات التي تتمحور حول وسائط الإعلام.

صدر حديثاً

سلسلة تقارير دورية
أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

هذا الكتاب نتاج تداول ونقاش وعمل لجنة أبحاث السياسات في مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، التي تعمل كلجنة منذ العام ١٩٩٩ على إصلاح قوانين تؤثر بشكل رئيسي على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتعيق أو تضعف تحوله إلى نظام ديمقراطي. وتكمن آلية عمل اللجنة في اقتراح نصوص محددة، إما على شكل قوانين، أو تعديل على بعض منها، وإما أنظمة ولوائح داخلية ضرورية، سواء أكان ذلك يتعلق بعمل السلطة التشريعية، أم التنفيذية، أم القضائية.

يتكوّن هذا الكتاب من جزأين؛ يعنى الجزء الأول بتجربة النظام السياسي الفلسطيني الذي وصل طريقاً مسدوداً منذ الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧ ، ويقدم جملة من المبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمّنها، وأن يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني، والتي يجب أن تنعكس بشكل مناسب في الدستور الفلسطيني القادم. تمثّل هذه المبادئ مجموعة من الافتراضات الأساسية والقواعد الامة التي يجب الاتفاق عليها قبل البدء في صياغة أي دستور، بحيث تشكّل، في حال الاتفاق عليها، المرجعية لعملية الصياغة. إن النظام السياسي، كما تم وضعه في القانون الأساسي الفلسطيني، لم يعد قادراً على تلبية متطلبات تطور الوضع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال، وعدم وجود أي سقف زمني للمرحلة الانتقالية، وفي ظل حالة الانقسام السياسي والجغرافي. وبالتالي، باتت هناك حاجة لإعادة النظر في هذا النظام.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب، فيعنى بتحديد الثغرات التي بانت بعد انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واقتراح حلول لها، والتي تهدف إلى جعل التداول على السلطة ليس سلميا فحسب، وإنما خالٍ ما أمكن ذلك من ثغرات قانونية، ابتداءً من القانون الأساسي، وانتهاء بأنظمة ولوائح داخلية تحدد وتوضح وتنظم التداول على السلطة بعد كل دورة انتخابية للمجلس التشريعي.

وبشكل أعم، يمكن القول إن التداول على السلطة دون عقبات كبيرة تذكر، هو من سمات الأنظمة السياسية المستقرة التي لها أعراف وتقاليد غير مكتوبة، إضافة إلى قوانين وأنظمة داخلية مدونة تكفل أن يتم هذا التداول بشكل سلمي وسلس. وقد مرت دول عدة بهذه المرحلة بعد فترات طويلة من عدم الاستقرار، أو حتى الصراع الداخلي أحياناً، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ما هي عليه الآن بعد عقود طويلة، وأحياناً قرون من الزمن.

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة
تحرير: حسن خضر

في معرض تشخيص الواقع الراهن للشعب الفلسطيني في فلسطين الانتدابية وخارجها، يلتقي المشاركون في ورشة العمل المنشورة في هذا الكتاب حول فكرة وجود خصوصيات لكتل ديمغرافية ومجتمعات فلسطينية كبرى، نشأت بعد النكبة، وأسهمت في تعميقها العوائق الجغرافية، التي خلقت الانفصال على مدار عقود طويلة، والعوائق السياسية التي نشأت بحكمها هموم واهتمامات وبرامج محلية تخص هذه الكتلة أو تلك، وتستجيب لحاجاتها الوجودية، والاجتماعية، والسياسية، بطريق مختلفة. ومع ذلك تتعدد الآراء والاجتهادات بشأن مدى مركزية ومناعة تلك الخصوصيات في حال توفّر المشروع الوطني المُوَحّد والمُوحِد، بل ويصل البعض إلى حد القول إن غياب هذا المشروع أسهم ويُسهم في تكريسها.

وعلى الرغم من حقيقة أن الأفكار والاجتهادات المطروحة في هذه الورشة تصدر عن مثقفين وعاملين في الحقل العام، يعبّرون عن وجهات نظر فردية، وغير مُتحزبة، إلا أنها تمثل مرآة عاكسة لما يطرحه الفلسطينيون في مختلف أماكن تواجدهم من أسئلة، وما ينتابهم من قلق في الوقت الحاضر. وبهذا المعنى تكتسب أهمية فائقة لا من جانب طاقتها التمثيلية الواسعة وحسب، ولكن من جانب إسهامها في تحريض التفكير السياسي الفلسطيني على الخوض في ومجابهة مسائل إشكالية وشائكة أيضاً.

يصدر هذا العدد ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة «هينرش بل»- ألمانيا.
الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسستي «مواطن» و«هينرش بل».

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ -(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org